

الفصل الرابع

دراسات ميدانية على بعض المجتمعات الريفية

طالعنا في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب عديدا من الآراء والاتجاهات المنهجية والانجازات العلمية التي تحققت في ميدان علم الاجتماع الريفي على المستوى العالمى أساسا . ويلاحظ القارئ ان تلك الفصول ليست غنية بالقدر الواجب بالاشارات والتحليلات الخاصة بالدراسات المحلية التي أجريت على مجتمعات ريفية من العالم الثالث ، او مجتمعات محلية في مصر .

وهذا هو ما يحاول أن يعالجه هذا الفصل ويستكمله . حيث نقدم أربع دراسات الأولى أجريت على بعض قرى الهند ، والثانية أجريت على بناء القوة في القرية المصرية ، والثالثة تناولت الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين . وتبحث الدراسة الرابعة اثر اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى في القرية المصرية . وفيما عدا الدراسة الأولى ، فان الدراسات الثلاث الأخرى جميعها رسائل ماجستير أجزيت في علم الاجتماع في جامعتى القاهرة وعين شمس . وهى كلها نماذج طيبة للجهود العلمية المبذولة من أجل زيادة معرفتنا بريفنا المصرى ، تشمل البناء الطبقي ، والبناء الثقافى الاجتماعى ، والجوانب التربوية الاجتماعية .

ولعل هذه هى الفرصة الأولى التى ترى فيها نتائج بعض بحوث الماجستير التى تجرى في جامعاتنا طريقتها الى النور على نحو يتيح الافادة منها لأكبر قاعدة من القراء . وأملى أن نتمكن في المستقبل من تطوير هذا الأسلوب واتاحة مزيد من الدراسات لأعداد أكبر من قراء العلم الاجتماعى في بلادنا .

الدراسة الأولى
القرى الهندية في مرحلة التحول

تأليف : دورجاناند سنها (1)

يتضمن الكتاب الفصول التالية :

- ١ - مقدمة .
- ٢ - الاجراءات المنهجية .
- ٣ - تفصيلات العينة .
- ٤ - مفهوم الحياة السعيدة .
- ٥ - الآمال والمخاوف .
- ٦ - مستوى الطموح (١)
- ٧ - مستوى الطموح (٢)
- ٨ - ترتيبات السلوك .
- ٩ - الاتجاهات والآراء .
- ١٠ - خاتمة .

وسوف ننصل بعض الشيء في عرض الاجراءات المنهجية وأهم النتائج .

تمهيد :

كتب الدكتور جورج جاكوب دين للدراسة يقول فيها : ان انخفاض

Durgarand Sinha, Indian Villages in Transition Associated
Publishing House, New Delhi, 1969 (232 pages).

الانتاجية في عملنا الزراعى راجع الى الطرق التقليدية الزراعية ، وعدم كفاية الموارد ، ونقص الاهتمامات الضرورية بتحسين احوال الفلاحين . ويعمل رجال الاقتصاد على تحسين الطاقات الضرورية لزيادة الانتاجية في الزراعة . أما رجال علم الاجتماع الريفى وعلم النفس فانهم يؤكدون انه بالاضافة الى تحسين الطاقات الضرورية ، فان تغيرا اجتماعيا وبموسيا لابد من وجوده ايضا لى تتمكن جماهير الفلاحين من قبول الطرق الحديثة والوسائل الحديثة التى تقدم اليهم من خلال تطوير التكنولوجيا . وبالرغم من الجهود الكبيرة التى تبذل من جانبنا ، فاننا نصادف دائما نوعا من المقاومة من جانب الجماهير الريفية فيما يتصل بما يقترح من اجلهم ، بشأن تقدمهم وتنميتهم . اننا نهدف فى المحل الأول من برامج تنمية المجتمع المحلى الى احداث ثورة عقلية لدى القرويين ونخلق لديهم الرغبة فى مزيد من الانتاج ، ومزيد من الربح ، وبذلك تتحسن معدلاتهم الانتاجية واحوالهم المعيشية . وليس ثمة شك فى أن تنمية المجتمع المحلى خلال الست عشرة سنة الأخيرة فى الهند قد حققت نجاحا فى هذا الاتجاه ، غير أن انجازاتنا وجهودنا كثيرا ما تتوارى خلف تعقيدات وتشابكات المشكلات التى تتم دراستها . ومع ذلك فهناك الكثير مما يستحق الاهتمام . وفى مقدمة ذلك المشكلة الانساية بتشعباتها السيكولوجية التى تدخل فى نطاق الدافعية ، ومستوى الطموح ، وتغير الاتجاهات .

ان المعهد القومى لتنمية المجتمع المحلى يسعى الى دراسة هذه المعادلة ، اى العامل الانسانى فى مواجهة العامل التكنولوجى . ولقد أخذ البروفيسور دورجاناد سنها على عاتقه — ومن خلال المعهد — مهمة القيام بهذه الدراسة ، والتقارير الذى تتضمنه الصفحات التالية يضم نتائج هذه الدراسة التى توصل اليها سنها وفريق الباحثين معاونين له ، بعد انجازها خلال المدة من ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٦ . وربما كانت هذه الدراسة هى أول دراسة اجتماعية نفسية على مستوى واسع تجرى فى القرية الهندية ، ونضلا عن ذلك فانها اضاءت الطريق أمام المخططين والمسئولين المعنيين بتنمية القرى الهندية ، ذلك أنها لقتت أنظارهم الى أبعاد وعوامل جديدة يفيدون منها فى عملهم أيضا فائدة ، والى جانب ذلك فان هذه الدراسة تعتبر عملا قيما بالنسبة للعلماء الاجتماعيين والباحثين الآخرين العاملين فى مجال التنمية الريفية .

مقدمة

تشهد البلدان الآسيوية والأمريكية في الوقت الحاضر تقدما كبيرا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وما من جدال في أن سكان المناطق الريفية في هذه البلدان ينبغي عليهم أن يسهموا بنصيبهم من المشاركة في هذا المجال . وإذا كان للنمو الاجتماعي والاقتصادي أن يتحقق ، ولدولة الرفاهية أن تبنى ، فان أسس ودعائم هذا البناء أن تقع على كاهل (٥٥٨.٠٠٠) قرية تنتشر في جميع أرجاء الهند . ولقد جاء في الإحصاءات السكانية لعام ١٩٦١ أن الذين يمارسون العمل الزراعي ويقومون بزراعة المحاصيل قد بلغ عددهم ١٣١ مليوناً ، كان من بينهم ٩٩٥ مليوناً من المزارعين . وفي الحقيقة ما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٦١ ازداد عدد المزارعين بنسبة ٤٣٪ كما ازداد عدد العمال الزراعيين بنسبة ١٤٪ . ويشكل المزارعون أقل من نصف إجمالي عدد القوى العاملة في الهند بنسبة ضئيلة . وعلى ذلك فلتنا لا نلث أن نجد واحداً من المزارعين من بين كل اثنين من العاملين ، كما نجد واحداً من العمال الزراعيين من بين كل ستة منهم . وإلى جانب هؤلاء الذين يعتمدون على الاشتغال بالزراعة ويعتبرونها مصدراً لدخلهم ، هناك من يمت عملهم بصلة للزراعة كأصحاب البساتين وحدائق الفاكهة ، وعلى ذلك يبلغ إجمالي عدد السكان المشتغلين بالزراعة ٣١٠ مليوناً . إن الزراعة هي الصناعة الكبرى في الهند ، إذ أن ٧٠٪ من السكان يعتمدون عليها فضلاً عن أنها تسهم بنصف إجمالي الدخل القومي .

ومنذ أن بلغت نسبة سكان المجتمعات المحلية الريفية في الهند ٧٠٪ من إجمالي عدد السكان ، أخذ المخططون يدركون أهمية الوقوف على كل ما يحيط بعملية التنمية وذلك فيما لو حققت الخطط الخمسية النجاح المشهود . كما أدركوا أن مستقبل الريف مرهون بتقدم القرى . ومن ثم كان الشغل الشاغل لبرنامج تنمية المجتمع المحي في الهند هو وضع أولوية كبرى لإعادة

بناء الهند الجديدة . وتهدف الخطة الخمسية الثالثة الى استمرار نشاط هذا البرنامج وانتشاره حتى يغطى كافة القرى الـ ٥٥٨ الفا . وقد أقر هذا الهدف في أكتوبر عام ١٩٦٣ . ان برنامج تنمية المجتمع المحلى يمثل مجتمع الرفاهية فى المناطق الريفية ، وهو بمثابة الخطوة الأولى فى هذا السبيل بعد قرون عديدة من البؤس والتخلف والركود الذى يصبغ الحياة القروية .

لقد ظلت القرية الهندية تحيا حياة التخلف لعدة قرون . فالفقر ضارباً بأطنابه ، ويشق الأنفس يعيش الناس فى مستوى الكفاف . والانتاج الزراعى منخفض لدرجة البؤس بسبب النقص فى المعدات والأساليب البدائية فى الزراعة ، ونقص مصادر استغلال رعوس الأموال ، كما أن الناس يجهلون مزايا العلم والتكنولوجيا ، أو أنهم لا يمتلكون المصادر التى تجعلهم يفيدون منها ويسخرونها لخدمتهم . وارتفعت نسبة البطالة حتى أن قطاعا كبيرا من الناس كانوا متعطلين . وظل القطاع الضخم من المجتمعات المحلية الريفية فى حالة من العزلة الطبيعية والثقافية ، كما أن الحياة الاجتماعية والأحوال المجتمعية لتلك المجتمعات المحلية قد أصابها التفتك والاضمحلال . وارتفعت نسبة الأمية بين الناس ، واتسمت نظرتهم للحياة بالسمة الدينية . وكانوا يعتقدون كثيرا من الخرافات كما كانت لديهم اتجاهات وقيم مستمدة من الدين كانت تقف دائما حجر عثرة فى سبيل النمو الإقتصادى والتنمية المادية . وبالرغم من أحوالهم التى كانت تبعث على الأسى ، ظل الناس راضين قانعين ، وكانت اتجاهاتهم تؤكد قبولهم لواقعهم الذى يعيشون فيه . وبدلا من الحماس والرغبة فى تحسين هذا الواقع كانت لديهم سمة البلادة والسلبية . ان البلادة الريفية التى تولدت بين الأجيال تحت وطأة الاستغلال والاهمال ، انما هى حجر عثرة فى سبيل التقدم . ونتيجة لكل ذلك ، ظلت القرية الهندية طويلا فى حالة من الركود ، وكان الوقت لا يتحرك بها الى أبعد مما درجت عليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية الريفية ولقد ذهب مستر « كريشنا ماكارى » فى أثناء مناقشته لفلسفة حركة التنمية فى المجتمعات المحلية (عام ١٩٥٨) الى أنه :

« لا يمكن التفكير فى أى تقدم ما لم ننهض بالغالبية العظمى من سكان

القرى ونحثهم على تغيير واقفهم » . ومنذ أصبح القطاع الأكبر من السكان يعيشون في الريف ، فإنه لم يعد بالإمكان تجاهل القرى من جانب القائمين على أى نشاط من نشاطات التنمية . ومن هنا فإن برنامج تنمية المجتمع المحلى خطوة هامة في سبيل التنمية ليس في الريف الهندى فحسب ، ولكن في الريف على وجه العموم . ان برنامج تنمية المجتمع المحلى يهدف الى بعث المجتمع القروى من جديد بعد طول استغلال وطول حرمان من التسهيلات الضرورية اللازمة للتقدم والحياة الجديدة . كما ان هذا البرنامج يهدف كذلك الى النهوض بكل ما يحيط بالمجتمعات الريفية اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا — فضلا عن أنه لم يدع خاصية من خصائص القرية الا واثرب فيها . انه برنامج لخلق وتوجيه التغيير ، وحفز القرويين وتشجيعهم للاعتماد على انفسهم . انه يهدف الى جعل المجتمعات المحلية الريفية مكثفية بذاتها فيما يتصل بالحاجات الأساسية الضرورية كالمأكل والملبس والسكن ، وذلك بالإضافة الى شحذ همم القرويين وايقاد حماسهم الكامن من أجل تنميتهم . انه يطمح في تحقيق التنمية السريعة الشاملة لآلاف القرى التى ظلت أزمانا طويلة في حالة من البلادة والبؤس .

وفي ضوء الاطار العام للخطط الخمسية في الهند ، تم وضع تصور لبرنامج تنمية المجتمع المحلى ، وبدأ تنفيذه في ٢ أكتوبر عام ١٩٥٢ لاحداث تنمية اقتصادية مركزة ، والتعجيل بالتغيير الاجتماعى لجماهير الريفيين . كما ان احد اهدافه الأساسية السعى وراء التنمية المركزة للملايين المواطنين في كل أرجاء الهند وتغيير اتجاهاتهم ونظرتهم للحياة . وقد تكون أهدافه هذه محل اتفاق أو عدم اتفاق ، غير أن هناك حقيقة هامة لا يمكن انكارها وهى ان موضوعاته وخطته هى نفسها تلك الموضوعات والسياسات التى تحكم خططنا الخمسية . كما ان هناك حقيقة جديرة بالذكر وهى أن البرنامج يسعى وراء التأثير في كل ما يحيط بعملية التنمية بطريقة مخططة وديموقراطية . وكما قال « جونار ميردال Gunar Myrdal عام ١٩٦١ في مقدمة كتاب Blossms in the dust Kwsun Nair الموسوم « زهور في الذراب » » ان التخطيط الديموقراطى في الهند يهدف الى احداث عملية اجتماعية ، يصبح الناس في داخلها مدفوعين باضطراد الى تحسين أحوالهم كأفراد ،

وفي نفس الوقت ، لتحسين مجتمعهم عن طريق الجهود التعاونية » .
وما دام البرنامج يصطبغ بالديموقراطية في اتجاهه ، فإنه يقوم على البحث والتشجيع وليس على الاكراه والالزام . وذلك على أساس أنه اذا أريد للتنمية أن تنجح فلا بد من إثارة حماس القرويين ، وجعلهم ينظمون أنفسهم لمرحلة من الاعتماد على النفس والاستجابة للأفكار الجديدة ، وادراك المزايا التي تتميز بها الأساليب والممارسات الحديثة في الزراعة التي يقدمها العلم الحديث ، والاستعداد لتقديم المال والجهد في سبيل تحسين أحوالهم . وعلى ذلك فإن الخطط الخمسية وبرنامج تنمية المجتمع المحلي يهدفان إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وعدالة اجتماعية . وعلى وجه الخصوص فإن تحقيق التنمية يركز اهتمامه بالقطاع الريفي ويهدف إلى تحريك الركود الذي ظل يحكم حياتنا الريفية لمئات السنين .

وقد ظهر في نشرة تسمى « دليل تنمية المجتمع المحلي » صدرت عام ١٩٦٢ بعض الموضوعات الهامة حول برنامج التنمية . وقد تبين أن الموضوع منها يؤكد على الجانب السيكولوجي ، فقد جاء به أنه : « تغيير نظرة جميع القرويين يعتبر من الموضوعات الجوهرية التي يحرص عليها البرنامج . وما لم تكن هناك زيادة في توقعات القرويين ورغبتهم في مستوى أعلى من المعيشة ، فلن تكون هناك دافعية لديهم تكفل استمرار عملية التنمية وتحويل قيادتها إلى قيادة شعبية » . كما جاء الموضوع الثالث من البرنامج ليؤكد أيضا أن : « الهدف الأساسي يجب أن يكون تطوير القرويين ليصبحوا معتمدين على أنفسهم ، ومواطنين مستجيبين ، لديهم القدرة والرغبة على المشاركة بفاعلية ومعرفة وغهم في بناء مجتمع جديد » . أما الموضوع الرابع فقد جاء كما يلي : « أنه إلى جانب الزيادة المتوقعة من جانب القرويين في مزيد من الطعام والملبس ، والتعليم ، والخدمات الصحية ، والسكن ، والطرق ، والترفيه ، فإن برنامج التنمية يهدف بشكل جوهري إلى مساعدة القرويين في العمل على زيادة دخولهم ، وذلك يعني :

أولا : أن الجهود يجب أن تتركز في تحسين وتحديث الأساليب والممارسات الزراعية حتى يمكن زيادة الانتاج الزراعي .

ثانيا : انه يجب الاهتمام بتحسين وتنظيم الحرف القروية والصناعات التى تنفى باحتياجات ومطالب القرية ، وتوفر المزيد من فرص العمل للأيدى العاطلة » .

وقد ذكر شستر باولز Chester Bowles فى محاضراته عام ١٩٦٣ بجامعة دلهى أنه « ما لم تستثر الحماسة وروح التعاون فى نفوس الجماهير التى ظلت لقرون عديدة أسيرة للكبح واليأس ، فان عملية التنمية تصبح مستحيلة » كما أضاف أيضا : « ان نجاح التنمية الريفية يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تحرير طاقات الجماهير » . ومن ثم ينصح أن برنامج تنمية المجتمع المحلى قد أخذ فى الاعتبار العامل السيكولوجى عندما أخذ يعد لتحقيق النمو السريع والمتوازن فى الريف .

ان برنامج تنمية المجتمع المحلى يفترض سلفا حدوث بعض التغيرات السيكولوجية الهامة فى القرى . وقد تضمن البرنامج ما يوضح ذلك ، ولقد قال مستر كريشنا ماكارى ذات مرة عندما كان رئيسا لحدى لجان التخطيط « انه لكى يمكن احداث ثورة عقلية — ثملا القرويين بالرغبة فى تحسين مستوياتهم المعيشية بجهودهم الذاتية وعن طريق التعاون فيما بينهم ، يتعين على المختصين أن تكون وظيفتهم هى مساعدة القرى فى تحقيق ذلك بجهودهم الذاتية » . لقد اتفق على أن بواعث ومستثيرات النمو انما يجب أن تأتى من داخل القرويين أنفسهم . وذلك يقتضى احداث تغيرات دائمة فى اتجاهات الناس . . ان الارادة الطبيعية للناس ، وحماسهم ، ومشاركتهم من الأمور الجوهرية لتحقيق النجاح فى هذا الصدد . وقد ذكر ماكرجى Mukerji فى كتابه المتاز عن تنمية المجتمعات المحلية Community Development in India (عام ١٩٦١) : انه من الممكن فقط عن طريق جعل القرويين ينهمكون فى عملية تحسين انفسهم من خلال جهودهم الذاتية يمكننا تطوير قدرتهم واعتمادهم على انفسهم ، ودعم الحياة التعاونية فيما بينهم ، والتماسك فى المجتمع المحلى الاساسى القانونى فقط ، وانما ايضا الدعم والمشاركة القلبية من جانب ملايين الأفراد الذين يعيشون فى مئات الآلاف من المجتمعات القروية التى تشكل القطاع الأكبر من السكان فى البلدان النامية . انهم هم الذين

لهم حق القبول أو الرفض فيما يتصل بالبرنامج المعد لتحسين أحوالهم .
وعلى ذلك فإنه يمكن بالتدرج أن يتحول مئات الآلاف من القرويين من ديون.
راكدة الى مصدر للقوة يلهب الدم في عروق عمليات التنمية القومية » .

وإذا نظرنا الى الأمر من زاوية سيكولوجية ، فسوف نتيين أن برنامج
التنمية يهدف الى توليد الحماسة في نفوس القرويين ورفع طموحهم في
معيشة أفضل ، والرغبة القوية لديهم في تحسين أحوالهم المادية ، والنظرة
البناءة حيال تميئهم المستقبلية . انه يهدف الى تدعيم مشاركة جماهير
القرويين أنفسهم في الجهود الرامية الى تحسين مستوياتهم المعيشية وذلك
عن طريق الاعتماد على مبادرتهم الذاتية كلما أمكن ذلك . ان المسئولين
يعملون على تقديم الوسائل والخدمات ، ولكنهم يتوقعون أن توظف هذه
الوسائل وتلك الخدمات لتحقيق أقصى درجات الفائدة والفاعلية والتأثير في
كل ما يحيط بعملية التنمية في القرية الهندية من خلال مبادرة القرويين
واعتمادهم على أنفسهم . ويصبح مقبولا من جماع ذلك كله أن تنجح الدولة
في خلق الأحوال المرجوة وتحديد اتجاه ومسار النمو القومي . ولكن الدافع
الرئيسي للنمو انما يتأتى من داخل عقول الناس انفسهم حينما يعبرون عن
ذلك في شكل الرغبة في حياة أفضل ، والاستعداد من جانبهم لتكريس جهودهم
افرادا وجماعات من أجل تحقيق تلك الأحوال المعيشية . وقد ذكر
كريشنا ماكارى في سمنار عن « نمط الادارة الريفية » (Pattern of rural
Development) عقد بالمعهد الهندي للادارة العامة بنيودلهى (عام ١٩٥٨) : « ان
الموضوع هو البحث في تحقيق التغير الاجتماعى . اننا نسعى من أجل ان نجعل
الناس راغبين في حياة أفضل ، وذلك عن طريق خلق الرغبة الملحة لديهم في
تحسين مستوياتهم المعيشية من خلال جهودهم الذاتية ، وتعاونهم الكامل مع
جيرانهم » . كما أنه — ماكرى — ذكر أيضا في فصل بعنوان « التنمية الزراعية »
وعلاقتها بالتصنيع » : « لا يمكن لمحاولات التنمية أن تؤتى ثمارا ما لم
تعمل الحكومات على جعل العاملين في الزراعة يغيرون من نظرتهم التقليدية
البالية ، ويتقدون حماسا للمعرفة الجديدة ، والأساليب الجديدة في الحياة » .

ومن ثم نعلينا أن نخلق فيهم الرغبة في مستويات معيشية أكثر ارتفاعا ،
والإرادة في تحقيق الحياة الأفضل » .

ولكن السؤال الرئيسي الذى يطرح نفسه الآن هو : كيف يمكن إيقاف
هذا الحماس والإبقاء عليه في مستوى مرتفع ؟ وبمعنى آخر ، يمكننا أن
نقول « ان المشكلة الجوهرية هي مشكلة سيكولوجية وليست مشكلة
فنية » . كما يضيف مكارى قائلا : « ينبغى أن يهيا المشتغلون بنصيهم في
الاقتصاد التومى ، وأن الحكومة على وعى بهذا جيدا ، وأنها مصممة عن
طريق التخطيط الدقيق ، أن تدعم وتؤازر جهودهم في تحقيق مستويات
معيشية أعلى » .

وفي ضوء ما سبق تبين أن نجاح برنامج التنمية لا يمكن أن يقاس
ببساطة من خلال نتائجه المادية الملموسة التى تحدث في الخصائص الطبيعية
للقرى ، وأنها أيضا بقدر ما يثر حماس القرويين ويولد فيهم قوة دافعة
لتحسين انفسهم كأفراد ويزكى فيهم الحرص على تحقيق حياة أفضل لمجتمعهم
المحلى . وذلك من خلال تغيير نظرتهم العقلية ، واتجاهاتهم ، وقيمهم ،
ومستويات طموحهم ...

ولقد قال نهرو رئيس الوزراء عن هذا البرنامج : « حقيقة انه البرنامج
ثورى منذ بدايته . واننى أعتقد أنه لم يحدث في أى مجتمع ريفى في العالم
خلال السنوات القليلة الماضية ما هو عظيم في مضمونه وثورى في تصميمه
كمشروع تنمية المجتمع المحلى في الهند » .

وفي ضوء ما سبق تبين أن نجاح برنامج التنمية لا يمكن أن يقاس
المحلى تمت صياغة مشروع هذا البحث الذى نحن بصدهه ومنذ البداية فإنه
قد قوبل بكل أنواع النقد . فهناك من تعاطفوا معه وتحمسوا له ، وهناك
من أدانوه وحكموا عليه بالفشل .

ولقد أكدت التقارير السنوية الخاصة بتقييم برنامج تنمية المجتمع

المحلى ، أكدت مرارا أنه في الوقت الذي يجرى فيه نمو المجتمع المحلى وذلك بجمل القرويين يدركون الواقع السيء الذى يعيشون فيه ، وجعلهم يتقلبون الأساليب الزراعية المحسنة ، ويدركون كيف يعيشون حياة صحية ، ويقدمون جهودهم طواعية للعمل في حفر الآبار ، وبناء الطرق وتشيد المدارس ، كان الناس أنفسهم يفتقدون الحماس الحقيقى حيال البرنامج . ومن ثم فقد أحاطته الشكوك وبخاصة فيما يتصل بنجاحه في الجانب الانسانى والسيكولوجى منه ، ذلك الجانب الذى يعتبر ، على نحو ما رأينا ، في غاية الأهمية .

وهنا اثرت عدة تساؤلات على النحو التالى :

— هل القرويون لديهم الدافعية للعمل على تحسين أحوالهم الخاصة وأحوال مجتمعهم المحلى ؟

— هل هم متحمسون للتقدم المادة ؟ .

— هل لدى الجماهير الرغبة في حياة أفضل ، وهل تحقق ذلك من خلال برنامج تنمية المجتمع المحلى ؟

— هل هناك علامات على وجود الركود الذى ظل يسيطر على الحياة القروية لعدة عصور ؟

— هل يظهر القرويون تغيرا في اتجاهاتهم التقليدية ؟

— ألم تحدث بعد ، « ثورة التطلعات » ، وانما هناك علامات توضح أن مثل هذه الثورة قد بدأت تعرف طريقها الى أذهان القرويين ؟

وكانت هذه التساؤلات تمثل المشكلة قبل أن تجرى هذه الدراسة التى تتناول الدافعية والطموح لدى القرويين ، وذلك فضلا عن الوقوف على الآثار التى نجمت عن برنامج تنمية المجتمع المحلى . والبحث لا يهدف على الاطلاق الى اجراء أى نوع من التقييم لأعمال البرنامج ، أو اصدار أى احكام تتصل بذلك ، ولكن لما كان الهدف منه هو هدف تحليلى بحث ، فإنه يهدف في المحل الاول الى تجرية وتطوير تكتيكات معينة للتعرف على

الطموح والدافعية في مجتمعات محلية ريفية ، ثم تحليل ذلك بالإضافة الى دراسة اتجاهات القرويين وقيمهم ، ونظرتهم للحياة ، والتغيرات التي تطرا على ذلك كله والتي قد تكون راجعة الى تأثير برنامج تنمية المجتمع المحلي .

الاجراءات المنهجية للدراسة

تضمنت الاجراءات المنهجية للدراسة العناصر التالية :

- تحديد مجالات الدراسة بما في ذلك المجال الجغرافي ، والمجال البشري ، والمجال الزمنى .
- العينة ، وكيفية اختيارها ، وشرح خصائصها .
- اعداد الأدوات والمقاييس اللازمة لجمع البيانات الميدانية .
- تدريب باحثى الميدان .
- الدراسة الاستطلاعية ، وتجربة الأدوات والمقاييس ، وتعديلها والاتفاق على الصورة النهائية لها .

مجالات الدراسة

- المجال الجغرافي :

- ٦ قرى من قطاع الله أباد الذى تم تغطيته ببرامج لتنمية المجتمع المحلي .

- المجال البشرى :

- السكان القرويون المقيمون بهذه القرى المختارة .

- المجال الزمنى :

- بدا تنفيذ مشروع البحث فى سبتمبر ١٩٦٤ على مرحلتين :

* المرحلة الأولى :

- هى مرحلة الدراسة الاستطلاعية ، وقد استغرقت ٤ شهور جزئى

فيها تدريب الباحثين الميدانيين ، واعداد الأدوات ، واختبار هذه الأدوات وتعديلها لتصبح في صورتها النهائية .

✽ المرحلة الثانية :

هي مرحلة جمع البيانات من القرى الست ، وقد بدأت هذه المرحلة في الأسبوع الأول من يناير ١٩٦٥ واستغرقت عاما واحدا . وقد جرى خلالها جمع البيانات وتحليلها ، واستخلاص النتائج التي تم الاعتماد عليها في رسم صورة لتوضيح الدافعية للانجاز ، والطموح لدى القرويين في هذه القرى .

تفصيلات العينة

✽ تهدف خطة مشروع البحث أساسا الى دراسة الآثار التي خلفها برنامج تنمية المجتمع المحلي على القرويين وبخاصة مستويات الطموح ، والدافعية لديهم وذلك عن طريق مقارنة عينة من القرى التي تعرضت لهذا البرنامج بعينة أخرى من القرى التي لم تتعرض له . ولكن تحقيق ذلك لم يكن سهلا حيث ان اقليم الله اباد كله كان قد تعرض لهذا البرنامج . وبالرغم من ذلك ، فان الاقليم يضم قطاعات عديدة تختلف استجابة كل منها عن غيره من القطاعات فيما يتعلق بدرجة الاستجابة للبرنامج . وهنا رأينا على الفور استخدام تكتيك « الجماعات المتطرفة » وذلك باجراء تحليل مقارن لمجموعتين من القرى احدهما أظهرت استجابة طيبة ومرتفعة للبرنامج ، والأخرى أبدت استجابة منخفضة جدا . وذلك على أمل أن تقيّد هذه المقارنة في القاء الضوء على العوامل المتصلة بالطموح والدافعية والاتجاهات ، والفروق بين القرويين في هذا المجال .

✽ تم الاستعانة بالخبراء القائمين على برنامج التنمية في اختيار مجموعتين من القرى ثلاث منها مرتفعة الاستجابة للبرنامج ، وثلاث

أخرى منخفضة ، وذلك بناء على تحكيم وإجماع مشترك بين فريق
البحث وهؤلاء الخبراء في الحكم على نوعية هاتين المجموعتين من القرى
من حيث درجة استجابتها للبرنامج .

✽ بعد اختيار القرى تم إجراء جرد سكانى للعائلات الموجودة
بكل قرية وذلك بأعداد جداول وكشوف خاصة بها حصلنا عليها من
المسؤولين عن البرنامج وتمت مراجعته والتحقق من دقته بواسطة الباحثين
الميدانيين . وقد تبين في ضوء تلك المراجعة أن ٩٠٪ من الأسر المدرجة
بالكشوف مطابقة للواقع . أما باقى النسبة فانها تشير الى الأسر التى
هاجرت أو لا تنطبق عليها الشروط . وعلى العموم كانت هناك مقاومة
وعدم تعاون من جانب القرويين خلال عملية اختبار هذه الكشوف ولكنها
لم تكن كبيرة .

✽ كانت محكات الحكم على درجة استجابة القرية لبرنامج التنمية
غير محدودة ولكن القائمين على البرنامج — بالاشتراك مع فريق البحث —
امكنهم التوصل الى عدد من هذه المحكات أو المؤشرات ، ومنها :

- استعداد القرويين لقبول الأساليب الحديثة في الزراعة .
- استخدام الأدوات الزراعية الحديثة ، وتحسين البذور .
- تبني بعض الممارسات التى تكفل الوقاية الصحية .
- التعليم .
- تهجين الماشية وتحسين سلالتها .
- المشاركة في نشاطات المجتمع المحلى .

نوع القرية	المسافة بينها وبين المركز الاقليمي الرئيسي بالكيل	المسافة بينها وبين	تاريخ اتمام البرنامج	المساحة الكلية بالكيل	اجمالية عدد السكان	عدد الجوتين	للجوتين من القرية
مرتفعة	٦			٥٦٨	٧٩	٨٠	٨٩٨٩
مرتفعة	١٢			٧٨١	١٢١	١١٤	٩٤٢١
مرتفعة	٧			٧١٧	١٢٠	١٠٦	
الجموع				٢١١٦	٢٢٠	٢٠٠	
منخفضة	٩			٦٧٢	١١٥	١٠٧	٩٣٠٤
منخفضة	٣			٤٨٥	١١٦	٩٩	٨٥٢٤
منخفضة	٥			٥٦٥	٩٢	٨٤	٩٠٢٢
الجموع				١٧٢٢	٢٢٤	٢٩٠	

عدد القرى	عدد السكان	المساحة الكلية بالكيل	تاريخ اتمام البرنامج	عدد الجوتين	اجمالية عدد السكان
١٤٥	٦٩٦٥٤	١٠٣	٥٣/١٠/٢	١٤٥	٦٩٦٥٤
٩٣	٥٩٠٧٠	٩٠	٥٦/١٠/٢	٩٣	٥٩٠٧٠
٢١٣	٩١٢٠١	٩٤	٦٠/١٠/١٠	٢١٣	٩١٢٠١
٩٢	٦٤٤٩٤	١٢٧	٦١/١٠/١	٩٢	٦٤٤٩٤

تقاطع منخفض

»

تقاطع مرتفع

»

* محكات تقويم التقدم المادى للقرى *

* مظاهر تقدم القرى منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٥ (٥٣ ، ٥٧) والتي روعيت كمحكات لتقويم هذا التقدم فى قرى العينة :

- ١ - نمط المسكن .
- ٢ - الصناعات الصغيرة .
- ٣ - عدد الآبار .
- ٤ - عدد آلات الحرث الجديدة .
- ٥ - عدد المضخات .
- ٦ - عدد تلات الحصاد .
- ٧ - عدد آلات الحفر .
- ٨ - عدد الدراجات .
- ٩ - عدد أجهزة الراديو .
- ١٠ - عدد البنادق .
- ١١ - عدد المدارس .
- ١٢ - عدد مخازن السماد .

* توزيع أفراد العينة بمجموعتي القرى

حسب فئات السن *

فئات العمر					القرية	تقاطع	
٥٦ +	٤٦-٥٥	٣٦-٤٥	٢٦-٣٥	١٦-٢٥			
٥	١٤	١٨	٣٤	٩	ر	المرتفع	
١٥	١٢	٢٥	٣٩	٢٢	ج		
١٤	٢٠	٢٢	٣٦	١٤	ب		
٣٣	٤٧	٦٥	١٠٩	٤٥	المجموع		
١١٣٣	١٥٦٨	٢١٦٦	٣٦٣٣	١٥٠	%		
١٤	٩	١٩	٤٥	٢٠	ب ك		المنخفض
١٣	٩	٢١	٣٤	٢٢	ب		
٧	١٢	٢٢	٢٩	١٤	م		
٣٤	٣٠	٦٢	١٠٨	٥٦	المجموع		
١١٧٢	١٠٣٥	٢١٣٨	٣٧٢٤	١٩٣١	%		
٦٧	٧٧	١٢٧	٢١٧	١٠١	الاجمالي		
١١٥٢٠	١٣٠١	٢١٥٢	٣٦٧٩	١٧١٦	%		

* هكذا جاء الجدول كما هو موضح بالكتاب ، ولكن لنا ملاحظة على كيفية تحديد بدايات ونهايات الفئات العمرية المذكورة : فالأصوب في رأينا - أن تكون هذه الفئات ممثلة لخط متصل غير متقطع ، بمعنى أن تكون نهاية الفئة العمرية السابقة هي بداية الفئة اللاحقة لها . وتصبح على النحو التالي : ١٦ - ٢٥ (أي ١٦ وحتى أقل من ٢٥) ، ٢٥ - ٣٥ (أي من ٢٥ أقل من ٣٥) ، ٣٥ - ٤٥ (أي من ٣٥ أقل من ٤٥) ، ٤٥ - ٥٥ (أي من ٤٥ أقل من ٥٥) ، وهكذا . ذلك لأن وحدات السن هي وحدات متصلة وليست وحدات متقطعة ، فلو كان هناك مبحوث يبلغ من العمر ٢٥ عاماً ونصف العام فإنه في تلك الحالة يسدرج ، الفئة العمرية الثانية (٢٥ - ٣٥) التي تشمل من لا تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً وإنما تزيد عن ذلك حتى تصل الى أقل من ٣٥ عاماً . أما بالشكل الراهن الموضح بالجدول السابق كما ورد بالكتاب فإنه يصعب توزيع مثل صاحب هذه السن - ٢٥ عاماً ونصف إذ أنه في هذه الحالة يتمن تقريب عمره بالحذف أو الإضافة (أي بالتقصان أو الزيادة) ولكن يمكن إدراجه في إحدى الفئتين العمريتين الأولى والثانية على التوالي .

*** توزيع أفراد العينة على حسب الديانة :**

يدين أفراد العينة بالديانة الهندوكية وذلك باستثناء عدد قليل من المسلمين بإحدى قرى القطاع المرتفع تبلغ نسبتهم ٣٣.٥% ، وذلك بالإضافة إلى عدد قليل من المسلمين أيضا بإحدى قرى القطاع المنخفض تبلغ نسبتهم ٣.١% .

*** جميع أفراد العينة من الذكور البالغين . وقد تم استبعاد بعض الأسر في القرى المختارة ولم تمثل في العينة نظرا لعدم وجود أفراد من الذكور البالغين بها (*) .**

(*) جاء ذلك في ص ٤٩ دون ذكر تفاصيل . ولا بأس - في رأينا - من ذلك ، فمن الممكن أن تكون هناك أسرة نوعي مثلها (الاب) ، ولا يوجد بها سوى الام والاطفال .

توزيع أفراد الهيئة طبقا للمستويات التعليمية

المستويات التعليمية

القطاع	التربية	أمن	يقرا فقط	يقرا ويكتب	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	عل
المرتفع	ج ح د	٥٥ ٧٥ ٥٠	٢ ٥ ٣	١١ ٢٥ ٢١	٩ ٦ ١٨	٢ ٢ ٩	١ ١ ٥	١ ١ ١
	المجموع	١٨٠	١٠	٥٧	٣٣	١٣	٦	١
	%	٦٠.٠١	٣.٣٣	١٩.٠١	١١.٠١	٤.٣٣	٢.٠١	٠.٣٣
المتوسط	ب ب ب	٧٢ ٥٧ ٥٨	١ ١ ١	١٥ ٤ ١٣	١٠ ٢٧ ٨	٥ ٨ ٢	٤ ٢ ١٨	١ ١ ١
	المجموع	١٨٧	٢	٣٢	٤٥	١٦	٧	٣
	%	٦٤.٥٨	٠.٦٩	١١.٠٣	١٥.٥٢	٦.٤٦	٢.٨١	٠.٢٥

ولا يحتاج الأمر إلى مزيد في التعليق على البيانات الواردة بالجدول السابق إذ أن الغالبية من أفراد العينة من الأميين ، وكلما تدرجنا في الارتفاع على سلم التعليم ، انخفضت النسبة حتى كادت تنعدم عند المستوى التعليمي العالي .

توزيع أفراد العينة حسب جيازتهم
* للأرض الزراعية (بالقدان) *

فئات الجيازة *									
القطاع	القرية	غير جياز	أقل من ١	١ - ٥	٦ - ١٠	١١ - ١٥	١٦ - ٢٠	أكثر من ٢٠	
المرتفع	ر	٧	١٠	٣٥	٢٥	٢	١		
	ج	١٣	٣١	٤٥	١٧	٤	٢		
	ت	٢١	١٩	٤٢	١٢	٥	١		
	المجموع	٤١	٦٠	١٢٢	٥٤	١١	٢	٩	
المنخفض	ر	٩	١٤	٥٨	١٨	٧	١		
	ب	١٥	١٤	٤٦	١٢	٧	٥		
	م	٤	١١	٥٨	٧	٢	١		
	المجموع	٢٨	٣٩	١٦٢	٣٧	١٦	٦	٢٠	
		٩٦٦	١٣٤٥	٥٥٨٦	١٢٣٥	٥٥٢	٢٠٧	٢٠٦٩	

(*) لم يتضح من الكتاب نوعية هذه الجيازة وما اذا كانت مملوكة أم مستأجرة ، أم النوعين معا ، أم أي شكل آخر من أشكال جيازة الأرض الزراعية .

(*) نفس ما ذكرناه حول الفئات العمرية على نحو ما سبق يتسحب أيضا على فئات الجيازة كما وردت بالجداول المرفقة الخاص بتوزيع الأرض الزراعية بالنسبة للبحوثين .

أساليب جمع المادة العلمية :

اتفق على أن يتم جمع المادة العلمية الميدانية وفقا للأساليب الثلاثة التالية :

١ - أسلوب مباشر في جمع البيانات : وذلك عن طريق استخدام مقاييس واختبارات للآراء والكشف عن الاتجاهات والقيم .

٢ - أسلوب استقائى (غير مباشر) : وذلك عن طريق استخدام مقاييس واختبارات استقائية ، كاختبار تكلمة الجمل ، واختبار تفهم الموضوع T.A.T المصور الخاص بالكشف عن الدوافع المتصلة بالانجاز ، فضلا عن مقياس استقائى للكشف عن مستوى الطموح . ويعتمد هذا المقياس على تحليل استجابات الباحثين حول احدى القصص التى تصف الحياة النهطية للفلاح ، وآرائهم حول مضمون هذه القصة .

٣ - رصد التغيرات التى تطرأ على السلوك الأصيل التقليدى للفلاحين ، وترتيب هذه التغيرات فى ضوء الممارسات الجديدة التى تم ادخالها إلى القرى موضوع الدراسة .

وتم تطبيق هذه الأدوات بواسطة باحثين ميدانيين مدربين تدريباً جيداً خلال مقابلات شخصية مع الباحثين .

الأدوات والمقاييس المستخدمة

— الأدوات والمقاييس التى تم اعدادها قبل اجراء التجربة عليها :

١ - صحيفة بيانات شخصية خاصة بالبحوث .

٢ - مقياس للمكانة الاجتماعية والاقتصادية .

٣ - مقياس استقائى للكشف عن مستوى الطموح (قصة شياما) .

Shyama Story

٤ - اختبار لتكملة الجمل .

٥ - مقياس للكشف عن الاستعداد للكفاح والنضال .

٦ -الا اختبار المصور للكشف عن الحاجة للإنجاز .

(Need Achievement Pictures)

٧ - اختبار الأداء الخاص بالكشف عن مستوى الطموح .

(Level of Aspiration Performance Test)

٨ - ترتيب السلوك الذال على الدافعية ومستوى الطموح .

(Behaviour ratings for assessment of motivation and level of aspiration).

٩ - اختبار « ما الذى يجعلنى أحيأ حياة سعيدة » ؟

(What I consider to be a happy life test).

١٠ - استمارة للكشف عن الاتجاهات والآراء .

وبعد إجراء التجربة على هذه الأدوات والمقاييس - بتطبيقها على

٤٠ مبحوثاً - أدخلت عليها بعض التعديلات من حيث الصياغة ، فضلا

عن بعض التفاصيل الداخلية ، كما تم ادماج بعضها في بعض ليصبح في

النهاية عدد هذه الأدوات والمقاييس ثمانية على النحو التالى :

١ - صحيفة بيانات شخصية تتضمن مقياسا للمكانة الاجتماعية

الاقتصادية فضلا عن الاختبارات والمقاييس المشار اليها فيما سبق

تحت أرقام :

(٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) .

ومن اللافت للنظر أن بعض هذه الاختبارات والمقاييس يبنى على

مادة من صميم التراث الشعبى المؤلف لدى القرويين الهنود وعلى

الأخص في النطاق الجغرافي التي أجريت فيه الدراسة الراهنة . ومن ذلك مثلا « قصة شياما » Shyama Story التي أسس عليها مقياسا اسقاطيا للكشف عن مستوى الطموح ، إذ أن مضمون هذه القصة — وإن لم يتضح ذلك صراحة في ثنايا التقرير الخاص بالدراسة — يجعلنا نذهب الى أنه من الأرجح أن يكون « شياما » صاحب هذه القصة شخصية بارزة — بشكل أو بآخر — في سياق اجتماعي تاريخي أدبي ، تحتل مكانة ما في وجدان القرويين الهنود بوجه خاص ..

تدريب الباحثين الميدانيين واعداداهم

— كيفية اتصال الباحث بالمجوثين خلال الدراسة الاستطلاعية ، وتجربة الأدوات :

- * كشف بأسماء الأسر لدى كل باحث .
- * اختيار فرد واحد من البالغين في الأسرة .
- * اجراء بعض الاختبارات عليه واعطائه فكرة عن طبيعة الاختبارات وكيفية تطبيقها ، ثم البدء في تطبيق الاختبارات والمقاييس .

— تدريب الباحثين الميدانيين واعدادهم :

- * الإقامة لمدة اسبوعين بالقرية أو بالقرب منها .
- * الاختلاط بالقرويين ومعايشتهم والتحدث اليهم فيما يتصل بمشكلاتهم الحارية .
- * الهدف من ذلك القضاء على الخوف والشك في نفوس القرويين حتى يتأكدوا من أن الباحثين ليسوا من رجال الحكومة او المشتغلين بالضرائب .

* قام القسم في جامعة الله آباد بدعوة عدد من القرويين وجرى لهم

احتفالا شارك فيه الباحثون ، وادى ذلك الى خلق جو من الثقة والارتياح لدى القرويين .

✽ دلت التقارير على أن الباحثين قد اكتسبوا ثقة الناس هناك .

— تعليمات التطبيق :

— على الباحث أن يتجنب الآلية أو الميكانيكية في تطبيق الاختبارات وأن يجعل المقابلة أشبه بالحديث الودى وليس بالاستجواب الرسمى .

— على الباحث ألا يبدأ المقابلة الا بعد التأكد من قيام علاقة الفة وثقة بينه وبين المبحوث .

— يستغرق تطبيق المقاييس مدة من ٤ — ٥ ساعات . وذلك من شأنه أن يخلق مقاومة من جانب المبحوثين وحتى عدم التعاون من جانبهم ، ويظهر ذلك في شكل ملل أو تعب أو حتى طلب المبحوث لانهاء المقابلة . فلو ظهر شيء من ذلك على الباحث أن يتوقف فوراً ويستكمل المقابلة في موعد لاحق .

— اذا استرسل المبحوث في الإجابة فلا يصح أن يقاطعه الباحث لكي يتمكن من تدوين الإجابة . بل يترك ذلك حتى تنتهى المقابلة ثم يستكمله .

— خلال فترة الاتامة بالقرى كان المبحوثون يقومون بتدوين أسماء القادة الرسميين والقادة غير الرسميين في هذه القرى . وكذلك الأسر التى تبدى تمسسا للأساليب الزراعية الجديدة ، والتي تبدى اتجاهات ايجابية حيال برنامج التنمية .

— كان يطلب من كل باحث أن يكتب تقريرا يوضح فيه خصائص القطاع ، وخصائص القرية بشكل عام من كافة الجوانب .

— كان هناك درجة من الاتفاق بين الباحثين حول طبيعة هذه الخصائص ، فضلا عن الكشف من خلال هذه التقارير عن دقة الملاحظة بالنسبة لكل باحث على حدة .

النتائج

يتضح من نتائج الدراسة ما يلي :

١ — أن القرويين بالقرى موضع الدراسة قد أظهروا اهتماما بالحاجات والمطالب المادية العاجلة ، ثم بالأمور التي تتصل بعائلاتهم ، ثم يأتي بعد ذلك في مرتبة أقل مصالح القرية والمجتمع الأكبر ، وذلك عندما ذكروا مقومات الحياة السعيدة كما يرونها . ومن جهة أخرى فقد احتلت الحاجات والمطالب المادية مرتبة أعلى ، أما الجوانب المجردة أو غير المادية فقد احتلت مرتبة أقل . وعلى العموم فإنه لا توجد فروق جوهرية بين المجموعتين من القرى في هذا الصدد ، غير أن استجابات المبحوثين بالقرى المرتفعة كانت أكثر وضوحا وصدقًا من استجابات المبحوثين بالقرى المنخفضة . وقد جاء تحديد الأولويات وترتيبها على نحو ما هو موضح بالجدول التالي الذي يبين الحاجات والمطالب أو المقومات المختلفة للحياة السعيدة ، والنسبة المئوية للاستجابات مرتبة ترتيبيا تنازليا بالنسبة للمبحوثين في المجموعتين من القرى :

ترتيب تنازلي لأولويات مقومات الحياة الحديثة
في القرى المرتفعة والقرى المنخفضة

مجموعة القرى المنخفضة			مجموعة القرى المرتفعة		
ترتيب الأولوية	النسبة المئوية لأهميتها	المقومات	ترتيب الأولوية	النسبة المئوية لأهميتها	المقومات
١	٧٥٫١٧	الغذاء	١	٧٧٫٦٦	الغذاء
٢	٦٣٫١٠	المائية	٢	٦٧٫٩٩	المائية
٣	٦٣٫١٠	التقود	٣	٦٢٫٦٦	المسكن
٤	٥٩٫٩٠	الأرض	٤	٥٤٫٩٩	التقود
٥	٥٠٫٠٠	النقل والواصلات	٥	٣٥٫٥٢	الأرض
٦	٤٨٫٩٦	المسكن	٦	٤٩٫٦٦	الملايس
٧	٤٨٫٦٨	الملايس	٧	٤٩٫٠٠	الرى
٨	٣٨٫٦٢	مصلحة العائلة	٨	٣٨٫٦٦	مصلحة العائلة
٩	٣٥٫٥٢	الرى	٩	٣٥٫٣٣	ادوات العمل
١٠	٢٩٫٣١	التعليم	١٠	٣٣٫٦٦	النقل والواصلات
١١	٢٨٫٦٨	ادوات العمل	١١	٣١٫٣٣	التعليم
١٢	٢٢٫٠٧	طموح غير واقعى	١٢	٣٠٫٠٠	محمول زراعى جيد
١٣	٢١٫٣٨	محمول زراعى جيد	١٣	٢٨٫٠٠	التحرر من الهموم
١٤	٢٠٫٦٩	الخدمات	١٤	٢٤٫٠٠	الأمان
١٥	١٩٫٣١	التحرر من الهموم	١٥	٢٢٫٦٦	الخدمات

مجموعة القرى المنخفضة

ترتيب الأولوية	النسبة المئوية لاهيبتها	الخدمات
١٦	١٦,٥٥	القيم والمثل العليا
١٧	١٥,٨٦	الكفاءة (بوجه عام)
١٨	١٥,٨٦	حاجات غير محددة
١٩	١٥,٥٢	الترويج والاسترخاء
٢٠	١٤,١٨	رفاهية الأولاد
٢١	١٤,١٤	الأمان
٢٢	١٣,٧٩	الاعتماد على القوى الغيبية
٢٣	١٢,٤١	المكانة والهيبة
٢٤	١٢,٠٧	الصحة
٢٥	٩,٦٦	علاقات عائلية طيبة
٢٦	٩,٣١	علاقات اجتماعية طيبة
٢٧	٦,٢١	سلام وتقدم ووحدة القرية
٢٨	٤,١٢	الاعتماد على الحكومة
٢٩	٤,١٢	الأسمدة ووقاية المزروعات
٣٠	٣,٧٩	سلام وتقدم ووحدة الأمة
٣١	٣,١٠	الخدمات الاجتماعية
٣٢	٠,٣٥	الحاجة الى الاتجاز

مجموعة القرى المرتفعة

ترتيب الأولوية	النسبة المئوية لاهيبتها	الخدمات
١٦	٢١,٠٠	الكفاءة (بوجه عام)
١٧	٢١,٠٠	المكانة والهيبة
١٨	١٧,٠٠	طموح غير واقعي
١٩	١٥,٧٦	الترويج والاسترخاء
٢٠	١٢,٦٦	رفاهية الأولاد
٢١	١٢,٢٣	حاجات غير محددة
٢٢	١٠,٠٠	القيم والمثل العليا
٢٣	٩,٦٧	الصحة
٢٤	٨,٣٣	الاعتماد على القوى الغيبية
٢٥	٧,٦٧	علاقات اجتماعية طيبة
٢٦	٥,٦٧	سلام وتقدم ووحدة القرية
٢٧	٤,٠٠	علاقات عائلية طيبة
٢٨	٣,٣٣	سلام وتقدم ووحدة الأمة
٢٩	٢,٠٠	الأسمدة ووقاية المزروعات
٣٠	٢,٠٠	الحاجة الى الاتجاز
٣١	٢,٠٠	الاعتماد على الحكومة
٣٢	٠,٣٣	الخدمة الاجتماعية

٣ — جاءت استجابات المبحوثين فيما يتصل بآمالهم ومخاوفهم ، أي
الآمال والأهداف التي يتنون بلوغها ، والمخاوف التي تتناهبهم وتحد من إمكانية
نجاحهم في بلوغ هذه الأهداف — كما يكشف عن ذلك مقياس المخاطرة
والكفاح — جاءت الاستجابات معبرة عما يلي :

(أ) أن القرويين المبحوثين يبدون آمالا شخصية وذاتية بشكل
أساسي ويلى ذلك في الأهمية آمالهم التي تصل بالغير سواء
كان ذلك على مستوى القرية أو المجتمع .

(ب) أن القرويين المبحوثين لا ينظرون الى الماضي باعتباره مصدرا
لمخاوفهم وهمومهم . ولكن ذلك يبدو الى حد قليل في الوقت
الحاضر . أما نظرتهم الى المستقبل فانها تتسم بالتفاؤل . وأنهم
يظهرون تخوفا من الموت (وبصفة خاصة موت الأبناء الكبار)
كما يبدون تخوفا من الكوارث الطبيعية

٣ — تبين من نتائج لدراسة أن المبحوثين قد أظهروا درجة
محدودة جدا من الأخذ بروح المخاطرة ، وأنهم يميلون الى ربط أدائهم لتحقيق
أهدافهم الحاضرة بالأساليب النمطية المعتادة في الأداء . كما إن خوفهم من
الفشل هو من العوامل المؤدية الى افتقارهم الى روح المخاطرة ، فضلا
عن جعل تحقيقهم لأهدافهم يبدو مغلفا تغليفا شديدا بأدائهم وممارستهم
السابقة .

٤ — فيما يتصل باتجاهات وآراء المبحوثين حول عدد من
الموضوعات ، تبين ما يلي :

(أ) ان الاحتياجات الضرورية للأسرة تتمثل — على الترتيب — في :
— الضرورات الشخصية كالمأكل والملبس والسكن والنقود .
— مسائل تتصل بالزراعة وتحسينها بوجه عام ، كما تتصل بالرعى
المائشية .

- الأسرة والأطفال .
- التعليم .
- الترف أو الرفاهية .

(ب) أن الاحتياجات الضرورية بالنسبة للقرية تتمثل فيما يلي :

ترتيب الأولوية

المرتفعة المنخفضة	القرى	القرى	
٣	١		— النقل والمواصلات
٦	٢		— الأضواء
١	٣		— السرى
٢	٤		— المستلزمات الزراعية
٤	٥		— التعليم
٨	٦		— المسكن
٥	٧		— الطعام والملبس
٦	٩		— الماشية
١١	١٠		— الأمن
١٢	١١		— تحسين الأساليب الفنية
٧	١٢		— النقود
١٠	٨		— أخرى

(ج) أن الباحثين يرون أن أحوالهم المعيشية الراهنة قد تحكمت في ضياعتها العوامل التالية :

المجموعة %
المرتفعة المنخفضة

٤٣	٤٦	— ارادة الله
٣٢	٢٤	— القضاء والقدر
		— عدم تلقى المساعدة من جانب الحكومة
١٣	١٠	— الرضا بالحال
٦	١٠	— عدم بذل الجهد في سبيل تحسين الأحوال
<u>٣</u>	<u>٨</u>	— غير مبين

(د) أن البحوثين يرون أن تقدم المرء وبلوغه مكانة مرموقة يمكن أن يتحقق في الوقت الحاضر بالوسائل التالية :

المجموعة % المرتفعة المنخفضة		
٤٩	٦٢	— العمل وبذل الجهد
٦	٧	— مساعدة الأصدقاء
٥	٣	— التقرب للمسؤولين
٥	٢٨	— الثروة
٣٧	٤٤	— الحظ أو القضاء والقدر
٢٢	٦٢	— التعليم

وعلى كل حال فإن البحوثين يعتقدون اعتقادا كبيرا في أن أحوالهم الاقتصادية سوف تزداد تحسنا في المستقبل . كما أن توقع إمكانية تحقق المطالب والخدمات اللازمة للقرية يبدو واضحا لديهم وبشكل خاص لدى أفراد القرى المرتفعة .

نقد الدراسة

الإيجابيات :

١ - الدراسة ذات قيمة كبيرة من حيث أنها - كدراسة سيكولوجية - تلفت الأنظار الى الاهتمام بموضوع بالغ الأهمية ، وقضية غاية في الخطورة في الدول النامية ، وهي قضية التنمية الريفية والنهوض بالغالبية العظمى من سكان تلك الدول وهم سكان المجتمعات المحلية الريفية .

٢ - تتميز الدراسة باستخدام عدد غير قليل من التكنيكات والمقاييس وأدوات جمع المادة الميدانية .

٣ - تتناول الدراسة جانباً غاية في الأهمية من جوانب عملية التنمية وهو الجانب الإنساني بما يتضمنه من عناصر لامادية كالداغمية للانجاز ، ومستوى الطموح ، والقيم والاتجاهات . الخ . وهي عناصر لاتقل في أهميتها عن العناصر التي يتضمنها الجانب المادى كالتيكولوجيا وغيرها .

السلبيات :

١ - ان الجانب التحليلي في الدراسة جانب ضيق . ولعل أسباب ذلك تنضج اذا عدنا بذاكرتنا الى الورا لنأمل ما ذكره الأستاذ « سنها » في مقدمة الدراسة من أنها « لا تهدف الى الاطلاق الى اجراء أى نوع من التقويم لأعمال البرنامج (برنامج تنمية المجتمع المحلى) ، أو اصدار أى أحكام تتصل بذلك . ولكن لما كان الهدف منها هو هدف تحليلي بحث ، فانها تسمى في المحل الأول الى تجرية وتطوير تكنيكات معينة للتعرف على الطموح والداغمية في مجتمعات محلية ريفية ، ثم تحليل ذلك فضلاً عن دراسة اتجاهات القرويين وقيمتهم ، ونظرتهم للحياة ، والوقوف على التغيرات التي تطرأ على كل ذلك والتي قد يكون مرجعها الى تأثير برنامج تنمية المجتمع المحلى » (*) . فالتزام

(*) انظر الكتاب المشار اليه ص ٩ .

الدراسة منذ البداية بأنها لا تهدف الى اجراء تقويم لبرنامج التنمية ، واعتراف الباحث صراحة بأنه يسعى الى تجربة وتطوير بعض التكنيكات ، جعل عملية التحليل تجرى في حلقة ضيقة جدا لا تتجاوز وصف الاستجابات التي جاءت من البحوثيين من خلال استخدام هذه التكنيكات . كما جعل التحليل يفتقد سمة العمق والدلالة التي كان بالإمكان توافرها لو بذلت محاولة لإيجاد الارتباطات والعلاقات بين المتغيرات وبين بعضها البعض ، في ضوء خصائص العينة المختارة ومن ثم فإنا نرى ان النتائج الواردة بالدراسة تستاهل مزيدا من التحليل من وجهة نظر باحث سوسولوجى مدقق .

٢ - عند اختيار القرى مجال الدراسة لم يؤخذ في الاعتبار البعد الزمنى لاتمام برامج التنمية ، وانه كلما كان البرنامج اسبق في التنفيذ كانت الآثار الناجمة عنه اكثر وضوحا . فقد تم اختيار مجموعة القرى المرتفعة في استجابتها لبرنامج التنمية من قطاعين اجرى فيهما برنامج التنمية عامى ٥٣ ، ١٩٥٦ . أما القرى المنخفضة الاستجابة فقد تم اختيارها من قطاعين اجرى فيهما البرنامج عامى ٦٠ ، ١٩٦١ . وعلى ذلك فإنا لا نكون مبالغين اذا ذهبنا الى ان الفروق الايجابية لصالح المجموعة المرتفعة كما جاءت بها النتائج يمكن ارجاعها الى طول الفترة الزمنية التى انتقضت على اتمام البرنامج .

٣ - جاءت الدراسة خالية تماما من الاشارة الى مضمون برنامج تنمية المجتمع المحلى الذى جرى تطبيقه في القطاعات مجال الدراسة . ويمكن ارجاع الفروق فى النتائج بين كل من المجموعتين من القرى محل الدراسة الى الاختلاف فى مضمون برامج التنمية التى تم تنفيذها ، او الاختلاف فى اسلوب التنفيذ من جانب القائمين على هذه البرامج .

الدراسة الثانية

التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية (❖)

يدور موضوع هذه الدراسة حول العلاقة بين التحول الاجتماعى Social Transformation وبناء القوة Power Structure فى القرية المصرية ، ويسعى للوقوف على التغيرات التى طرأت على اوضاع مختلف القوى الاجتماعيه فى الريف المصرى عبر المراحل التاريخية المتتابعة ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو على وجه الخصوص . وتعد دراسة القوة الاجتماعيه ووصف وتشخيص كيان تواجدها فى المجتمع من الدراسات الهامة والحديثة فى علم الاجتماع . فهى أسلوب تحليلى رائع يساعد على فهم البناء الاجتماعى القائم وما يسوده من اوضاع اقتصادية وظروف اجتماعية تحدد طبيعة العلاقات بين افراده وفئاته وتكشف فى الوقت نفسه عن افضل السبل لتنميته وتطويره .

وعلى الرغم من الادراك المبكر من جانب الفلاسفة وعلماء الاجتماع لاهمية دراسة القوة الاجتماعيه ، الا ان الاهتمام بدراسة قضاياها جاء متأخرا ، وبرز بصفة خاصة خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، ويمكن للباحث الذى يستعرض تراث علم الاجتماع خلال هذه الفترة انه يلمس اهتماما متزايدا من جانب الباحثين باجراء دراسات امبيريقية حول ابنية القوة فى مجتمعاتهم (١) . واصبح الاهتمام بدراسة القوة الاجتماعيه اكثر وضوحا فى علم الاجتماع بعد ان كان قاصرا او محصورا فى اطار علم السياسة ، وقد ذهب هاولى A. Hawley فى اطار تاكيدته لاهمية دراسات القوة الى

(❖) رسالة ماجستير تقدم بها السيد / محمد عبد النبى المدرس المساعد بقسم الاجتماع بآداب القاهرة لكلية الآداب جامعة عين شمس تحت اشراف الاستاذ الدكتور سمير نعيم عام ١٩٧٦ .

Danzger, H., «Community power structure : problems and continuities», A.S.R., Vol. 29, 1964, p. 707.

القول « بأن كل فعل اجتماعى هو فى الحقيقة ممارسة لقوى ، وكل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها مسألة قوى ، وكل تنظيم اجتماعى هو فى الواقع تنظيم لقوى » ويرى انه من الممكن استبدال مصطلح النسق الاجتماعى بمصطلح آخر له نفس المضمون هو « نسق علاقات القوة » (٢) .

ويوضح التراث النظرى المرتبط بموضوع القوة الاجتماعية وبناء القوة فى المجتمع اتفاق الدارسين والمحللين — رغم اختلاف منطلقاتهم الفلسفية — على عدم العدالة فى توزيع القوة داخل المجتمع . وأن القوة موزعة بين الناس بطريقة غير متساوية كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الثروة والسلطة فى المجتمع . غير أنهم — أى المحللون — يختلفون فى تحديدهم لمصادر هذه القوة والكيان الذى يتخذه توزيعها فى المجتمع .

فريق يطلق عليه أصحاب نظرية الصفوة الواحدة elitist approach يرى أنصاره أن القوة سواء على المستوى القومى أو المحلى مركزة فى يد جماعة واحدة موحدة تسيطر على مصادر القوة داخل المجتمع وتلعب دورا هاما فى كافة مجالات الحياة ، وتؤثر فى كافة القرارات التى تتخذ بكل منها . ويمثلون كيان تواجد القوة واتجاه ممارستها بهرم تتركز القوة فى قمته فى أيدي جماعة صغيرة تمارس القوة على من دونهم الذين لا يتمتعون بأى امتيازات للقوة ويخضعون لسيطرة من فوقهم .

وفريق آخر يطلق عليهم انصار نظرية تعدد الصفوات pluralist approach يرون أن القوة لا تتركز فى يد جماعة واحدة وانما فى أيدي جماعات متعددة او جماعات معارضة Veto groups توجد فى كل مجال من مجالات النشاط ويسعى كل منها الى الحصول على أكبر قدر من المكاسب أو الامتيازات لجماعته ، وأن هذه الجماعات فى حاجة الى تأيد ودعم الجماهير . ولذلك يؤكد انصار هذا الاتجاه وجود احساس بالضعف والاعتماد بين جماعات القمة

Hawley, A., power as an attribute of social systems, (٢)
In. Olsen, M. (ed.) power in societies, MacMillan company, N.Y.,
1970.

مماثل لما هو موجود لدى القاعده ، وعلاقته تأثر واعتماد متبادل بينهما .

وكما اختلف المطلون حول كيان تواجد القوة في المجتمع فانهم قد اختلفوا ايضا حول مصادر ممارسة القوة او الدعائم التي تقوم عليها . فريق يذهب الى أن القوة الاجتماعية ما هي الا تعبير عن المكانة الاجتماعية في المجتمع وما يرتبط بها من سلطة وهيبه وقدره على التأثير أو النفوذ ، أما الفريق الآخر غيرى ضرورة ارجاع مصادر القوة الاجتماعية الى محدداتها ذلك لان المكانة والسلطة والهيبه ما هي الا مؤشرات لأوضاع اجتماعية قائمه في المجتمع . ومن ثم يقتضى الوقوف على المصادر الحقيقيه للقوه في المجتمع دراسة وتحليل الواقع الاجتماعى القائم وما يسوده من أوضاع اقتصادية وظروف اجتماعيه تحدد هذه الاشكال لممارسة القوه . ويرون أن القوه الاجتماعيه والسياسة هما احد وجهى عمله واحده تمثل القوه الاقتصاديه وجهها الآخر .

والملاحظ وجود خلاف بين الدارسين أيضا في تحديدهم لعناصر القوة الاجتماعية ، حيث نجد فريق يربط ممارسة القوة بالفاعلين الأفراد باعتبارهم منردات لكل منهم قدر معين من القوة تعبر عن مدى السلطة التي ترتبط بالمكانة التي يشغلها وما يحاط بها من هيبه ونفوذ أو مدى التأيد والثقة التي تمتحها له الجماهير . أما الفريق الآخر فان أنصاره يرون في ذلك اختزال للواقع الاجتماعى الى واقع فردى ، ولا يرون أى أهمية في البحث عن قوة الفاعلين كأفراد وإنما باعتبارهم ممثلين لفئات اجتماعيه معينه ويعبرون عن مصالح واهتمامات طبقية قائمه . ولذلك فانهم يربطون ممارسة القوة الاجتماعية بالطبقات او الفئات الاجتماعية القائمة في المجتمع باعتبارها الوحدات الأساسية فيه .

وإذا كان ذلك هو موقف دراسات القوة وبناء القوة على المستوى الفكرى أو النظرى فان المتتبع للتراث الخاص ببحوث بناء القوة يلاحظ حداثة اهتمام الباحثين بإجراء مثل هذا النوع من البحوث الابيريافية ، وقد اكدت دراسة مسحية قام بها دنزجر H. Danzger شملت ٥٥٩ بحثا أجرى

حول بناء القوة أنها جميعا قد أنجزت بعد سنة ١٩٥٠ . وأشار دنزجر الى وجود ندرة في هذه البحوث على مستوى المجتمعات المحلية والقروية اذا ما قورنت بالمجتمعات الكبيرة او الحضرية (٣) .

أما عن وضع مثل هذه البحوث في مصر فإنه يعد أكثر حداثة وأكثر ندرة ، فلم تجر في مصر سوى ثلاث دراسات فقط من هذا النوع تركز هدفها الأول في الكشف عن بناء القوة في مجتمعات قروية وهى على وجه التحديد دراسة لويس كامل مليكه بعنوان « الجماعات والقيادة في قرية عربية » (٤) ، ودراسة محمود عودة بعنوان « القيادة في قرية مصرية » (٥) ، ودراسة عبد الباسط عبد المعطى بعنوان « بعض ملامح بناء القوة في عشر قرى مصرية » (٦) . ومن الجدير بالذكر أن هناك دراسات ميدانية أخرى أجريت على الريف المصرى أشارت — بصورة أو بأخرى — فى معرض تناولها لموضوع اهتمامها الرئيسى الى القيادة أو القوة وبناء القوة فى مجتمعات الدراسة (٧) .

والملاحظ على هذه الدراسات المحلية أنها سمعت جميعها الى تحديد خصائص القيادات أو ذوى السلطة والتأثير أو النفوذ فى قرى الدراسة

Danzger, H., Op. cit, p. 710.

- (٣) لويس كامل مليكه ، الجماعات والقيادة فى قرية عربية ، مركز اللبان ، متوبية ، ١٩٦٣ .
- (٤) محمود عودة ، القيادة فى قرية مصرية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، من كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٦٦ .
- (٥) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض ملامح بناء القوة فى عشر قرى مصرية ، فى أعمال المؤتمر الدولى الثانى للاقتصاد والبحاث الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ .
- (٦) تذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسات .
- (١) عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب ، أثر إعادة توزيع الملكيات الزراعية على البناء الاجتماعى فى القرية المصرية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .
- (ب) أحمد محمدى ججازى ، البناء الطبقي فى القرية المصرية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .
- (ج) محمد صلاح الدين بسبوينى ، المجتمعات المخططة ، دراسة لمجتمع مديرية التحرير كنموذج لها ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

وتقديم صوره آتية لهيكل بناء القوة بها . وعلى الرغم من نجاح بعضها في تقديم أو رسم صوره دقيقة لهيكل بناء القوة وتحديد خصائص عناصره أو وحداته والدعائم التي يمارسون على أساسها قوتهم ، إلا أنها جميعا جاءت خالية من أى تحليل تاريخى دينامى يوضح الخلفية التاريخية لهذه الصورة القائمة والتطورات التي مرت بها حتى وصلت لما هي عليه والعوامل التاريخيه التي أثرت في تطورها وتحدد توازنها في الوقت الراهن ، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للتحليل السوسيولوجى . هذا بالإضافة الى أن معظم هذه الدراسات قد أغفلت في تحليلها للتوازن القائم للقوة بمجتمع الدراسة البعد البنائى لذلك المجتمع باعتباره وحدة في مجتمع أكبر يتأثر بما يجرى فيه من أحداث وما يتخذ فيه من قرارات تؤثر بلا شك على أوضاع ومكانة حائزى القوة على المستوى المحلى .

إن تاريخ أى مجتمع ما هو إلا سلسله متصله الحلقات يعد الحاضر فيها نتاجا للماضى ويلعب دورا في تشكيل المستقبل ، كما أن أجزاءه وقطاعاته تعد كلا مترابطا تؤثر ما يقع في احداها من أحداث وما يطرأ عليه من تغيرات على بقية الأجزاء والكل معا . لذلك فإن اغفال ذلك البعد التاريخى البنائى في أى دراسة للقوة وبناء القوة في الريف المصرى يجعل منها صوره بلا خلفيه أو هيكلا في فراغ .

والملاحظ على بعض هذه الدراسات أيضا أنها قد ساوت أو خلطت في استخدامها بين مفهومى القيادة والقوة ، حيث نجد بعضها يسعى لتحديد الخصائص العامة للقيادة في المواقف المختلفة . وعلى الرغم من أن كل قوة تمثل بالضرورة قيادة — سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — إلا أن العكس ليس صحيحا ، ذلك لأن هناك قيادات على الرغم من احتلالها لمواقع السلطة والقدرة على التأثير ، إلا أنها في الواقع تخضع لتأثير وضغوط من جانب قوى أخرى تمارس تأثيرها ونفوذها على هذه القيادات من وراء ستار . هذا بالإضافة الى أن هناك مجالات معينه يسيطر أصحاب القوة فيها على القيادات في المجالات الأخرى ويؤثرون في قراراتهم . وقد أوضح رايت ميلز C.R.Mills كيف أن القرارات الهامة في المجتمع الأمريكى

لاتتخذ بالضرورة بواسطة قلة من الرجال ولكنها تصنع من أجلهم ، وكيف أنصفوة القوة power Elite التي تسيطر على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تحتكر ممارسة القوة وتسيطر على مختلف القطاعات الأخرى في المجتمع الأمريكى (٨) .

أما من الناحية المنهجية فالملاحظ على أبحاث القوة التي أجريت في المجتمع المصرى أنها قد اعتمدت إما على استخدام الأسلوب السوسيومترى sociometric أو أسلوب الشهرة Reputational approach أو الجميع بين أسلوب الشهرة وأسلوب المركز الوظيفى positional approach كأساليب فنية تتيح للقائمين بها الوقوف على بناء القوة في مجتمع الدراسة . وقد استعانت جميعها بصحيفة البحث أو الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات — على الرغم مما يحيط باستخدام هذه الأداة من محاذير وبصفة خاصة في الريف المصرى — ويستثنى من ذلك دراسة عبد الباسط عبد المعطى التي اعتمدت على تحليل مضمون القرارات الهامة في مجتمع الدراسة واستعانت بالسجلات والوثائق بالإضافة الى المقابلات الفردية وحضور بعض اجتماعات المجلس المحلى وهو الأمر الذى يميز هذه الدراسة ويجعلها أكثر كفاءة من الناحية المنهجية .

وعلى ضوء هذه الملاحظات العامة سواء على مستوى التراث النظرى أو البحوث الميدانية الخاصة بدراسات وأبحاث القوة وبناء القوة تحددت أهداف هذه الدراسة على النحو التالى :

١ — الوقوف على التغيرات التي طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى وخاصة أوضاع أولئك الذين أمثلوا السلطة وتمتعوا بالتأثير والنفوذ في الريف المصرى ، على اثر التحولات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصرى بصفة عامة والقطاع الريفى منه بصفة خاصة عبر المراحل التاريخيه المتتابعه ، ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو على وجه الخصوص .

Mills, C.R., The power Elite, Oxford University press, (٨) 1956.

٢ - تحديد الآثار التي ترتبت على التغيرات التي طرأت على النظام الإداري وبصفة خاصة القوانين المنظمة لأوضاع عمد البلاد ومشايخها والأخذ بنظام الإدارة المحلية والحكم المحلى وانتشار المؤسسات الحكومية في الريف على أوضاع الفئات المسيطرة والقيادات التقليدية فيه وما آلت إليه أوضاع هذه القيادات في الوقت الراهن .

٣ - تحديد الخصائص العامة - الاقتصادية والاجتماعية - لحائزى القوة بالريف المصرى والوقوف على الدعائم التي تمكنهم من ممارسة قوتهم على الترويين .

ولعل أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المشار إليها اهتمامها بالبعد التاريخى الدينامى الذى يسعى للإفاده من المعطيات التاريخية في الوقوف على التغيرات التي طرأت على أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى وبصفة خاصة ذوى السلطة والنفوذ فيه ، بالإضافة الى سعيها لربط هذه التغيرات بالتحويلات الاجتماعية الكبرى - الاقتصادية والسياسية والإدارية والتشريعية - التي طرأت على المجتمع الأكبر .

الإطار التصورى للدراسة :

انطلقت هذه الدراسة من إطار تصورى مؤداه أن بناء القوة بناءً عوقى يعكس أساساً مادياً معيناً في مرحلة تاريخية محددة وأن القوة الاجتماعية والسياسية هما أحد وجبى عمله واحدة تمثل القوة الاقتصادية وجها الآخر . ومن ثم رأى الباحث أن دراسة القوة الاجتماعية والكشف عن حائزها يجب أن لا يتم من خلال الكشف عن أفكار الأفراد وآرائهم ومعتقداتهم ، وإنما يقتضى تحليل الواقع الاجتماعى القائم وما يسوده من أوضاع اقتصادية وظروف اجتماعية تتيح لفئة اجتماعية مزايًا خاصة تمكنها من فرض سيطرتها وممارسة تأثيرها ونفوذها على غيرها من الفئات الأخرى .

مفاهيم الدراسة :

مفهوم القوة الاجتماعية : تبنت هذه الدراسة مفهوما للقوة الاجتماعية ، يشير الى أنها عبارة عن قدرة على التحكم في البيئة الاجتماعية ، والسيطرة على من بها من اشخاص والتأثير على ما يجرى فيها من أحداث وما يتخذ بشأنها من قرارات ، والتغلب على المقاومة ان وحدت

مفهوم بناء القوة : يشير مصطلح بناء structure في علم الاجتماع الى مجموع علاقات اجتماعية ثابتة نسبيا ، وأنماط معينة من التفاعل القائمة بين أطرافها . وعندما تستخدم صيغة بناء القوة structure power فانها تعنى ببساطة مجموعة علاقات اجتماعية ثابتة نسبيا وأنماط من التفاعل قائمة بين أطرافها فيما يرتبط بالقوة ، غير ان هذا المفهوم التجريدي لذلك المصطلح يحيط به الكثير من الغموض ويكثر حوله النقاش ، ومن ثم تبنت هذه الدراسة تعريفا اجرائيا لذلك المفهوم تعنى به ذلك الشكل الذى يضم أولئك المؤثرون الذين يتولون ضبط البيئة الاجتماعية والسيطرة على ما بها من اشخاص والتأثير على يجرى بها من أحداث وما يتخذ فيها من قرارات وطبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل التى تربط بينهم وبين غيرهم من فئات المجتمع الأخرى .

مفهوم التحول الاجتماعى : يشير مفهوم التحول الاجتماعى فى اطار هذه الدراسة الى التغيرات الكبرى التى تطرأ على بنية المجتمع الأساسية وما بها من علاقات ونظم وفى مقدمتها العلاقات الانتاجية . وهذه التغيرات أما ان تكون ثورية تنضى الى خلق علاقات انتاجية جديدة واحداث تغيرات جوهرية فى النظم القائمة — الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية — وأما ان تكون اصلاحية يقف تأثيرها عند حد ادخال بعض التعديلات أو الترميمات فى النظم القائمة بقصد التغلب على ما يواجهها من صعوبات أو ما تعاني منه من توترات وذلك للحفاظ على استمرارها ويقائها .

وتدرج كافة أنماط التحول الاجتماعى بين كلا النموذجين الرئيسيين ليقترن بعضها من النموذج الثورى ويأخذ اتجاهها تقدما فى طريقه ويطلق عليها تغيرات تقدمية ، وأخرى لا تعتمد كثيرا عن النموذج الاصلاحى ويطلق عليها تغيرات محافظة .

الإساليب المنهجية للدراسة :

اتضح للباحث من استعراض التراث النظرى والمنهجى الخاص بموضوع القوة أن افضل المداخل للكشف عن أوضاع القوى الاجتماعية وتحديد مآطراً على كل منها من تغيرات هو تتبع التاريخ الدينامى الذى يمكننا من فهم الظاهرة من خلال الرجوع للمعطيات التاريخية التى توضح لنا منشاؤها وديناميات حركتها ، كما يتيح لنا فى الوقت نفسه القدرة على ربط التغيرات التى طرأت عليها بالتحويلات المجتمعية الكبرى التى طرأت على المجتمع الاكبر ، ومن ثم اعتمد الباحث على تحليل المعطيات التاريخية المتاحة حول التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى بعامة والقطاع الريفى منه بصفة خاصة فى الوقوف على ما ساد به من أوضاع اقتصادية ومراكز للسلطة ساهمت فى تحديد أوضاع مختلف القوى الاجتماعية على خريطة توزيع القوة بالريف المصرى ، وقد اتاح ذلك المدخل إمكانية الوصول الى صورة موضوعية لأوضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى عبر المراحل التاريخية المتتابعة .

أما عن الأوضاع الراهنة للقوة فقد وجد الباحث أن أنسب الاتجاهات المنهجية التى تتيح له تحقيق ذلك هو الاتجاه الوصفى التشخيصى الذى يمكنه من وصف وتشخيص كيان تواجد القوة والتعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لحائزيها بجتمع البحث ، وقد استعان الباحث فى ذلك بأسلوب جمع بين مميزات كل من أسلوب الشهرة والمركز الوظيفى واستخدام فى اطاره دليلاً للمقابلات المقننة الفردية والجماعية ، بالإضافة الى تحليله للسجلات والوثائق الخاصة بعضوية مجالس ادارة الجمعية التعاونية والمجلس المحلى والعمودية والمشیخة (وهى مراكز القوة الاقتصادية والسياسية والإدارية) بقرىتى البحث .

الاطار المکانى واختيار قرىتى البحث :

أجريت الدراسة الميدانية بقرىتين من قرى محافظة الغربية هما قرية « تطای » وقرية « بلتاج » . ويقرر الباحث أن اختياره لهما لم يكن

اختيارا عشوائيا ، وانما هو في حقيقة الامر اختيار عمدي تدعمه الاسباب
الآتية :

١ - أن هاتين القريةين تمثلان نمطين مختلفين من أنماط القرى في الريف
المصرى ، قرى الإصلاح الزراعى التى شهدت عمليات الاستيلاء والتوزيع
للأراضى « قرية بلتاج » ، وقرى الائتمان الزراعى التى لم تشهد عمليات
الاستيلاء والتوزيع وانما استنادت كثيرا من قوانين تنظيم العلاقات بين المالك
والمستأجر وتأثرت بما استحدثت من سياسات ونظم فى الريف المصرى
عقب قيام ثورة ١٩٥٢ ، ومن ثم فإن دراستهما قد تلتقى الضوء
على طبيعة التحولات التى طرأت على كلا النمطين من أنماط القرى
فى الريف المصرى .

٢ - تماثل كلا القريةين تقريبا من حيث حجم السكان وخصائصهم والموقع
ومؤسسات الخدمات المتوافرة بهما . ولعل الفارق بينهما يكمن فى
تباين أوضاع الحيازة الزراعيه فى أحدهما « تطاى » وتشابهها فى
الأخرى « بلتاج » . وهو الأمر الذى يتيح لنا فرصة الوقوف على
أثر تباين أوضاع الملكية الزراعيه وحيازه الأرض أو تماثلها على
أوضاع الفئات الاجتماعيه وهيكلا بناء القوة بقريةى البحث .

٣ - هذا بالإضافة الى بعض المبررات العملية التى وقفت وراء هذا
الاختيار حيث تعد قرية « تطاى » بلدة الباحث وهو الأمر الذى
يسهل عليه فرص الإقامة بالإضافة الى توفر ثقة الباحثين وكسب
تعاونهم مع الباحث والتغلب على عامل الريبه والتشكك الذى يواجه
الباحثين عند اجرائهم لبحوثهم الميدانية فى الريف بالإضافة الى وجود
بعض المعارف بالقرية الأخرى أتاحوا للباحث نفس التسهيلات
المماثلة .

نتائج الدراسة

ويمكن إبراز أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج في ثلاث نقاط رئيسة : —

أولا : بناء القوة في القرية المصرية • دراسة سوسير — تاريخية :

يختص هذا الجانب من الدراسة بمحاولة تحقيق أحد أهدافها والخاص بتحدد الفئة أو الفئات التي تهتمت بالقدرة على التحكم في البيئة الاجتماعية الريفية والسيطرة على من بها من أشخاص وما يجرى فيها من أحداث وما يتخذ بشأنها من قرارات والتي استطاعت أن تفرض إرادتها على القرويين خلال المراحل التاريخية المتتابعة وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة ، والوقوف على العوامل التي كانت تمكن أعضائها من ذلك . ثم محاولة تتبع ما طرأ على أوضاع هذه الفئة من تغيرات عبر المراحل التاريخية المتتابعة .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الجانب من الدراسة لا يعد بحثا في التاريخ ، وإنما هو عبارة عن محاولة لاستخدام المادة التاريخية المتاحة والتي توصل إليها المؤرخون وتوظيفها سوسيلوجيا للوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والاستخلاصات حول أوضاع مختلف القوى الاجتماعية في الريف المصرى وما طرأ على أوضاع كل منها من تغيرات .

وتثير طبيعة هذا الجزء من الدراسة مجموعة من التساؤلات يرتبط بعضها بكيفية التعامل مع الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ، واسلوب التعامل مع المعطيات التاريخية المتوافرة ، والاطار الذى يوجه عملية الافادة منها بما يخدم أهداف هذا الجانب من لدراسة .

وبالنسبة للتساؤل الأول والخاص بتحديد كيفية التعامل مع الفترة

الزمنية التي يشملها التحليل ، لا حظ الباحث أن معظم الدراسات التي أجريت — والتي ينتمى معظمها الى علم التاريخ أكثر من انتمائها الى علم الاجتماع — قد درجت على تقسيمها وفقا لتسلسل تاريخى محدد طبقا لتسلسل حدوث الوقائع . ويشير أصحابها الى الأوضاع في مصر الفرعونية ثم الرومانية واليونانية وهكذا . وقد يكون ذلك التقسيم مفيدا بالنسبة لعالم التاريخ لكنه بلا شك أقل فائدة بالنسبة لعالم الاجتماع ، الذى لا يهتم بالوقائع الفردية وتتسلسلها قدر اهتمامه بدراسة العلاقات بين الوقائع التي يسعى الى ابراز عناصرها الأساسية والعوامل المؤثرة فيها ، ومن ثم فإن عالم الاجتماع يسعى الى التركيز على عامل أو عدة عوامل محددة ترتبط بموضوع بحثه أو الظاهرة التي يدرسها ويسعى للكشف عن مدى فعاليتها في تحديد مسار الظاهرة موضوع دراسته . وبناء على ذلك رأى الباحث أن يتسم الفترة الزمنية التي يشملها تحليله والتي تبدأ من عهد الفراعنة وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى أربع مراحل تاريخية وذلك وفقا لتفسير أساسى تعتمد عليه هذه الدراسة وهو نوعية العلاقات الانتاجية السائدة بكل فترة ، تلك العلاقات التي تتحدد في المحل الأول بالاجابة على تساؤل مؤداه من يمتلك وسائل الانتاج الأساسية ؟ وما يرتبط بذلك من تقسيم المجتمع الى طبقات أو فئات اجتماعية تشغل كل منها مواقع محددة في عملية التنظيم الاجتماعى للعمل وتختص بقدر معين من الناتج ، وبناء على ذلك تحددت هذه الفترات الأربع على النحو التالى : —

الفترة الأولى : وتمتد من عهد الفراعنة وحتى الفتح العربى حيث تميزت بسيادة نمط معين من أنماط الانتاج يطلق عليه نمط الانتاج الآسيوى (٩)

الفترة الثانية : وتمتد من الفتح العربى وحتى ولاية محمد على باعتبارها

(٩) للوقوف على خصائص ذلك النمط من أنماط الانتاج وسماته المميزة أنظر : جان شينوى وآخرون ، حول نمط الانتاج الآسيوى ، ترجمة جورج طرابيشى ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٧٨ . وكذلك مجموعة مقالات أحمد صادق سعد ، حول نمط الانتاج الآسيوى ، بمجلة الطليعة القاهرية ، اعداد فبراير ومارس ١٩٧٤ ، نوفمبر ١٩٧٥ ، يناير وأبريل ١٩٧٧ .

تمثل نمطا متمایزا من أنماط الانتاج أطلق عليه البعض نمط انتاج خراجی (١٠) واطلق عليه آخرون اقطاع شرقی . (١١)

الفترة الثالثة : وهى فترة حكم محمد على وما أدخله بين اصلاحات اقتصادية وادارية تشكلت على اثرها علاقات انتاجية قريبة الشبه من نموذج رأسمالية الدولة . (١٢)

الفترة الرابعة والأخيرة : وتبدأ من أواخر أيام محمد على وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ ومائتم خلالها من اقرار لحقوق الملكية الزراعية وظهور طبقة كبار ملاك الاراضى شبه الاقطاعيين وانتشار أنماط استغلال رأسمالية للأراضى بدرجات متفاوتة .

اما بالنسبة للتساؤلات الخاصة بأسلوب الافادة من المعطيات التاريخية والمنظور الذى يوجه ذلك ، فان الباحث سعى الى توظيف المادة التاريخية فى الوقوف على نوعية العلاقات الانتاجية القائمها من خلال الوقوف على شكل أو نمط حيازة أو ملكية الأرض وأشكال استغلالها وما يترتب على ذلك من تمايزات تصدد أو ضاع مختلف الفئات الاجتماعية بالمجتمع ، بأسلوب آخر يمكن القول أن الباحث قد استعان بالمنظور الطبقي فى عملية الافادة من المادة التاريخية المتاحة فى التعرف على اوضاع القوى الاجتماعية وهيكلك بناء القوة فى الفترات التاريخية المتتابعة .

وقد انتهى الباحث من تحليله لأوضاع مختلف الفئات الاجتماعية فى كل مرحلة من المراحل الأربع المشار إليها وما طرا على اوضاع كل منها من

(١٠) سمر أمين ، التطور الملائكي . دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للأراملية المحيطة
ترجمة برهان غليون ، بيروت ، ١٩٥٨ .

(١١) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح والمسألة الزراعية فى مصر الدار القومية للطباعة
والنشر ، ١٩٥٨ .

(١٢) جمال حيدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، يوليو
١٩٦٦ .

تغييرات على أثر التحولات التي كانت تطرأ على اوضاع الثروة ملكية الأرض الى
الاستنتاجات الآتية (١٣) :

١ - ارتباط بناء القوة بالبناء الطبقي ، فقد تشكلت القوى الاجتماعية في
القرية المصرية من فئتين أساسيتين ظلتا ولاشك السمة المميزة للفئات
الاجتماعية بالريف المصرى طوال فتره ليست قصيرة من تاريخه : قلة
محدودة تمتلك الأرض وتمتتع بالسلطة ومن خلالها تمظك كل شيء
وتتحكم في كل شيء ، وغالبية مطحونه تعطى جهودها وعرقها للأرض
ثم لا تحصل الا على ما يكاد يسد رقمها من الناتج ، وظلت هذه الصورة
لهيكل القوى الاجتماعية او بناء القوة طوال مختلف الفترات التاريخية، مع
حدوث بعض التغييرات في قوة أحد أجنحة الطبقة الحاكمة وانهيار
قوه الأخرى ، وارتبط ذلك بمدى القرب أو البعد من هذه الطبقة ،
غير أن هذه التغييرات كانت جزئية ولم تكن تؤثر على جوهر هيكل
بناء القوه القائم او اوضاع القاعدة العريضة من الجماهير .

٢ - ظل المصدر الأساس لممارسة القوة الاجتماعيه في القرية المصرية
متمثلا في السلطة الادارية ، ومدى قرب أو بعد الفئات المسيطرة
من الطبقة الحاكمة وما يطرأ من تغييرات على نظم الاداره التي يدخلها
الغزاه او الفاتحين الجدد - سواء بالنسبة لتوزيع استغلال الأرض ،
او جمع الضرائب والتجنيد - وتؤكد دور الثروة او الملكية في هذا المجال
بصفة خاصة بعد استقرار حقوق الملكية الزراعية في نهاية القرن التاسع
عشر ، حيث تحول كبار الموظفين ومن يشرفون درجات معينة
في السلم الادارى الى كبار ملاك للأراضي . وتدعمت سلطة اعضاء
الجهاز الادارى بما اتاحتهم لهم مواقعهم فيه من فرص لامتلاك وتنمية
ثروتهم ، وهكذا تدعمت سلطتهم بالوصول الى الثروه التي دعمت

(١٣) للتوفيق على صورة شاملة لاوضاع القوى الاجتماعية خلال كل مرحلة من هذه
المراحل والتغييرات التي طرأت على كل منها داخل كل مرحلة يرجى الرجوع الى اصل الرسالة،
خاصة الباب الثانى .

بدورها من سلطاتهم ونفوذهم ، وارتبطت السلطة بالثروه معا بعلاقته جدلية وشكلا المصدر الأساس للقوة ليس على مستوى الريف المصرى فحسب بل وعلى مستوى المجتمع الأكبر أيضا ، حيث كان الاختيار للمناصب الادارية والسياسية — سواء على مستوى القرية او المجتمع — يتم من بين اكبر العائلات ملكيه واكثرها نفوذا ، وما أن يتولى هؤلاء مناصبهم فانهم يسعون بدورهم لاستغلال سلطاتهم فى توسيع نطاق ممتلكاتهم وزيادة حجم ثرواتهم على حساب القرويين .

٣ — لقد أدت هذه الظروف التاريخية الى احتكار القوة داخل المجتمع الريفى من جانب فئة معينة فيه هى فئة ملاك الأراضى من عمد البلاد ومشايخها ولم تكن القوة تميل الى التوزيع او الانتشار بقدر ما كانت تميل نحو التركيز فى يد هذه الفئة ، حيث سيطر أعضاؤها على كافة الوظائف الاداريه بالقرى تقريبا وحولوا المؤسسات العامله بها لخدمة مصالحهم دون غيرهم . ومارسوا ظلما وعسفا بالفين على جمهور الفلاحين الفقراء ، ومن الجدير بالذكر أن تأثير ونفوذ هذه القلة قد يتجاوز نطاق مجتمعاتهم المحليه وحدود قراهم الى المجتمع الأكبر بعد أن عرفت البلاد صور الحياة النيابية ، حيث سيطر أعضاؤها على معظم مقاعد البرلمان المصرى ، بذلك ضمنت هذه الفئة عدم صدور أى تشريعات أو قوانين لا تتفق مع رغباتهم أو تهدد مصالحهم ، ووضعوا من الشروط الخاصة بعضويه البرلمان أو غيره من المجالس النيابيه مايحول دون وصول أى من ممثلى الفئات او الطبقات الأخرى الى مثل هذه المجالس ، وعملوا جاهدين على أن تمبر السلطة التشريعية عن مصالحهم وتكون السلطة التنفيذية أدواتهم فى حماية هذه المصالح ، وتصدوا لأى محاولات من جانب دعاة الإصلاح لتحسين حال الفلاحين وحمايتهم من الاستغلال الذى ظل مطلبا لم يتحقق حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وهكذا تؤكد لنا المعطيات التاريخيه أن فئة الأعيان التى كانت تضم كبار ملاك الأراضى وعمد البلاد ومشايخها قد تربع أعضاؤها على قمة هرم القوة فى الريف المصرى عبر الفترات التاريخية المتتابعة بفعل العاملين

هما السطة والثروة : حيث كان حكام البلاد يعينون الملتزمين وعمد البلاد ومشايخها فيما بعد من بين أقوى العائلات وأكثرها ثراءً ونفوذاً بالقرى ، وما أن يتولى هؤلاء شغل مناصبهم فانهم كانوا يسعون لتوسيع نطاق ممتلكاتهم وتنمية ثرواتهم عن طريق استغلال مايوكل اليهم من مهام — كتوزيع الاراضى او جمع الضرائب او التجنيد للجيش او الاعمال العامة — على حساب القرويين ، وقد مارست هذه الفئة ظلها وعمفا لاحد لهما على جمهور الفلاحين الفقراء ، ويصور لنا تاريخ الجبرى والرافعى الكثير من النماذج المروعة لما كان يقوم به أعضاء هذه الفئة من ظلم وقهر واستغلال لجمهور القرويين البسطاء الذين عانوا من الفقر والجهل وعدم وجود أى تنظيم يوحد صفوفهم أو يدافع عن مصالحهم ، ومن الجدير بالذكر أيضا أن فئة الفلاحين البسطاء لم تستكن أو تستسلم تماما لظلم واستغلال من فوقهم، وإنما كانت تستخدم من الحيل والأساليب ما تعبر به عن مقاومتها له ، من ذلك مثلا الهروب الفروى والجماعى من العمل فى الأرض عندما كانت تشند وطأة الضرائب والقسوة فى جمعها والانتفاضة ضد بعض الملتزمين المستغلين أو ظلم وعسف حكام بعض القرى . الا أن هذه الانتفاضات كانت حوادث فردية قوبلت بأقصى الوان القهر والتنكل من جانب الفئة الحاكمة والمسيطرة، ومع تزايد القهر الذى تمارسه الفئة الأولى وتزايد وطأه الظلم الذى يقع على الثانيه وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تراكم الثروات لدى الأولى وتزايد حدة تمايزها وابتعارها عن الثانيه باتت البلاد مهياة لعمل ثورى حذر منه بعض دعاة الاصلاح فى البرلمان عند تقديمهم لمشروع قانون الاصلاح الزراعى قبل الثوره حيث ورد فى أسباب تقديمهم للمشروع « حتى لايجد الفلاح مفرا من اعتناق المبادئ الهدامة » (١٤) ، غير أن تلك الدعوة لم تجد صدق يذكر ، لتأتى ثورة ٢٣ يوليو لتشكل بداية مرحلة جديدة

ثانيا : ثورة ٢٣ يوليو والتحول فى اوضاع الفئات الاجتماعية بالريف المصرى
سعت الدراسة فى هذا الجانب الى محاوله تتبع ما طرا على الصورة السابقة لأوضاع الفئات الاجتماعية وهيكى بناء القوة فى الريف المصرى، والوقوف

(١٤) كما ورد فى مشروع محمد خطاب الخاص بالاصلاح الزراعى والذى قدمه للبرلمان المصرى فى عام ١٩٤٥ .

على ما طرأ عليها من تغيرات على اثر ما اقدمت عليه حكومة الثورة من اصلاحات وما استحدثته من نظم سواء في اوضاع الثروة أو ملكية وحيازة الأرض الزراعية وأنماط استغلالها أو في اوضاع السلطة أو النظام الادارى — باعتبارها العنصران اللذان شكلا تاريخيا القوى الاجتماعية في الريف المصرى، ولكونهما — اى الثروة والسلطة — يشكلان معا الأساس الموضوعى الذى يمكن أن نلمس من خلاله حقيقة بناء القوة بالقرية ، ومن ثم جاء تحليل الدراسة منصبا على التحول الاجتماعى في جانبين : —

الجانب الأول : التحول فى النظام الاقتصادى وسعى الباحث خلاله للوقوف على اثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى والتغير الذى طرأ على اوضاع ملكية وحيازة الأرض ونمط الاستغلال الزراعى وما صاحب ذلك من انتشار للتعاونيات والأخذ بسياسة تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية والتسويق التعاونى والتسليم الاجبارى لبعض المحاصيل ، على اعادة توزيع الدخول فى الريف وتغيير اوضاع الفئات الاجتماعية وما ترتب على ذلك من تغير فى اوضاع القوة .

الجانب الثانى : التحول فى النظام الادارى — السياسى وسعت الدراسة فى اطار هذا الجانب لتحليل العلاقة بين التغيرات التى طرأت على النظام الادارى فى القرية أو تحديد اثر التغيرات التى طرأت على القوانين المنظمة لأوضاع عمد البلاد ومشايخها والأخذ بنظام الادارة المحلية والحكم المحلى وانتشار المؤسسات الحكومية فى الريف على اوضاع مختلف القوى الاجتماعية وهيكى بناء القوة القائم فيه .

وقد أوضح هذا الجانب من الدراسة كيف أن برنامج الاصلاح الزراعى يعد أول خطوات **التغير الاجتماعى التقدمى** التى كانت موضوعه على رأس جدول أعمال حكومة الثورة ، حيث لم يمض على قيام الثورة أكثر من شهر ونصف حتى صدر قانون الاصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، بهدف توجيه ضربة قوية لطبقة كبار الملاك وعناصر الارستقراطية الزراعية التى سيطرت على مراكز السلطة واحتكرت ممارسة القوة على المستويين المحلى والقومى ، وكذلك احداث عملية اعادة توزيع للثروة والدخل والسلطة الاجتماعية فى الريف .

ولما كان التقييم الشامل لبرنامج الإصلاح الزراعى المصرى أمر يخرج عن نطاق هذا المجال ، فقد اقتصرنا الدراسة فى تحليلها على الآثار التى أحدثها القانون على البنية الزراعية وما ارتبط بذلك من تغير فى أوضاع مختلف الفئات الاجتماعية وما تتمتع به كل منها من قوة ، وأيا كانت نظرة المحللين وتقييماتهم لقانون الإصلاح الزراعى الأول ابتداء من أولئك الذين اعتبروه ثانويا هادئا يتمشى مع مخططات الإصلاح الزراعى فى البلدان الرأسمالية الى هؤلاء الذين نظروا اليه باعتباره مكملا لمسيرة تثبيت حقوق الملكية فى مصر وأنه جنب مصر ويلات صراع طبقى حاد كان يمكن أن يسفر عن حلول أخرى عنيفة ، فان هذا القانون يعد أول اجراء ساعد على هز مفهوم قدسية الملكية الزراعية وكان بداية ايجابية فى سبيل الفكر والتطبيق الاشتراكى فى الريف المصرى ، ومع ذلك فان تطبيقات القانون قد مضت فى طريق لايمكن بحال من الأحوال الا أن يكون اصلاحيا هادئا ، الأمر الذى مكن كبار الملاك من استغلال بعض الثغرات فى القانون — بالإضافة الى نفوذهم القديم وعلاقاتهم بالأجهزة الادارية التى أوكل اليها امر تنفيذ القانون ، وفى اطار غيبة تنظيمات شعبية واعية تشرف وتتابع التنفيذ — للتهرب منه أو الالتفات حوله بأساليب تحايل متعددة (١٥) ونتيجة لذلك فان قانون الإصلاح الزراعى الأول لم يتضمن سوى اعادة توزيع ٧٪ فقط من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، استفاد منها ٥٪ من مجموع سكان الريف .

وإذا حاولنا تلمس آثار القانون على مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف فاننا نجدتها سارت فى طريق ضرب القطاعات العليا من الملكية الزراعية وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة مع الاستفاد المطلق فى كل الحالات للملكية المتوسطة . لذلك يمكن القول بأن برنامج الإصلاح الزراعى المصرى كان أكثر ميلا للنموذج الليبرالى نظام يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وأكثر بعدا عن النماذج الاشتراكية التى تقوم على الاستخدام الجماعى للأرض من خلال اقامة مزارع دولة أو مزارع جماعية .

(١٥) للموقف على هذه الاساليب انظر ، طارق البشرى ، تقرير شريمى عن الإصلاح

الزراعى مجلة الطليعة القاهرية ، عدد سبتمبر ١٩٦٦ .

ويعد الجانب الخاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتحديد القيمة الإيجارية للأرض الزراعية أكثر جوانب القانون تأثيرا وانتشارا وذلك لتأثيرها على ما يقرب من ٦٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية في مصر والتي كانت خاضعة للاستغلال وفقا لنظام الإيجار في ذلك الوقت وبالتالي زيادة عدد المستفيدين من ذلك الجانب — فئة المستأجرين — وقد انضى هذا الجانب من جوانب القانون الى تقوية الموقف القانوني لفئة المستأجرين — التي تضم قطاعا كبيرا من سكان الريف — امام استقلال وسيطرة كبار الملاك أصحاب الريع — على الأقل نظريا — بالإضافة الى مساهمته في إعادة توزيع الدخل في الريف لصالح فئة المستأجرين من من صغار ومتوسطى الفلاحين على حساب كبار الملاك شبه الإقطاعيين (أو أصحاب الريع الذين يقيمون في المدن) . وبالتالي يمكن القول : أن هذا الجانب من جوانب القانون قد تضمن أيضا إعادة توزيع الدخل لصالح القرية وعلى حساب المدينة . غير أن مدى ذلك الأخير كان محدودا وذلك بفعل بعض السياسات الزراعية التي عملت في الاتجاه المضاد كسياسة التسويق التعاوني والتسعر الإيجاري لبعض المحاصيل .

وقد كان للسياسة الزراعيه التي سعت حكومه الثوره الى الأخذ بها في الريف كالأخذ بنظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية والتسويق التعاونى والتسليم الإيجارى لبعض المحاصيل آثارا هامه على اوضاع مختلف الفئات الاجتماعيه بالريف المصرى ، ويؤكد التحليل المتعمق لهذه السياسه انها عملت لصالح فئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين وساعدت على تدعيم مواقفهم وتحسين اوضاعهم ، ومن ثم ساعدت — بطريق غير مباشر — على اتساع حده التمايز الاجتماعى بين أغنياء ومتوسطى الفلاحين وبين صغار الحائزين والمعدمين من فقراء الريف .

وفي اطار هذه السياسه حلت فئة الرأسماليه الزراعيه محل فئة كبار الملاك شبه الإقطاعيين ، والفروق بينهما في اتساع رقعة الملكية الزراعيه واختلاف انماط الاستغلال أو الاستيلاء على الفائض . وسعت الفئة الجديده من خلال سيطرتها على الاجهزه السياسيه والمجالس النيابيه وتمثيلها للفلاحين في مختلف التنظيمات الى التعبير عن مطالبها

الخاصة ومصالحها الفئوية ، واستطاعت أن تصدر من القوانين والتشريعات ما يحقق لها ذلك ، كقانون التأمين على الماشية والقانون الثالث من قوانين الإصلاح الزراعى الذى أكد على أن الدولة تتدخل لآخر مرة فى تحديد سقف الملكية — هو الأمر الذى طمأن هذه الفئة — وأخيرا قانون بنك القرية ، هذا بالإضافة الى قدرة هذه الفئة على التهرب من التزامات نظام التسليم الاجبارى لبعض المحاصيل ونظام الدورة الزراعية عن طريق تحويل الجزء الأكبر من حيازتها الزراعية لزراعة المحاصيل غير التقليدية — كالخضر والفاكهة — التى لاتخضع لنظم التسليم الاجبارى وتدر فى نفس الوقت أرباحا طائلة ولايقوى على زراعتها صغار وفقراء الزراع الحائزين . واستثمرت هذه الفئة — الرأسمالية الزراعية — أموالها واستفادت من التسهيلات الائتمانية التى تقدمها التعاونيات — بشروط لانتطيق اولا تتوافر ! لدى هذه الفئة — فى مشروعات انتاجية مريحة .

وهكذا يمكن القول أن التحولات التى طرأت على علاقات الانتاج فى الريف المصرى ومنذ قيام الثورة وحتى اجراء هذه الدراسة (١٩٧٧) قدسارت جميعها فى اتجاه تدعيم مواقف الرأسمالية الزراعيه وحماية مصالح اعضائها (كبار الحائزين) على حساب كبار الملاك شبه الاقطاعيين فى البداية ثم أصبح ذلك على حساب صغار الحائزين وفقرائهم فيما بعد ، وعلى الرغم من انتحسين النسبى الذى طرأ على أوضاع الآخرين عما كانت عليه قبل الثورة ، الا أن الريف المصرى يشهد اليوم تمايزا طبقيًا واضحا يقوم على قوآزونات جديدة لم تعد تلعب الملكية الزراعية أو حجم الحيازة الدور الاناسى فيه وانما غدا لشكل استغلال هذه الملكية ونمط التركيب المحصولى القائم بها ومدى تكثيف استخدام رأس المال فى الزراعة الاهمية الكبرى فى ذلك المجال .

وقد سارت اجراءات التحول فى النظام الادارى فى الريف المصرى فى اتجاه الحد من سلطات العمد والمشايخ الادارية ، وسعت الى اضعاف الطبع الشعبى على هذه المناصب ، وقد تأكد ذلك هبما استحدثت القوانين الجديدة المنظمة لأوضاع هذه الفئة (١١٦ لسنة ١٩٥٧ ، ٥٩ لسنة ١٩٦٤) من شروط لشغل هذه المناصب ، حيث كانت القوانين السابقة تشترط قيمين

يرشح لشغل هذه المناصب أن يكون ممن يمتلكون نصابا معيناً من الأراضي ، وأن يتم انتخابه بمعرفة ملاك الأراضي في القرية دون غيرهم ، وقد ألغت هذه القوانين الجديدة شرط النصاب وجعلت شغل هذه المناصب يتم بمعرفة جميع القرويين بالقرية من خلال الانتخاب الحر بين المرشحين .

هذا بالإضافة الى تقلص سلطات العمدة والمشايخ الإدارية نتيجة انتقال معظم الاختصاصات التي كانت موكلة اليهم في الماضي الى ما استحدثت من مؤسسات حكومية في الريف ، كما أدى الأخذ بنظام الإدارة المحلية الى أن يصبح مجلس القرية هو السلطة المحلية العليا بها أو في مجموعة القرى الواقعة في دائره عمله . وكان للتحويل من الإدارة المحلية الى الحكم المحلي في إطار القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الفضل في جعل المجالس المحلية السلطة انشعبية العليا بالقرية المصرية .

وهكذا سار التحويل في النظام الإداري في الريف المصري في اتجاه الحد من سلطات العمدة والمشايخ الإدارية واتاحة مزيد من الفرص للقرويين للاشتراك في اختيار حكام قراهم ، وتعدد أو توزيع مراكز السلطة والتأثير ليشارك فيها أعضاء المجالس المحلية بعد أن كانت مركزه في يد العمدة والمشايخ طوال فترات التاريخ .

وحصاداً لنتائج هذا الجانب من جوانب الدراسة أتضح للباحث أن التحولات الاقتصادية والإدارية - السياسة التي طرأت على القطاع الريفي من المجتمع المصري منذ قيام ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد سارت في طريق تدعيم مواقف أغنياء ومتوسطى الفلاحين ، وساعدت هذه الفئة لكي تبرز ويتأكد دورها ويتماظم ثقلها في الريف ، ومن ثم استطاعت هذه الفئة بفضل إجراءات التحويل واستحداثه أن تصبح الوريث لكل الامتيازات التي تمتع بها كبار ملاك الأراضي في الماضي ، بل وحصل أعضاء هذه الفئة الجديدة على ما هو أكثر منها ، حيث سيطر أعضاؤها على الجمعيات التعاونية الزراعية وأصبح لهم نفوذهم القوي في المؤسسات السياسية والشعبية بقراهم ومثلوا الفلاحين في مختلف التجمعات والتنظيمات واستطاعوا أن يوجهوا الكثير من التشريعات لخدمة مصالحهم واتجهوا

الى استثمار اموالهم وتسهيلات الائتمان الزراعي في اقامه مشروعات استثمارية مربحه كتأجير الآلات الزراعيه و اقامه مشروعات علف الماشيه ومنتجات الالبان ، او الاتجار في الحبوب والاعلاف وغيرها . وهكذا سيطرت الرأسمالية الزراعية وتربع اعضاؤها على قمة هرم القوة في قراهم . كما أوضح التحليل ايضا ان القيادات التقليدية ذات السيطرة والنفوذ التي كرهها الفلاح وخاف بطشها وظلمها من عمد البلاد ومشايخها قد اضمحلت قوتها وتضائل نفوذها وتأثيرها وتقلص دورها في الحياه الاجتماعيه أمام تزايد دور وسلطة المهندس الزراعي وطبيب الوحده وناظر المدرسه وضباط الشرطة وغيرهم من القيادات المهنيه بالقرى ورؤساء مؤسسات الخدمات بها . وهو الامر الذي ادى الى تعدد مراكز السلطة داخل القرية المصرية بعد ان ظلت محصورة في شخص العمدة والمشايع فيما مضى .

وأوضحت نتائج هذا الجزء أيضا كيف سيطر كبار الحائزين وعناصر الرأسمالية والزراعية بالاضافة الى بعض الموظفين على المجالس المحليه بالقرى واستأثروا بخدمات المؤسسات الحكوميه بقرارهم وعملوا على توجيهها لخدمة مصالحهم ومعارفهم وحرمان القطاعات العريضة من صغار وفقراء الحائزين والقرويين من خدماتها وعدم حصولهم عليها دون اللجوء الى الوساطة او دفع الرشاوى .

وكما أوضح هذا الجانب من الدراسة أيضا تقلص دور العائلات الكبيرة في التأثير في الحياه الاجتماعيه بالريف ، حيث أدت كثرة المنازعات التي تقع بين اعضاء هذه العائلات على أمور كالميراث أو الزواج وغيرها الى الانفصال المبكر لأعضاء هذه العائلات والحياه في أسر مستقله تدخل في علاقات متبادلته مع غيرها من الأسر والعائلات الأخرى بالقرية . وتتحدد مواقفها في تأيد مرشح العائلة أو منائمه على أساس اعتبارات المصلحه الفرديه أو الذاتيه قبل النعمه العائليه . وتسوق الوقائع ، أمثله كثيرة تدل على ذلك نجد فيها تنافس الأخوة أو أبناء العمومه في احدى القرى على شغل منصب من المناصب الاداريه أو الشعبيه بها أو تأيد بعض أفراد من عائلات معينه للمرشح المنائس لمرشح العائلة نتيجة بعض الاعتبارات الشخصيه .

ثالثاً : بعض ملامح بناء القوة بقريتي البحث :

١ - التكوين الاجتماعى للبناء الرسمى للقوة :

اتضح من تحليل التكوين الاجتماعى لعناصر البناء الرسمى للقوة بقريتي البحث والذي يضم أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونيه الزراعيه والأعضاء المنتخبين فى المجلس المحلى والعمد والمشايخ بهما والذين بلغ عددهم ٣١ عضواً ، أن غالبيتهم يعملون بالزراعة ، وأنهم يميلون نحو الفئات العمريه الأكبر سناً والأعلى دخلاً والأكبر من حيث حجم الحيازة أو الثروة - بالنسبة لمستوى قريتي البحث - ولا يوجد بينهم أمى واحد ويشغل معظمهم عضوية منظمين أو أكثر من المنظمات العاملة بالقرية ، وتسود بينهم علاقات وروابط أما علاقات قرابة أو نسب أو مصالح متبادله ، الأمر الذى يجعلهم أشبه بجماعة واحدة موحدة تتربع على قمة القوة بقريتي البحث .

٢ - التكوين الاجتماعى لعناصر البناء غير الرسمى للقوة :

حاولت الدراسة الكشف عن خصائص وانتماءات عناصر البناء غير الرسمى للقوة بقريتي البحث من خلال سؤال عينة البحث عن ذوى الكأمة المسموعة فى قريتهم والتعرف على خصائص من يرشحونهم لعضوية مجلس عرفى يدير أمور بلدتهم ، وقد لاحظ الباحث تركز الاختيارات أو الترشيحات فى مجموعة محدودة من الأفراد بلغ عددهم ٣٠ عضواً فى قرية « تطاي » و ٢٤ فى قرية « بلتاج » حصلوا على أعلى نسبة من الاختبارات من جانب مفردات البحث ، ويتحليل خصائص هذه الفئة الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بخصائص عناصر البناء الرسمى للقوة اتضح :

(أ) انه لا توجد هناك فروق تذكر بين خصائص أعضاء البناء الرسمى

وغير الرسمى للقوة من حيث السن فعاليبتهم يقع فى فئة السن

(٦٥ - ٦٠)

(ب) لا توجد فروق جوهريه فيما بينهم من حيث المهنة ، وان مالت

نسبة الموظفين الى الارتفاع قليلا بين أعضاء البناء غير الرسمى للقوة .

(ج) لوخط ارتفاع درجة التعليم بين أعضاء البناء غير الرسمى عنها بين أعضاء البناء الرسمى للقوة مما يشير الى أن التعليم بدأ يأخذ مكانا واضحا بين محددات القوة بقرنتى البحث . وتجدر الاشارة الى أن التعليم فى حد ذاته لايشكل مصدرا من مصدر القوة فى قرنتى البحث أو للتأثير والنفوذ بهما ، وانما ترتبط أهميته بما يحيط به من متغيرات أخرى كحجم الحيازة أو الثروة والانتماء العائلى . فلم أجد حالة واحدة لأحد أعضاء البناء غير الرسمى للقوة بقرنتى البحث لشخصى جامعى ومن عائلة صغيرة ومحدودة الدخل ، وانما ينتمى جميعهم الى عائلات كبيرة أو على صلة قرابة أو نسب بها بالاضافة الى حيازتهم أو امتلاكهم لجانب كبير من الثروة .

(د) أما من حيث المركز الوظيفى لأعضاء البناء غير الرسمى للقوة فقد لوحظ أن أكثر من نصفهم تقريبا يشغل مراكز رسمية بقرنتى البحث — سواء فى مؤسسات الخدمات الحكومية أو فى عضوية المجالس المنتخبة — وهو الامر الذى يجعلنا نرى وجود تداخل بين البناء الرسمى وغير الرسمى للقوة ، بقرنتى البحث وبصفة خاصة على مستوى القمة .

ويتضح من نتائج الدراسة أن تمتع عناصر البناء غير الرسمى بالقدرة على التأثير والنفوذ لا يرجع الى سماتهم الشخصية ككبر السن أو طيبة الخلق أو التدين أو السعى لعمل الخير وقول الحق بقدر ما يرجع الى مواقعهم المؤثرة فى نسق العائلات الاجتماعية القائم وخاصة المواقع التى يشغلونها فى عملية الانتاج داخل القرية . بالاضافة الى استحوازهيم على الثروة وارتفاع مستوياتهم التعليمية وانتماءاتهم العائلية .

ومن الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الميدانية قد أكدت عدم وجود دور يذكر لرجال الدين وكبار السن من رؤساء العائلات الكبيرة بقريتي البحث سواء في البناء الرسمي أو غير الرسمي للقوة .

٣ - ويمكن إبراز نتائج تحليل التكوين الاجتماعي لبناء القوة وتحديد خصائص عناصره بقريتي البحث على النحو التالي :

(١) تسيطر على البناء الرسمي للقوة بقريتي البحث فئة محدودة من الأفراد يمثلون أعلى الفئات الاجتماعية بهما دخلا وأكبرها من حيث حجم الحيازة أو امتلاك الثروة يتخذ معظمهم من الزراعة مهنة أساسية له ويزاول بعضهم أنشطة إضافية أخرى كالنجارة في الحبوب والأعلاف أو إداره مشروعات استثمارية مربحة كترية الدواجن وتسمين الحيوانات وتأجير الآلات الزراعيه . ويحتقون من وراء ذلك أرباحا طائلة ويحتكرون المناصب الإدارية والسياسية بقريتي البحث وتعد عضويتهم بها .

(ب) يتداخل البناء الرسمي وغير الرسمي للقوة بقريتي البحث على مستوى القمة ، حيث تم اختيار أكثر من نصف شاغلي المكاتب الرسمية أو المراكز الوظيفية بقريتي البحث ضمن من لهم كلمة مسموعة أو من رشحوا لعضوية المجلس العرفي المقترح لإدارة القرية ، ويقوم هذا التدخل على ما يقدمه شاغلوا هذه المكاتب من خدمات شخصية للأهالي .

(ج) يرتبط أعضاء جماعة القمة بعلاقات وروابط متبادلة وتجمع بينهم إما علاقة قرابة أو نسب أو مصالح أو خدمات أو اهتمامات مشتركة ، وهو الأمر الذي يفسر لنا وحدتهم وسعيهم لجمالة بعضهم إما على حساب الحكومة أو القرويين .

(د) يلي مجموعة القمة مجموعة القيادات المؤثرة في المراتب المختلفة .

وعند هذا الحد أو المستوى من مستويات القوة يتقلص دور المحددات العامة للقوة — كحجم الحيازة أو الثروة والمركز الوظيفي ودرجة التعليم بالإضافة الى الانتماء العائلي — وتبرز أهميه دور القيادات المهنية المتخصصة كالمهندس الزراعي وطبيب الوحده الصحيه وناظر المدرسة وضابط الشرطة الذين يستمدون قدرتهم على السيطرة والتأثير على القرويين من مواقعهم الوظيفية التي تتيح لهم فرص تطبيق القوانين أو التحكم في صرف مستلزمات الاناج أو تسهيل تقديم الخدمات الشخصية وقضاء مصالح الناس .

(هـ) اختفاء العلاقات الاجتماعية التي كانت تقوم على اساس الخضوع والتبعية من جانب جمهور القرويين لسيطرة قمة القوة بقريرتهم وظهور اتجاه قوى وواضح لدى جمهور القرويين نحو الوقوف ضد ظلم واستغلال قمة القوة ، وهو الأمر الذي كان مستحيلا أو نادر الحدوث في الفترة السابقة للثورة .

(و) لايتعدى تأثير قمة القوة بقريرتي البحث نطاق مجتمعهم المحلي وحدود قريرتهم ، ويتقلص دورهم الى حد كبير في علاقاتهم مع العالم الخارجى أو المستويات العليا للقوة بالمجتمع الاكبر ، ويقتصر دورهم في هذا المجال على تلقى التعليمات والتوجيهات من المستوى الأعلى ، مما يجعلنا نرى ارتباط قمة القوة بعلاقات خضوع وتبعية للمستويات الأعلى للقوة بالمجتمع القومى أكثر من كونها علاقات تأثير متبادلة .

وهكذا تؤكد نتائج الدراسة الميدانية صدق استخلاصات الدراسة التاريخية التي أكدت ارتباط بناء القوة بالمحددات الموضوعية الكائنة في البناء الاجتماعى القائم وأوضاع الفئات الاجتماعية بة التي تترقب على توزيع الثروة والسلطة بالمجتمع . وتكشف عن عجز السمات الشخصية ككبر السن والتدين وطيبة الخلق في تفسير تواجد وممارسة القوه بمجتمعى البحث .

وتمثل الفئة العليا في هيكل بناء القوة — الذى تم تحديد ملامحه بقريتي البحث فئة أغنياء الريف من عناصر الرأسمالية الزراعية كبار الحائزين للأرض أو الثروة يسيطرون على مواقع القوة الاقتصادية والسياسية والإدارية (حيث يحتكرون عضوية مجلس إدارة الجمعية الزراعية والمجلس المحلى وغيرها من التنظيمات الرسمية بقريتي البحث) .

أما الفئة الأدنى منها في سلم التدرج فتمثل جماعة مهنية متخصصة تعمل بقريتي البحث كالمهندس الزراعى وطبيب الوحده الصحيه وناظر المدرسه ورئيس المجلس المحلى . وتمارس هذه الجماعة سلطتها استنادا الى مراكزهم الوظيفية التى تتيح لهم القدرة على تطبيق القوانين أو تقديم مستلزمات الإنتاج أو الخدمات الشخصية للأهالى بالقرية وقضاء مصالحهم . وترتبط هذه الجماعة بقمة القوة بعلاقات وروابط وثيقة ويجابلونهم على حساب القرويين .

وتمثل القاعدة جمهور القرويين والذين يخضعون لتأثير وسيطرة من فوقهم، ومع التحسن الملحوظ في أوضاع هذه الفئات عن ذى قبل غدا لهم بعض التأثير على قمة القوة وتلاش خضوعهم وتبعيتهم المطلقة لها الى حد كبير . ولعل أهم ما يميز التركيب القائم لبناء القوة بقريتي البحث عن الفترات السابقة على ثورة ١٩٥٢ هو الاتساع النسبى لجماعة القمة الذى واكب الانتشار النسبى للثروة وصاحب تفتت الحيازة بالإضافة الى تعدد مراكز السلطة بالقرية نتيجة لوجود مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية، والمجلس المحلى بجانب العمودية والمشیخة فقط فيما قبل الثورة . ويتميز أيضا بظهور وتزايد دور القيادات المهنية المتخصصة وتعاضم قوتها نتيجة للتغيرات التشريعية والإدارية التى صاحبت انتشار المؤسسات الحكومية فى الريف ، مع ظهور قدر من التأثير — وأن كان لايزال محدودا — من جانب القباعه أو جمهور القرويين على القمة ، وهو الأمر الذى جعل قمة القوة تغير من علاقات القهر والسيطرة — تجاه القرويين — لتمارس أساليب أخرى تستعوض بها ذلك كاللجوء الى تزيف وعى الجاهل وخداعهم وغيرها من الحيل والأساليب التى تتطلب في ذاتها دراسات خاصة .

الدراسة الثالثة

الإثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة

الفلاحين المصريين *

مقدمة :

يمثل الفلاحون الغالبية العظمى من سكان المجتمع المصري ، اذ يمثلون أكثر ٦٠٪ من مجموع السكان . ورغم كل ما شهدته بلادنا من تقدم صناعى فان الزراعة مازالت تحتل جانبا رئيسيا من مصادر الدخل القومى . وتعد الزراعة من أقدم الحرف التى عرفها الانسان ، وبالتالى فان الثقافة الزراعية أقدم بكثير من الثقافة الصناعية . ومن هنا فان فهم الثقافة الصناعية الأحدث يتطلب بالضرورة فهما مسبقا للثقافة الزراعية ومكوناتها ، خاصة وأن المجتمعات الريفية على نطاق العالم الصناعى المتطور مازالت تحتل مكانا هاما اقتصاديا وحضاريا وبشريا .

ولقد ذهب عدد من علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الريفى ، فى ضوء نتائج العديد من الدراسات التى أجريت على مجتمعات محلية ريفية فى كثير من دول العالم ، الى أن الفلاحين يتميزون بخصائص وسمات ثقافية خاصة تجعلهم يندرجون فيما يسمى بالثقافة الفرعية للفلاحة (The Sub-culture of peasantry) ، تلك الثقافة التى تتخطى الحدود القومية للدول وتشمل الفلاحين أينما كانوا . وذلك بالرغم من التنوع والاختلاف الذى يميز ثقافة كل مجتمع عن ثقافات غيره من المجتمعات .

(*) رسالة ماجستير تقدم بها السيد / حسن أحمد الخولى الى كلية الآداب - قسم الاجتماع جامعة القاهرة عام ١٩٧٦ . اشراف الاستاذ الدكتور / محمد محمود الجوهري.

ومن الخصائص التي تشاع عن الفلاحين في اطار الثقافة الفرعية للفلاحة ، الشك المتبادل ، ، والادراك المحدود للفرص المتاحة ، وكراهية السلطة الحكومية مع الاعتماد عليها ، والعائليه ، ونقص الميل للتجديد ، والقدرة ، وانخفاض مستوى الطموح ، ونقص الاشباع المؤجل ، والنظرة المحدودة للعالم ، وانخفاض التعاطف (بمعنى التصور الانفعالي لأدوار الخارجين وتمثل هذه الأدوار (Empathy)) .

وفضلا عن ذلك فان الكثير من العلماء قد نسبوا الى الفلاحين كثيرا من الصفات السلبية . ومن ذلك مثلا ما يذهب اليه توماس وزنانيكي وغيرها من أن حياة الفلاحين تفتقد روح الترشيد والحساب ، وأن تفكيرهم غالبا مايكون ذاتيا ، ولايسلم في بعض الأحيان من الوقوع في التناقض ، حيث يميل الفرد الى التسليم برأيين متناقضين في وقت واحد . كما نجد « بيت ريفرز » (Pitt Rivers) يبرز الملامح الأساسية لمجتمع الفلاحين على انه مجتمع محلي مقفل ، ويوضح ما به من صلات شخصية دائمة ، وزواج داخلي ، وتجانس في القيم ، وتأكيد لقوى الامتثال والتضامن الجماعي الجماعي الوثيق ، فضلا عن مساواة تربط بين مختلف الأفراد . كما يذهب بانفليد (Banfield) وآخرون الى أن الفلاحين عادة ما يستسلمون للمقادير وأنهم يكشفون عن سلبية واضحة حينما يواجهون بآمال المستقبل ، كما أنهم عادة ما يستشعرون الخوف من العالم المحيط بهم ، وأن علاقاتهم الشخصية فيما بينهم تتسم بالعدوانية ، ... الخ .

ولقد اختلفت تفسيرات العلماء حول ماينسب الى الفلاحين من سمات وخصائص . فمنهم من أرجعها الى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية السيئة التي عاش في ظلها الفلاحون طوال تاريخهم ، وما لاقوه من ظلم واستغلال واضطهاد في ظل ما أطلق عليه « هولبرج » (Holimberg) « ثقافة الكبح (The Culture of repression) . ومنهم - مثل أوسكار لويس (O. Lewis) - من أرجعها الى طبيعة التنشئة الاجتماعية التسلطية في العائلة القروية ، التي تعمل على انجاب أفراد يتسمون بالجمود والسلبية ... الخ .

ومن جهة أخرى فقد تضمنت كتابات بعض العلماء مثل تيدورشانين T. Shanin ، وايقريت روجرز (E. Rogers) ، ولوسيان باي (L. Pye) اشارات عابرة مؤداها أن الفلاحين عندما يلحقون بالخدمة العسكرية ، فانهم يكتبون خصائص جديدة تميزهم عن أقرانهم من الفلاحين الذين لم يلتحقوا بالخدمة العسكرية .

تعريف بالدراسة :

في ضوء ماسبق ، فان دراستنا هذه حول موضوع « الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين » ، هي محاولة للوقوف على ما يحدث عندما تنضم عينة من الفلاحين المصريين حاملي الثقافة التقليدية ، ذات الخصائص والسمات المميزة ، الى الجيش ، وهو تنظيم رسمى يتميز عن باقى التنظيمات الرسمية الأخرى فى المجتمع من حيث أن له خصائصه ، وبناءه ، ووظائفه ، ومعايره الخاصة التى تميزه عن غيره من التنظيمات الى حد يجعلنا نذهب الى أن له ثقافة فرعية نطلق عليها ، « الثقافة الفرعية العسكرية » . (The Subculture of Military)

وتقوم فكرة الدراسة على محور أساسى هو أن اتصال ثقافتين فرعيتين احدهما : الثقافة الفرعية للفلاحة (ممثلة فى عينة من الفلاحين من أبناء القرية مجال الدراسة) ، والأخرى : هى الثقافة الفرعية العسكرية (ممثلة فى الجيش) ، وتفاعل هاتين الثقافتين لفترة من الوقت (هى مدة الخدمة العسكرية للمجندين) ، يترتب عليه عدد من الآثار الاجتماعية التى يحدثها طرف مؤثر هو الجيش فى طرف متأثر هو ثقافة الفلاحين المجندين . وتسمى الدراسة الى الكشف عن طبيعة هذه الآثار .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

وتتمثل الإجراءات المنهجية المتبعة فى هذه الدراسة فى مرحلتين رئيسيتين . تتضمن أولاهما عملية مسح التراث وتحديد الأطار النظرى وفروض الدراسة ، وتتضمن الأخرى إجراءات الدراسة الميدانية ، من حيث اعداد الأدوات والمقاييس ، واختيار العينات ، وجمع المادة الميدانية ، وتحليلها ، واستخلاص

النتائج . . وقد سلك الباحث في كل من هاتين المرحلتين مسلكا يتلائم مع طبيعتها ، فاعتمد في المرحلة الأولى على المعطيات التاريخية ، كما اعتمد في المرحلة الثانية على المنهج التجريبي ، وطريقة المقارنة . . ويمكن ان نعرض للمرحلتين على النحو التالي :

المرحلة الأولى :

وتتبع هذه المرحلة في خمسة فصول يعتبر الأول منها مدخلا للدراسة ككل ، فيبرز أهمية الموضوع ، ومبررات اختياره من الناحية العلمية ، والأهمية التطبيقية له ، والهدف الذي تسعى وراءه الدراسة ، فضلا عن التساؤلات ، والفروض ، وكيفية التحقق من تلك الفروض في الواقع الأمبريقي . . أما الفصل الثاني فيقد خصصه الباحث لتناول الجيش كتنظيم اجتماعي رسمي ، يمثل الثقافة الفرعية العسكرية — على نحو ما ذكرنا — فيعرض لتعريف الجيش ، ومبدأ الحرب في رأي علماء الاجتماع والمفكرين ، وتطور الجيش وأساليب التجنيد من « جيش المدينة » « وجيش الامبراطورية في العصور القديمة وحتى الجيوش القومية الحديثة ، مع ابراز النشأة العسكرية للنظام الاقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى . كما يعرض هذا الفصل أيضا لخصائص الجيش في البلاد النامية ، وكيف يسهم في تحديث هذه البلاد ، مع ابراز الدور الذي يلعبه الجيش في هذا المجال بالنسبة لمجتمعنا المصري . يضاف الى ذلك تحليل البناء الاجتماعي للجيش وخصائصه ، ومظاهر تميزه سماته الخاصة ، يثبت صدق ما ذهبنا اليه من أن هذا التنظيم يعتبر ممثلا لثقافة فرعية هي الثقافة الفرعية العسكرية . وأما الفصل الثالث فانه يعرض للثقافة الفرعية للفلاحة حيث تم استخلاص عناصر هذه الثقافة الفرعية من خلال عدد من الدراسات التي اجريت على مجتمعات محلية قروية في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط . وقد تبين من هذه الدراسات أن الفلاحين (اينما وجدوا) يشتركون في خصائص عامة تميزهم كجماهير من الناس يمكن تمييزهم عن غيرهم من خلال هذه الخصائص التي يتميزون بها ، ومع أن هناك اختلافات بين كل مجتمع وغيره

من المجتمعات الأخرى ، إلا أن خصائص الفلاحين وسماتهم العامة تتخطى الحدود الإقليمية للدول والمجتمعات ، وتجمع الفلاحين جميعا في إطار ما يسمى بالثقافة الفرعية للفلاحة . وسوف نعرض لعناصر هذه الثقافة الفرعية في موضع لاحق .

ويعرض **الفصل الرابع** عرضا تحليليا تاريخيا للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للفلاحين المصريين . فيتناول موقف الفلاح المصرى من ملكية الأرض الزراعية ، وموقفه من الضرائب ، والسخرة ، والتجنيد ، وعلاقته بالسلطة الحكومية ، وكيف كانت هذه العناصر بمثابة نماذج من صور الظلم والقهر والاستغلال التى عاش فى ظلها الفلاح المصرى ، كما يوضح هذا الفصل أيضا أساليب الفلاحين المصريين فى الاحتجاج على الظلم .

أما الفصل الخامس فيناقش الباحث فيه عناصر ثقافة الفلاحين المصريين فى ضوء عناصر الثقافة الفرعية للفلاحة كما جاءت فى الفصل الثالث ، فيعرض هذا الفصل لثقافة الفلاحين والشخصية القومية المصرية ، كما يناقش عددا من عناصر ثقافة الفلاحين ، كالثقافة المتبادل الذى يميز علاقات الفلاحين ، وعلاقة الفلاح بالسلطة الحكومية وما يرتبط بها من قيم ، والعائلية ، والميل للتجديد ، والتقديرية ، ومستوى الطموح ، والنظرة للعالم (بمعنى ادراك مقولتى المكان والزمان ، والالمام بالأحداث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مختلف المستويات) .

ويمكن أن نعرض بإيجاز لعناصر الثقافة الفرعية للفلاحة ، وفى نفس الوقت فإن ذلك يعتبر عرضا لبعض المفهومات الأساسية فى الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

(1) **فيما يتعلق بتعريف « الفلاحين »** ، فقد تعددت التعريفات حول هذه الفئة العريضة من السكان . ومن هذه التعريفات مثلا ، ما جاء على لسان بن خلدون ، وإيريك وولف (E. Wolf) وريمووند فيرث (R. Firth) ودانييل ثورنر (D. Thorner) ، وكروبر (Krober) ردفيلد (Redfield) وفوستر (Foster) .

وقد تبين من خلال هذه التعريفات أن هناك صعوبات عديدة تواجه الباحثين فيما يتعلق بتحديد مفهوم « الفلاحين » . إذ أن هناك اختلافات أساسية في وجهات النظر حول هذا المفهوم : من ذلك مثلا أن « وولف » يميل الى ربط هذا المفهوم بالعلاقة السياسية التي بمقتضاها يمتلك طرف معين قدرا من القوة ، ويضطر الطرف الآخر الى الخضوع لها . كما نجد « ريموند فيرث » يوسع من نطاق مفهوم الفلاحين لكي يضم — في رأيه — الى جانب المشتغلين بزراعة الأرض ، أعدادا ضخمة من صغار المنتجين الذين يمتلكون رؤوس أموال محدودة ، ويتعاملون معاملة نقدية محدودة ، كصيادي الأسماك وغيرهم من ذوى الحرف المختلفة . وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجه تحديد هذا المفهوم ، إلا أن هناك عناصر مشتركة عديدة تحظى بقدر من الاتفاق من جانب دارسي المجتمعات القروية . فالأسرة الزراعية التي تطلع قطعة من الأرض تمثل الوحدة الاجتماعية لمجتمع الفلاحين . كذلك فإن العمل الزراعى الذى تمارسه الأسرة القروية يكون موجها أساسا لاشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة بالأسرة . ومن شأن هذه الظروف أن تخلق ثقافة تقليدية بأسلوب الحياة الذى تمارسه المجتمعات المحلية الريفية .

أما دراستنا فقد انتهت الى تحديد مفهوم الفلاحين تحديدا إجرائيا يقصد بالفلاحين : « أولئك المزارعون الذين يمارسون العمل الزراعى بأنفسهم ، (وبالإستعانة بغيرهم إذا دعت الظروف) * ، فى قطعة من الأرض التى تحت حيازتهم * * ، بحيث تعتبر الفلاحة مهنتهم الأساسية ووسيلتهم فى الحياة والذين يقيمون فى القرية بصفة دائمة لباشرة عملهم الزراعى » .

(*) قد يكون هذا الغير من العمال الزراعيين المأجورين ، وقد يكون ممن يشبهون فى

العمل بصفة « المأزلة » .

** يدخل فى ذلك كافة صور الحيازة : كالملكية ، والإستئجار ، والمشاركة ، ... الخ .

٢ - أن ثقافة الفلاحين تتضمن العناصر التالية :

(أ) الشك المتبادل في العلاقات الشخصية :

فقد ذهب كثير من الدارسين الى أن الفلاحين يتميزون بعقلية تنسم بفقدان متبادل للثقة ، كما أن علاقاتهم الشخصية ببعض البعض محوطة بالشك والغموض ، فقد تبين من دراسة أجراها « أوسكار لويس » لقرية « تيوزتلاند » المكسيكية ، أن الفلاحين في هذه القرية يتميزون بالفردية ، ويفتقدون روح التعاون فيما بينهم ، ويبدو فيما بينهم جو من التوتر والخوف والحسد ، فضلا عن الشك المتبادل الذي يميزا علاقاتهم الشخصية . كما استطاع جوزيف لوبريتو (Lopreato) من خلال دراسة أجراها لقرية ايطالية ، الوقوف على هذه السمة لدى الفلاحين في هذه القرية . والدراسات التي أبدت هذه الفكرة دراسات متعددة ، نذكر منها أيضا دراسة أجراها كارستايرز (Carstairs) لقرية هندية، ودراسة هايكي (Hickey) لقرية فيننامية هي قرية « خان هوا » (Khan Hau) في فيتنام الجنوبية . ويعلل فوستر هذه السمة من سمات الفلاحين عندما أجرى تشبيها للاقتصاد المحلي للقرية بالفطيرة ، فهو اقتصاد محدود وينمو بنسبة ضئيلة ويعتقد سكان القرية أن من يحصل على قطعة أكبر من تلك الفطيرة إنما يفعل ذلك على حساب نصيب الآخرين ، ومن ثم فأنهم ينظرون اليه بعين الحسد والريبة . كما أنهم يعتقدون أن ما يعد مكسبا لشخص ما يعد في نفس الوقت خساراً للآخرين .

(ب) الإدراك المحدود للفرص المتاحة :

فقد تبين أيضا من خلال الدراسات العديدة أن الفلاحين ينظرون الى الواقع المحيط بهم على أنه قدر مقدر عليهم ، وأن فرصهم في حياة أفضل أمر بعيد المنال . وقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى الطموح لديهم ، فضلا عن انخفاض الدافعية وراء كل تلك الخصائص غير الإيجابية التي يتميز بها الفلاحون . فقد عبر عنها هولبيرج (Holemborg) خير تعبير حينما ذهب الى أن « ثقافة الكبح » (The Culture of repression).

التي عاش في ظلها الفلاحون ازمانا طويلة من خلال ما لاقوه من ظلم واضطهاد على يد الاتطاعيين والسلطات الحاكمة ، كانت من العوامل الاساسية التي أدت الى تخلفهم واصطبغ خصائصهم بالصبغة السلبية.

(ج) الاعتماد على السلطة الحكومية مع كراهيتها :

فالفلاحون يخشون السلطة الحكومية ويكون لها مشاعر الكراهية ، وذلك نظرا للدور الذي لعبته هذه السلطة خلال مراحل التاريخ المتعاقبة في كبح الفلاحين واستغلالهم . ولعل ذلك يفسر مشاعر التحفظ والخوف والريبة من جانب الفلاح حيال الموظفين الرسميين الذين يمثلون الحكومة . ومع ذلك فان الفلاح لا يمكنه الاستغناء عن الخدمات التي توفرها له السلطة الحكومية ، وخصوصا فيما يتعلق بجوانب حياته وعمله الزراعي ، كمشروعات الري ، وشبكات الطرق ، والوسائل الزراعية ، ... الخ .

(د) العائلية (Familism) :

فقد اكدت الدراسات ان الأفراد في الأسرة القروية يتوحدون توحدًا تامًا مع الأسرة او العائلة . كما ان مصالح العائلة تأتي في المقام الأول ، ولايستطيع أحد الأفراد ان يتخذ قرارا منفردا يتعلق بأرخص أمور حياته الشخصية كالزواج مثلا . فالأفراد يستمدون مكانتهم من الأسرة ويبدلون جهودهم بشكل يتسم بالتعاون من أجل تحقيق مصالح العائلة ، كما ان العائلة توفر الضمانات المختلفة لأفرادها من النواحي المادية والمعنوية . ويخضع الأفراد خضوعا تامًا للسلطة الأبوية في العائلة ، وأي خروج أو تمرد على هذه السلطة يقابل باقسي أنواع العقاب وهو الطرد من العائلة . ومعنى أن يطرد الفرد من العائلة فانه يصبح شخصا بلا حماية ، يفقد الأمان ، ويكون مستهدفا لاذاء الآخرين . الا ان هذه السمة قد تغيرت الى حد كبير في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها المجتمع القروي في الآونة الأخيرة .

(هـ) نقص الميل للتجديد :

فمن الأفكار الشائعة عن الفلاحين أنهم لا يستجيبون للأفكار الجديدة بشكل عام . ويسوق الباحثون تفسيرات عديدة لذلك ، فمنهم من يرجع تلك السمة المحافظة الى ندرة الموارد الاقتصادية ، والفقر ، وتخلف الوسائل الزراعية ، فضلا عن الأمية وانساق القيم ، .. الخ .

(و) القدرية (Fatalism) :

وهي اعتقاد فحواه ان أحداث الحياة مقدره ومحددة بالقضاء والقدر ، وأن هناك قوى غيبية تتحكم في مصير الانسان . وهي بذلك احساس من جانب الفرد بنقص القدرة على التحكم في المستقبل . أى أنها احساس بالعجز او افتقاد القوة في مواجهة قوى كبرى مسيطرة لا يمكن للانسان مواجهتها . وهي على ذلك نوع من البلاده والسلبيه والافتقار الى ادراك علاقة السببية . وقد دلت الدراسات على أن هذه السمة مرتبطة الى حد كبير بعوامل أخرى كطبيعة العمل الزراعى ، ونمط الحياة القروية ، وارتفاع نسبة الأمية ، .. الخ . كما ترتبط أيضا بانخفاض مستوى الطموح .

(ز) النظرة المحدودة للعالم :

تشكل نظرة الفلاح للعالم المحيط به من خلال عنصرى المكان والزمان . وعلى ذلك فان نظرة الفلاحين تتسم بالمحدودية . اذ ان احدى السمات المميزة لهم هي المحلية (Localitiness) وهي عكس ما يعرف بالانفتاح على العالم الخارجى (Cosmopoliteness) أى الملم القروى بما يجرى خارج نطاق المجتمع المحلى للقريه ، وذلك من خلال تردده على المراكز الحضريه ، وتعرضه لوسائل الاتصال الجمعى كالصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما ، .. الخ . ومن السمات الأخرى التى يتسم بها الفلاحون عدم تقدير لقيمة الوقت . ويتصل بمحدودية النظرة العالم أيضا انخفاض سمة التعاطف لدى الفلاحين . ويقصد بالتعاطف

(Empathy) قدرة الفلاح على تصور الأدوار التي يقوم بها أشخاص آخريين من خارج المجتمع القروي ، كأحد المسؤولين ، أو حتى رئيس الجمهورية ، وبطبيعة الحال فان هذا التصور لا يكون صحيحا الا اذا توفرت لدى الفلاح بعض المعلومات والأفكار حول طبيعة الدور الذي يؤديه ذلك المسئول .

وفي ضوء التراث المتصل بموضوع الدراسة أمكن تحديد خمسة فروض هي :

- ١ - أن خبرة التجنيد تؤثر على النسق القيمي للفلاح المجند .
- ٢ - أن خبرة التجنيد تكسب الفلاح المجند معارف جديدة ، وسعة في الأفق ، ونظرة جديدة فيما يتصل بإدراك وتفسير الحقائق المحيطة به (سياسيا واجتماعيا واقتصاديا) .
- ٣ - أن الفلاح المجند يبنى موقفا جديدا من بعض العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة في القرية .
- ٤ - أن خبرة التجنيد تكسب الفلاح المجند فرصة للحراك المهني والاجتماعي .
- ٥ - أن الفلاحين المجندين يحدثون أثرا في القرية بعد انتهاء خدمتهم العسكرية .

المرحلة الثانية :

أما المرحلة الثانية من مراحل الإجراءات المنهجية للدراسة فتتمثل في القسم الثاني منها وهو الخاص بالدراسة الميدانية . ويضم هذا القسم بدوره أربعة فصول ، يتناول أولهما وهو الفصل السادس خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها ، فيعرض لنظرة عامة على القرية مجتمع الدراسة من حيث موقعها الجغرافي ، وتاريخها ، والطابع العام لها ، ومحددات المكانة الاجتماعية بها ، كما يعرض للدراسة الاستطلاعية ، ومراحل إعداد الأدوات

والتأسيس اللازمة لجمع الماد الميدانية ، فضلا عن مجالات الدراسة ، وحجم العينة وكيفية اختيارها ، وشرح عناصر الموقف التجريبي (حيث تم الاستعانة بالمنهج التجريبي) ، كما تضمن هذا الفصل أيضا عرضا للصعوبات التي واجهت الدراسة الميدانية وكيفية التغلب عليها .

أما الفصول الثلاثة الأخرى ، وهى السابع والثامن والتاسع ، فقد تضمنت تحليلا لنتائج الدراسة الميدانية حول الخدمة العسكرية والمتغيرات المتصلة بها :

فتناول **الفصل السابع** متغيرى الانفتاح على العالم الخارجى ، والقدرية، وتناول **الفصل الثامن** العائلية ، والطموح ، والوعى الطبقي . أما **الفصل التاسع** والأخير فقد تناول التعاطف ، والنظرة للمالم ، والسلوك الرشيد والسلوك التقليدى ، والميل للتجديد ، وتأثير المجندين فى القرية ، فضلا عن مظاهر التغير فى بعض العناصر الثقافية المادية .

وبالإضافة الى الفصول التسعة السابقة فقد تضمنت الدراسة خانة عرض فيها الباحث مجملا لنتائجها ، ومدى تحقيق هذه النتائج للفروض النظرية ، وموقف نتائج الدراسة مما انتهت اليه دراسات سابقة تناولت مجتمعات قروية على المستويين المصرى والأجنبى ، فضلا عن بعض القضايا التى تثيرها نتائج الدراسة ويرى الباحث أنها تستاهل مزيدا من الدراسة والبحث .

ويمكن ان نعرض بايجاز لبعض جوانب هذه المرحلة على النحو التالى :

أولا - نظرة عامة على القرية مجتمع الدراسة :

(1) الموقع الجغرافى للقرية :

تقع قرية عصفور فى الشمال الشرقى من الدلتا . وهى احدى قرى مركز بلقاس التابعة لمحافظة الدقهلية . وتبعد القرية عن مدينة المنصورة بخمسة وعشرة كيلو مترا شمالا . وتبعد عن مدينة بلقاس (المقر الادارى

للمركز ، واقرب مركز حضرى للقرية) بسبعة كيلو مترات . ويربط القرية بالمركز طريق ترابى غير مرصوف ، فيها عدا مسافة كيلو مترين منه يقعان على الطريق المرصوف الذى يربط بين مدينتى بلقاس ، و « شربين » والقرية مجتمع الدراسة احدى توابع « عمدة الدمايرة » التى تتبع اداريا مركز بلقاس . وتبعد القرية (عصفور) عن الدمايره (مقر العمديه) ومقر الجمعية التعاونية الزراعية ، والمدرسة الابتدائية) بثلاثة كيلو مترات ، كما تبعد عن اقرب مركز حضرى وهو بلقاس . فالمواصلات على هذا الطريق غير قرية عصفور عن القاهرة بحوالى مائة وخمسين كيلو مترا .

ونظرا لوقوع القرية على طريق ترابى فانها تعتبر فى شبه عزلة عن اقرب مركز حضرى وهو مدينة بلقاس . فالمواصلات على هذا الطريق غير منتظمة ، وفى فصل الشتاء تنعزل القرية عن المناطق المحيطة بها انعزالا كبيرا حيث تعتبر وسيلة المواصلات الوحيدة فى هذه الحالة هى ظهور الحمر . فضلا عن انه لا يوجد بها تليفون ، كما لا يوجد بها اى مؤسسة من المؤسسات الرسمية فى اى مجال من المجالات . أما من حيث تاريخ القرية ، فانها منشأة حديثا ولا يتجاوز تاريخها أكثر من مائة وعشرين عاما . أما الوطن الاصلى لمعظم سكانها فهو قرية « دميهر » احدى قرى مركز « طلخا » محافظة الدقهلية . وقد نزح بعض ابناء دميهر هذه الى موقع القرية حيث اشترى اراض هناك من شركة مساهمة البحرية وهى احدى شركات استصلاح الاراضى .

(٢) تعداد السكان بالقرية :

يبلغ عدد سكان القرية فى الوقت الحالى حوالى ١٥٠٠ نسمة . وتعد كان تعدادهم كما جاء فى احصاء عام ١٩٤٧ : ٤٧٥ نسمة (٢٤٦ ذكور ، ٢٢٩ اناث) أما تعداد سكان الجمهورية لعام ١٩٦٦ فقد كان تعدادا بالعينة ، ولذلك فان عدد سكان القرية لم يندرج ضمن بيانات هذا التعداد . وتتكون القرية حاليا من حوالى ٢٥٠ أسرة بمتوسط قدره ستة افراد لكل منها . اما نسبة المتعلمين فى القرية الى مجموع السكان ٣٥٪ ، حيث بلغ عددهم ٧٩ فردا

حصل منهم ٨ أفراد (حوالى ١٠٪ من مجموع المتعلمين) على مؤهل جامعى ، كما حصل ١٥ منهم (يمثلون حوالى ١٩٪) على مؤهل متوسط . أما من حصلوا على الشهادة الاعدادية فقد بلغ عددهم ٥٦ فردا (بنسبة ٧١٪ من مجموع المتعلمين) .

(٣) الطابع العام للقرية :

تمثل القرية مجتمع الدراسة أحد المجتمعات القروية التقليدية . فالسكان يعملون بالزراعة ، ولا يوجد بالقرية حرفيين . وتبلغ مساحة الاراضى الزراعية الموجودة بزمام القرية ٤٨٢٥ فدان موزعة على ١٥١ حائزا .

أما الطابع المعمارى للمسكن فهو الطابع التقليدى للمسكن الريفى المبنى من الطوب اللبن ، والذى تختلط فيه حجرات المسكن بحظيرة المواشى ، والذى يحتوى على « الفرن » « والكانون » . ما يحتوى المسكن على أثاث بسيط . يخلو من مظاهر الرفاهية الا ان هناك عددا قليلا من المساكن المبنية بالطوب الأحمر « والخرسانة المسلحة » وهى منازل تعد على أصابع اليدين . وتتكون من اثاث لا يختلف كثيرا عن اثاث المساكن التقليدية ، فيما عدا بعض اللمسات الجمالية . ويوجد بالقرية مياه نقية للشرب (حنفية عامة) مستمدة من مشروع مياه شربين أحد فروع محطة مياه « بساط كريم الدين » . ولا يوجد بالقرية تيار كهربائى . أما من حيث وسائل الاعلام ، فإن الصحف اليومية لاتصل القرية الا نادرا ، ولاتوجد أجهزة تليفزيونية بالقرية ، وانما هناك جهازا واحدا لدى صاحب مقهى باحدى القرى المجاورة . أما أجهزة الراديو فانها موجودة بوفرة ، وخصوصا أجهزة الترانزستور الصغيرة .

(٤) محددات المكانة الاجتماعية فى القرية :

المكانة الاجتماعية فى القرية تقوم على أسس تقليدية كالتقدم فى السن ، والملكية الزراعية ، وكثرة عدد الأبناء الذكور البالغين . أما التعليم فلا قيمة له فى هذا المجال ، ولا يعول عليه كثيرا .

ثانياً - الدراسة الاستطلاعية :

وقد شملت عدة مقابلات مع أفراد القرية خصوصاً المسرحين منهم من الخدمة العسكرية . وقد أمكن التعرف من خلال هذه المقابلات الفردية الجماعية ، على كثير من الأفكار المتصلة بإجراءات الدراسة الميدانية من حيث اختيار العينات ، وتصميم الأدوات والمقاييس .

ثالثاً - أدوات جمع البيانات :

تتكون أدوات جمع البيانات من استمارة استتبار تتضمن مائة سؤال - عدا عدد من البيانات العامة المتصلة بالمبحوث - تتصل هذه الأسئلة بعشرة بنود على النحو التالي :

١ - الانفتاح على العالم الخارجى :

ويضم ٢٩ سؤالاً بالإضافة الى مقياس خاص بهذا العنصر . وتدور الأسئلة الخاصة بهذا العنصر حول تردد المبحوث على المراكز الحضرية ، واقامة المبحوث خارج القرية لفترة من الوقت ، ومكان ومدة هذه الإقامة ان وجدت ، ومتابعة المبحوث للوسائل الاعلامية المختلفة ، وحدود الصداقة التى تربط المبحوث بغيره من أفراد المجتمعات المحلية الأخرى ، فضلاً عن اتصال المبحوث بالمؤسسات الرسمية على مختلف المستويات .

٢ - القدرة :

ويتكون من ١٢ سؤالاً ، يؤلف عشرة منها مقياساً متصلاً بالموضوع . وتدور أسئلة المقياس حول موقف المبحوث من بعض القضايا كالنصيب ، والحق ، والتحكم فى المستقبل ، وجدوى الاجتهاد والعمل ، والرأى حول فكرة القضاء والقدر ، .. الخ .

٣ - **العائلة** : ويتكون من خمسة عشر سؤالا ، تدور حول البناء التقليدى للعائلة فى القرية ، ومدى تأثيره باكتساب بعض افراده للخبرة العسكرية ، وموقف المبحوثين من السلطة الأبوية فى العائلة ، ومدى تحررهم منها ، ومدى قدرتهم أو مشاركتهم فى اتخاذ القرارات المتصلة بشئون العائلة من جهة ، وشؤونهم الخاصة من جهة اخرى . . الخ .

٤ - **الطموح** : ويتألف من ١٨ سؤال ، بالاضافة الى مقياس خاص بالموضوع . وتدور الأسئلة حول الطموح المهنى كما يتمثل فى الموقف من مهنة الفلاحة ، والنظرة للأرض الزراعية ، وموقع الأرض من مقومات المكانة الاجتماعية ، ومدى رغبة الفرد فى الحصول على عمل آخر ، وما هو هذا العمل ، . . الخ . كما تتناول الأسئلة كذلك موضوع الطموح التعليمى كما يتمثل فى الموقف من التعليم ، وخصوصا تعليم البنات ، والمستوى التعليمى الذى يتمنى المبحوث لابنائه أن يصلوا اليه ، . . الخ .

٥ - **الوعى الطبقي** : ويتكون من أربعة أسئلة تدور حول علاقة الأرض الزراعية ، والتعليم بالوعى الطبقي وإدراك الهوية الاجتماعية ، . . الخ .

٦ - **التعاطف** : ويتألف من ٨ أسئلة تشكل ثلاثة منها مقياسا خاصا بالموضوع ، وتدور الأسئلة حول موقف المبحوث من الجيش وما إذا كان موقفا ايجابيا أو سلبيا ، . . الخ . فضلا عن تصور المبحوث لمشكلات القرية ومشكلات المجتمع ككل ، وكيفية حل هذه المشكلات .

٧ - **النظرة للعالم** : ويتألف من أربعة أسئلة تؤلف مقياسا خاصا بالموضوع ، ويدور هذا المقياس حول موقف المبحوث من مقولتى المكان والزمان ، فضلا عن الماهة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستويات مختلفة .

٨ - **السلوك الرشيد والسلوك التقليدي** : ويتكون من خمسة أسئلة تدور حول تصرف المبحوث في حالات المرض ، وحالات وفاة أحد من الأقارب ، وحالات النزاع مع الغير ، ... الخ .

٩ - **الميل للتجديد** : ويتكون من ١١ سؤال تدور حول موقف المبحوث من بعض التجديدات الزراعية ، وموقفه من قضية تحديد النسل .

١٠ - **تأثير المجندين في القرية** : ويتكون من ستة أسئلة تدور حول تأثير المجندين على العمل الزراعى في القرية ، وتأثيرهم على أقرانهم من غير المجندين .
أما البيانات العامة المتصلة بالمبحوث فتشمل : السن : والحالة الزوجية ، والحالة التعليمية ، ونوع العمل الحالى ، ومكانه ، وعدد أفراد الأسرة ، ومساحة الحيازة الزراعية ، ومتوسط دخل المبحوث من العمل الزراعى في السنة ، ومتوسط دخله من العمل غير الزراعى (ان وجد) ، فضلا عن اجمالى الدخل السنوى . الى جانب بيانات أخرى تتصل بالمسرحين من الخدمة العسكرية كتاريخ التجنيد ، وتاريخ التسريح من الخدمة ، .. الخ .

وفضلا عن الاستمارة بنودها العشرة السابقة ، فقد تم اعداد سجل للملاحظة للوقوف على بعض عناصر الثقافة المادية . وبطبيعة الحال فقد تم تجربة الأدوات والمقاييس مرات عديدة حتى انتهت الى شكلها الذى أشرنا اليه فيما سبق .

ثالثا : مجالات الدراسة :

(ا) **المجال الجغرافى** : قرية عصفور بمحافظة الدقهلية .

(ب) **الزمنى** : استغرقت الدراسة الميدانية حوالى ستة أشهر ، أما الدراسة ككل فقد تجاوز اعدادها فترة تزيد عن عامين ونصف .

(ج) **المجال البشرى** : سكان القرية المذكورة ، بل امتد الأمر الى بعض سكان القرى المجاورة ، حيث كان الباحث يجرى معهم بعض المقابلات فيما يتصل ببعض جوانب الدراسة كلها دعى الأمر الى ذلك .

المنهج المستخدم استخدم الباحث في دراسته الميدانية المنهج التجريبي .

حيث تم اجراء حصر للأفراد المرشحين من الخدمة العسكرية خلال السنوات العشر الأخيرة (من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٥) ، فتبين أن عددهم ٦٥ فردا ، استبعد منهم فردين نظرا لتعذر مقابلة احدهما ، ونظرا لظروف خاصة بالآخر كانت حائلا دون مقابلته ، فبقي ٦٣ فردا يمثلون المجموعة التجريبية . وقد تم تحديد عدد من المتغيرات لثبوتها وهي متغيرات السن ، والحالة الزوجية ، والحالة التعليمية ، ومساحة الحيازة الزراعية ، واجمالي الدخل السنوي . وقد تم تحديد خصائص افراد هذه المجموعة على أساس تلك المتغيرات ، ثم تم اختيار عدد آخر من أفراد القرية بنفس المواصفات تماما ، بحيث يكون كل فرد في المجموعة الأولى يقابله فرد مطابق له من أفراد المجموعة الثانية ، ويبقى الاختلاف بين المجموعتين تمثلا في متغير الخدمة العسكرية . وعلى ذلك فقد تكونت لدينا مجموعة تجريبية قوامها ٦٣ فردا هم الأفراد المجنود ، ومجموعة ضابطة مكونة من نفس العدد وبغض الخصائص (*) ولكنهم من الأفراد الذين لم يكتسبوا خبرة التجنيد . وبعد تطبيق الأدوات والمقاييس على افراد المجموعتين ، قامت عملية تحليل البيانات على أساس المقارنة بين المجموعتين .

ويقوم الموقف التجريبي في هذه الدراسة على هاتين المجموعتين من جهة ، وعلى عناصر أخرى يقضيها اجراء الدراسة وفقا لهذا المنهج ، فالخدمة العسكرية تمثل متغيرا مستقلا . ويقصد بها هنا خبرة التجنيد بكل ما يكتسبه القروي خلالها من خبرات ، ومهارات ، ومعارف ، بسبب التحاقه بالجيش . أما المتغيرات التابعة فهي العناصر العشرة التي تتضمنها الأدوات والمقاييس على نحو ما عرضنا لها بايجاز فيما سبق (ابتداء من الانفتاح على العالم الخارجي ، وانتهاء بتأثير المجندين في القرية) .

(*) فيها عدا اختلاف الحالة الزوجية التي اختلف فيها اثنان من أفراد المجموعتين وواحد من كل منهما يختلف عن الآخر . وذلك ضمن صعوبات التحكم في تثبيت المتغيرات . . كذلك في الحالة التعليمية ، ومساحة الحيازة الزراعية ، والسن .

— خصائص العينة :

(١) توزيع أفراد المجموعتين حسب فئات السن :

المجموع		٣٠ فأكثر		٢٥ — ٢٠		أقل من ٢٥ سنة		فئات السن
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١٠٠	٦٣	١١	١٦	٢٩	٤٦	٤٢	٢٧	المجموع
١٠٠	٦٣	١١	١٦	٢٧	٤٦	٤٢	٢٩	الأولى
١٠٠	١٢٦	١١	١٤	٥٦	٤٤	٤٤	٥٦	الثانية
								المجموع

٢ — توزيع أفراد المجموعتين حسب الحالة الزوجية :

المجموع		أرمل		مطلق		أعزب		متزوج		الحالة الزوجية
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١٠٠	٤	—	—	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٤	٤٧	المجموع
١٠٠	٦٣	—	—	١	١٦	١٥	٢٣	١٥	٧٤	الأولى
١٠٠	٦٣	١	١٦	—	—	١٤	٢٢	١٤	٧٦	الثانية
١٠٠	١٢٦	١	٨	١	٨	٢٩	٢٣	٢٩	٧٥	المجموع

(٣) توزيع أفراد الجموعتين حسب الحالة الفئوية : ب

الجموع	المستوى		أميون		هـامون طاعة والكفاية		غير حائزين		الجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
الجموع	٣٦	٥٧,١	٢٧	٤٢,٩	٤	٦,٢	٣	٤,٥	١٠٠
الأولى	٢٨	٦٠,٣	٢٥	٣٩,٧	—	—	٢	٣,٠	١٠٠
الثانية	٧٤	٦٠,٣	٥٢	٣٩,٧	—	—	١	١,٣	١٠٠

(٤) توزيع أفراد الجموعتين حسب مساحة الحيازة الزراعية بالفدان للأسمرة :

المساحة	٢ -		٢ -		٤ -		٦ -		٧ -		١٠ +		الجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
الأولى	٣٠	٤٧,٦	١٥	٢٣,٨	٧	١١,٧	٥	٧,٩	٢	٣,١	٢	٣,١	١٠٠
الثانية	٣١	٤٩,١	١٤	٢٢,٦	٧	١١,٧	٥	٧,٩	٢	٣,١	٤	٦,٢	١٠٠
الجموع	٦١	٤٨,٥	٢٩	٢٣,١	١٤	١١,١	١٠	٧,٩	٤	٦,٥	٦	٩,٥	١٠٠

٥ - توزيع أفراد المجموعتين طبقاً لاجنابى الدخل السنوى بالتأرب :

المجموع		+ ٢٠٠		- ١٥٠		- ١٠٠		٥٠ -		٥٠ -		الدخل بالجنه	
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
١٠٠	٦٣	٥٧١	٣٦	٣٨١	٢٤	٣٢٢	٢	-	١٦٦	١	-	١٦٦	١
١٠٠	٦٣٠	١٦٦	١	٢٥٢	٢٢	٢٥٢	٢	٦٠٣	٣٨	٣١٧	٢٠	٣١٧	٢٠
١٠٠	١٢٦	٢٩٤	٣٧	٢٠٦	٢٦	٣١٦	٤	٢٠٣	٤٨	١٦٦	٢١	١٦٦	٢١

ويلاحظ من هذا الجدول ان فئات الدخل المرتفعة تضم اغلب افراد المجموعة الاولى نظرا لانهم قد التحقوا بوظائف في الحكومة والتقطاع العام ، وأنهم يتقاضون مرتبات شهرية منتظمة من اشتغالهم في تلك الوظائف . هذا بخلاف افراد المجموعة الثانية الذين يقع اغلبهم في فئات الدخل المنخفضة .

أهم نتائج الدراسة :

١ - ان التحاق الفلاحين - في حدود مجال الدراسة - بالخدمة العسكرية قد أكسبهم الخصائص التالية :

(أ) زيادة في الانفتاح على العالم خارج القرية ، كما يتمثل في كثرة التردد على المراكز الحضرية ، وتجاوز الصداقة لحدود القرية بل وحدود المركز والمحافظه ، وزيادة السلوك الاتصالي كما يتمثل في متابعة الاستماع الى البرامج الإذاعية ، ومشاهدة برامج التلفزيون ، والأفلام السينمائية ، والاطلاع على الصحف ، الى جانب زيادة الاتصال بالمؤسسات الرسمية على مختلف المستويات .

(ب) انخفاض نسبي في سمة القدرية ، وميل الى الاتجاه العقلاني في التفكير .

(ج) اعتداد بالرأى في مواجهة السلطة التقليدية المسيطرة في العائلة ، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بشئون العائلة .

(د) اتجاه نحو المكانة المكتسبة من المكانة الموروثة ، وتمثل لقيمة الأداء والانجاز أكثر من الانتماء العائلي .

(هـ) ميل الى السلوك الفردي أكثر من السلوك الجمعي .

(و) وعى الفلاح المجد بحقيقة اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال بمقارنته اياها باوضاع اجتماعية واقتصادية جديدة أتاحت له ظروف الخدمة العسكرية فرصة الاطلاع عليها .

(ز) ارتفاع في مستويات الطموح المهني والتعليمي والاجتماعي . ومن مظاهر ذلك :

١ - تغيير قيمة الأرض الزراعية ، وكذا مهنة الفلاحة في نظرا الفلاح

المجند . اذ لم يعد يرى فيها سبيلا لتحسين اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية على النحو المنشود .

٢ - تطلع الفلاح المجند الى تحقيق ذاته من خلال الاستغلال باعمال اخرى اكثر اشباعا ، غير مهنة الفلاحة .

٣ - تطلعه الى ان يشغل ابناءه في المستقبل وظائف مهنية عليا .

٤ - ادراكه لقيمة التعليم كما تتمثل في الاتجاه المؤيد لتعليم الابناء والبنات ، والتطلع الى وصولهم لاعلى مراتب التعليم .

٥ - تطلعه الى الوصول لمرکز اجتماعي مميز ، وسعيه في سبيل تحقيق هذه الغاية .

(ح) زيادة في التعاطف ، أي التصور الانفعالي لادوار الآخرين وتمثل هذه الادوار . ومن مظاهر ذلك :

١ - تمثل دور مأمور المركز .

٢ - التصور الشامل لمشكلات القرية .

٣ - التصور الواضح لاساليب حل هذه المشكلات .

(ط) اتساع النظرة للعالم . . ومن مظاهر ذلك :

١ - ادراك مقولتي المكان والزمان من منظور جديد .

٢ - زيادة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أي الالمام بالاحداث والقضايا المتصلة بهذه المجالات على مستويات مختلفة .

(ي) ميلا الى السلوك الرشيد اكثر من السلوك التقليدي . ومن مظاهر ذلك :

١ - اتباع الأساليب الحديثة في علاج الأمراض ، وعدم اللجوء إلى الوصفات التقليدية أو الخرافات .

٢ - اتباع الأساليب القانونية في حالات النزاع مع الغير .

(ك) قدرة على الاسهام بدور ملحوظ في ربط القرية بالعالم الخارجى .

(ل) قدرة على التأثير في العلاقات الاجتماعية على مستوى العائلة وعلى مستوى القرية ككل .

(م) تحسن في المظهر ، وتغير في لهجة الحديث .

٢ - لم تترك الخدمة العسكرية أثرا يذكر على بعض القيم العائلية لدى الفلاح المجند ، وذلك فيما يتعلق بالاتجاه المؤيد للزواج الداخلى ، والاستمرار داخل بيت العائلة بعد الزواج . اذ لم تكشف النتائج عن وجود فروق احصائية دالة بين المجندين وغيرهم حول هذه القيم .

٣ - ان الفلاحين المجندين قد احدثوا تأثيرا في القرية . ومن مظاهر ذلك :

(ا) ارتفاع اجور العمالة الزراعية نظرا لهجر معظمهم الاشتغال بالفلاحة ، وزيادة الطلب على هذه العمالة بالقرية .

(ب) تغير انماط استهلاك بعض انواع السلع الكماتية بالقرية ، نظرا للسيولة النقدية التى حدثت نتيجة لتقاضى كثير من المجندين مرتبات شهرية منتظمة من اعمالهم غير الزراعية بالجهات التابعة للقطاع العام .

(ج) تغير بعض العناصر الثقافية المادية .

(د) حدوث فائض عمالة ، او ما يمكن تسميته ببطالة هتمة في عدد من المرافق الموجودة بالمنطقة كالمدارسى والمساجد ، والوحدة

المجمعة نظرا لتعيين اعداد كبيرة من المجندين المسرحين للعمل
بهذه المرافق بشكل يزيد عن حاجتها ، مما أدى الى اهدار جانب
من القوى العاملة على حساب القرية .

٤ — ثمة علاقة ايجابية بين الانفتاح على العالم الخارجى وبين كل من :
الامام بالقراءة والكتابة ، والاستغلال خارج القرية بأعمال غير
الفلحة ، وزيادة الدخل .

٥ — ثمة علاقة ايجابية بين اتساع النظرة للعالم وبين كل من : الانفتاح
على العالم الخارجى ، والطبوح المرتفع ، والتعاطف ، والامام
بالقراءة والكتابة .

٦ — ثمة علاقة ايجابية بين كل من القدرية والقيمة الدينية .

٧ — ثمة علاقة سلبية بين القدرية وبين كل من : الطبوح المرتفع ،
والميل للتجديد ، والتعاطف ، والامام بالقراءة والكتابة ، والنظرة
المتسعة للعالم .

٨ — ثمة علاقة ايجابية بين الاتجاه المؤيد لتنظيم الأسرة ، بين الاستغلال
بأعمال غير زراعية ، والامام بالقراءة والكتابة .

٩ — ثمة علاقة ايجابية بين الاتجاه المعارض لتنظيم الأسرة ، وبين
الاستغلال بالعمل الزراعى ، والامية .

١٠ — ثمة وعى بقضية تنظيم الأسرة لدى افراد الدراسة . ولكن
محصلة هذا الوعى بالنسبة للغالبية منهم لا ترقى الى مستوى
السلوك الايجابى ازاء هذه القضية نظرا لاعتبارات معينة مثل :

(ا) النسق القيمى السائد فى القرية بشكل عام .

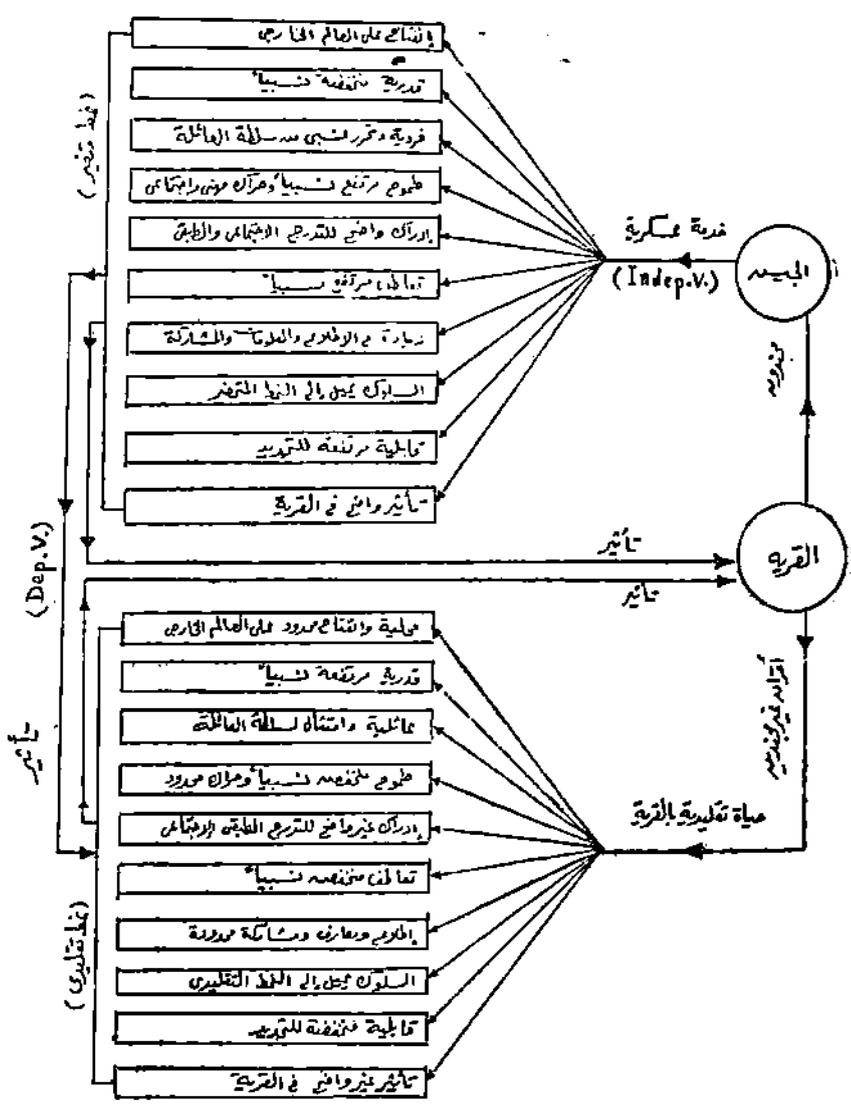
(ب) النظر للانجاب كقيمة اقتصادية كبرى .

(ج) التشريعات الصادرة عن بعض أجهزة الدولة لتنظيم العمل لصالحها — كوزارة الزراعة — تطيح بكل جهد يبذل في مجال تنظيم الأسرة بالقرية ، حتى انه يمكن القول — دون مغالاة — بأن هذه التشريعات تجبر الفلاحين على زيادة الانجاب .

١١ — ان تردد الفلاح على المراكز الحضرية لا يعتبر بالضرورة مظهرا من مظاهر انفتاحه على العالم الخارجى . اذ لا يصح اضافة تلك الصفة على ذلك المسلك الا فى ضوء الغاية من ورائه والظروف المحيطة به . فالريض الذى يتردد على المدينة مضطرا لأغراض العلاج يختلف عن يتردد عليها « للفسحة » وحب الاطلاع

١٢ — ان عقاية الفلاح لا تفتقر — كما يشارع عنه — الى الترشيد والحساب . فالأمر لا يتعلق بفروق تشريحية تحكم اختلاف أنماط التفكير بين الفلاح وغيره ، وانما يتعلق بالإطار المعرفى والخبرات المكتسبة التى يتوفر عليها الانسان فى بيئته — بالمعنى الواسع — التى يعيش فيها . وكم يتسم مسلك الفلاح فى كثير من المواقف المتصلة بعمله وشؤون حياته ، بالرشد والاتزان القائم على التبصر والفهم والحساب .

١٣ — ثمة تداخل وتشابك بين القيم فى القرية مجال الدراسة . مما يجعل عملية التخطيط للنهوض بها فى أى مجال من المجالات ، موهدة بالآخفاق لو تمت فى غياب من الوعى بتلك الحقيقة .



نموذج يوضح الآثار الإيجابية للزرة العسكرية
على ثقافة اللازم بقرينة مصغرة وعملية.

الدراسة الرابعة

التعليم والتغير الاجتماعى فى القرية المصرية (1)

تعريف بالدراسة :

الدراسة التى بين أيدنا تنتمى الى علم الاجتماع الريفى وذلك نظرا لاجرائها فى نطاق المجتمع القروى المصرى كما يتمثل فى اثنتين من قرى محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية هما قرية « كمر المصلحة » ، وقرية « كمر البتانون » . وقد قدمها صاحبها الى كلية الآداب - جامعة عين شمس لنيل درجة الماجستير فى علم الاجتماع ، وأجيزت الدراسة عام ١٩٧١ .

وتهدف الدراسة الى محاولة قياس التغير الاجتماعى الناتج عن اتاحة فرص التعليم فى القرية المصرية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية لقرتين تتميز احدهما - وهى قرية كمر المصلحة - بزيادة درجة الاتاحة من الفرص التعليمية ، وذلك كما يبدو فى زيادة عدد الأفراد المتعلمين ، وكفاية المؤسسات التعليمية المتنوعة فيها ، بينما تفتقر الأخرى - وهى قرية كمر البتانون - الى وجود مثل هذه الدرجة من الاتاحة . وقد ركزت الدراسة على موضوعين أساسيين تحاول من خلالهما إبراز درجة التغير فى كل من القريتين ، وهما : **الانفتاح على العالم الخارجى** (كما يتمثل فى خروج المبحوث من القرية ، وسماع الاذاعات المحلية والاجنبية ، وقراءة الصحف ، وكمية المعلومات العامة التى لديه) ، و**الاتجاهات** (كما تتمثل فى الاتجاه نحو تنظيم الأسرة ، والادخار ، وتعليم الفتاة وخروج المرأة للعمل ، والاتجاه نحو المتعلمين كقيادة ممثلة ومعبرة عن القرية) . أى ان هناك هدفين تسعى الدراسة لى تحقيقهما ، وهما :

(1) سالم عبد العزيز محمد ، « اثر اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى فى القرية المصرية » ، رسالة ماجستير فى علم الاجتماع غير منشورة) ، تحت اشراف الدكتور عبدالحميد لطفى ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧١ .

(أ) التعرف على اثر اتاحة فرص التعليم في درجة الانفتاح على العالم الخارجى .

(ب) التعرف على اثر اتاحة فرص التعليم على تغيير الاتجاهات .
وذلك من خلال العناصر المشار اليها قبل قليل .

أى أن الدراسة يحكمها نموذجا تصوريا مؤداه أن اتاحة فرص التعليم فى القرية المصرية يستتبعها زيادة فى انفتاح ابناء هذه القرية على العالم الخارجى ، فضلا عن أن اتجاهاتهم نحو بعض الموضوعات تتسم بالتغير حيث تتميز بالعصرية . فى حين أن قلة فرص التعليم بالقرية يستتبعه تله فى الانفتاح على العالم الخارجى الى جانب اتسام الاتجاهات لدى ابناء القرية بالسمة التقليدية .

أهمية الدراسة ومبررات اختيار الباحث اوضوعها

استشعر الباحث أهمية موضوع دراسته التى بين ايدينا كما تبدو فى العوامل التالية :

(أ) أهمية اتاحة فرص التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة على مستوى القرية المصرية التى تمثل ثلثى السكان ، والتى تعاني من مشكلات عديدة فى مقدمتها الأمية كظاهرة عامة وشائعة سواء بين الذكور أو الاناث ، وتمثل تحديا أساسيا أمام تنمية وتغيير المجتمع فى صورته الكلية .

(ب) حاجة المجتمع الريفى الى البحوث والدراسات العلمية المتعمقة فيما يتعلق بتنميته اجتماعيا واقتصاديا ، واتصال هذه البحوث بالمشكلات الأساسية والملحة التى يعانى منها ، والتى تقف حائلا أمام تنميته وتغييره .

(ج) عدم وجود دراسات تركز على الآثار التى تحدثها اتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعى ، وبخاصة على مستوى التريبة

المصرية ، وانما جاء الحديث عن هذه الآثار ضمنا في دراسات .
عديدة أجريت على المجتمعات القروية ، سواء على المستوى
المحلى أو الأجنبى .

المنطق النظرى للدراسة

لقد أفاد الباحث من التراث السوسولوجى فيما يتعلق بنظريات التغير
الاجتماعى واتخذ منها اطارا مرجعيا موجها لدراسته ، فعرض للنظرية
التطورية ، ونظرية التخلف الثقافى ، والنظرية التتابعية المعاصرة . كما وقف من
خلال هذه النظريات على عوامل التغير الاجتماعى ، التى تشتمل على
جوانب بيئية جغرافية ، وديموجرافية ، وتكنولوجية ، واقتصادية ، وتعليمية
وايديولوجية . كما قدم عرضا للمفاهيم الاساسية فى دراسة مفهوم
التعليم ، وتطوره ، وتكامل اسسه ، الى جانب تناوله لمفهوم الاتجاه ،
وكذلك مفهوم الانفتاح على العالم الخارجى ، وعلاقة هذه المفاهيم ببعضها
البعض .

وقد أدرك الباحث أن علماء الاجتماع لم يختلفوا — على مستوى الفكر
النظرى — فيما بينهم على التغير الاجتماعى كحقيقة فى حد ذاته ، فهذا امر
متفق عليه ، وانما جاء اختلافهم حول تفسير طبيعة التغير ومسبباته .
فمنهم من يرجع السبب الاساسى للتغير الاجتماعى الى العوامل التكنولوجية ،
ومنهم من يركز على العوامل الاقتصادية باعتبارها البناء الاساسى والمحور
الجوهري فى عملية التغير والتنمية . كما ارجع فريق ثالث من العلماء
السبب فى تغير المجتمعات وانتقالها — من مرحلة الانغلاق والتقليدية الى
مرحلة الانفتاح والعصرية — الى الاتصال الثقافى . لذا فانه أفاد من بعض
الدراسات التى أجريت فى مجتمعات قروية فى بلدان مختلفة ومنها :

١ — دراسة دوى Dube لقرية شاميريت Shamirpet فى الهند .

٢ — دراسة جون امبرى J. Embree لقرية سويما مورا Suye Mura .
فى اليابان .

٣ — دراسة محمد عاطف غيث لقريه التيطون بمحافظة الدقهلية في مصر .

٤ — دراسة حامد عمار لقريه سلوا بمحافظة أسوان في مصر كذلك .

فروض الدراسة :

تتضمن الدراسة فرضين أساسيين هما :

الفرض الأول :

هناك ارتباط طردى وإيجابى بين إتاحة فرص التعليم ، والانتفايح على العالم الخارجى ، من خلال خروج الباحثين الى مجتمعات حضرية مجاورة وقراعتهم واطلاعهم على الجرائد اليومية ، وسماعهم للبرامج الإذاعية ، وزيادة كمية معلوماتهم عن مجتمعهم الذى يعيشون فيه والمجتمعات الخارجية التى تحيط بهم وتتأثر بهم وتؤثر فيهم .

الفرض الثانى :

هناك علاقة طردية بين إتاحة فرص التعليم ، وتغير الإتجاهات .
والدراسة التى بين أيدينا تثير عديداً من التساؤلات على النحو التالى :

١ — هل يسير التغير الاجتماعى بنفس السرعة ، وفى نفس الإتجاه فى مجتمعين أحدهما يملك نسبة عالية من المتعلمين ، ويتمتع بوجود مؤسسات تعليمية متنوعة ، والآخر لا يملك ذلك ؟

٢ — هل يبقى المجتمع الأكثر تعليماً ، أكثر تقليدياً فى سلوك أفرادهِ ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، أم أن إتاحة فرص التعليم تنقل المجتمع من السمة التقليدية إلى السمات العصرية ؟

٣ — هل سيخرج أفراد المجتمع من عزلتهم التقليدية ، سواء من حيث المكان أو من حيث طبيعة الأفكار ، ومقدار المعلومات التى لديهم — إلى

مجتمعات أخرى تتيح لهم معرفة نماذج ثقافية جديدة ، وتكوين علاقات اجتماعية ذات طبيعة أكثر انفتاحا ؟

٤ — هل سنشابه الظواهر الاجتماعية في كلا المجتمعين ؟ أى هل تمارس العادات والتقاليد سيطرة والزاما على الأفراد ، أم أنها لا تمارس أى ضغط ، بل نجد أفراد المجتمع يتصرفون بحرية ، ويتميزون بالتجديد في حياتهم من خلال تغيير الاتجاهات التى لم تعد تتناسب مع طبيعة ووظيفة البناء الاجتماعى الجديد والمطور ؟

٥ — هل اتاحة فرص التعليم أمام أبناء القرية تؤثر في اتجاهاتهم نحو تنظيم الأسرة ، والادخار ، وتعليم الفتاة ، وخروج المرأة الى ميدان العمل ؟

٦ — اذا افترضنا أمية رب الأسرة ، وعدم اتاحة فرص التعليم أمامه ، فهل يؤثر أبناءه المتعلمون في اكسابه افكارا ومعلومات جديدة ؟ وهل يستطيعون تعديل سلوكه واتجاهاته أم يحدث عكس ذلك ؟

٧ — هل هناك علاقة بين حالة المبحوث المهنية ، واجمالى دخله ، وبين الانفتاح على العالم الخارجى ، وتبنى وتقبل الاتجاهات ؟

٨ — هل تؤثر اتاحة فرص التعليم في طريقة اختيارهم للقيادة التى تعبر عن رأيهم في المواقف المختلفة ؟ وهل يلجأون الى القيادة التقليدية ، أم يختارون القادة المتعلمة ؟

اقسام الدراسة

تحاول الدراسة الاجابة على تلك التساؤلات من خلال تقسيمها الى بابين يتضمنان ثمانية فصول . فنتناول الباب الاول الأسس النظرية لكل من « اتاحة فرص التعليم » ، و « التغيير الاجتماعى » . وينقسم الى اربعة فصول .

— يعرض الاول منها للأسس النظرية للدراسة ، فيتناول بالعرض والتحليل مقدمة عامة عن مفهوم التعليم ، وتكامل أسسه ، وفلسفته ،

وعلاقته الوثيقة بالتربية ، ومدى اسهام كل من علم الاجتماع وعلم النفس ،
والأنثروبولوجيا ، وعلم الاقتصاد في تطوير مفهوم التعليم كاستثمار لرأس
المال البشرى له عائداً ملموس تماماً مثل العائد من العمليات الانتاجية
ثم يعرض الفصل بعد ذلك نظريات التغير الاجتماعى ، كالنظرية التطورية ،
ونظرية التخلف الثقافى ، والنظرية التتابعية المعاصرة . ثم يتناول بالعرض
مفهوم التعليم والتغير الاجتماعى وأسسها النظرية بهدف الخروج بتعريفه
اجرائى لكل منهما .. ثم اختتم هذا الفصل بعرض لاهم عوامل التغير
الاجتماعى ، وطرق قياسه .

— ويناقش الفصل الثانى اثر التعليم على التغير الاجتماعى ، حيث
ينقسم الى ثلاثة مباحث يتناول الاول منها اثر التعليم على الانفتاح على
العالم الخارجى ، ويتناول الثانى الأثر الذى يحدثه التعليم فى تبنى وتقبل
الاتجاهات ، وأخيراً يتناول المبحث الثالث اثر التعليم فى القيادة .

— ويخصص الفصل الثالث لدراسة التغير الاجتماعى فى المجتمعات
القروية ، وفيه يعرض الباحث بالمناقشة والتحليل اربعاً من الدراسات التى
أجريت فى المجتمعات القروية والشديدة الصلة بموضوع دراسته ، وهى
دراسة « دوى » لقرية « شاميريت » الهندية ، ودراسة « جون امبرى »
القرية « سويامورا » اليابانية ، ثم دراسة « عاطف غيث » لقرية القيطون ،
ودراسة « حامد عمار » لقرية « سلوا » واختتم الباحث هذا الفصل
بعرض أوجه الاختلاف والتشابه بين كل من هذه الدراسات الأربع وبين
دراسته سواء من حيث المجال الذى أجريت فيه ، أو المنهج الذى اتبعته ،
أو المتغيرات التى تناولتها .

— أما الفصل الرابع والأخير من هذا الباب فيعرض النظام التعليمى
فى مصر محللاً لاتجاهاته ، ومؤسساته ، وتطور انظمتها فى القرية المصرية ،
ويركز الباحث فى عرضه على مرحلة أساسية من اهم مراحل السلم التعليمى
— فى رأيه — وهى مرحلة التعليم الإلزامى فى القرية المصرية. وقد قسم الباحث
هذا العرض تاريخياً الى اربع مراحل : تبدأ بالتعليم منذ ما قبل ظهور
الاسلام حتى نهاية القرن الثامن ، ثم محمد على والنهضة التعليمية ،
تتناول النقطة الثالثة التعليم والاحتلال البريطانى ، وأخيراً التعليم وثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ متتبعا تطوره .

ويذهب الباحث الى ان اهمية هذا الفصل تبعد من انه حلقة وصل وتنقطة التقاء بين جانبي الدراسة النظرى والميدانى ، باعتبار ان الدراسة تركز على الأثر الذى يحدثه التعليم فى التغير الاجتماعى فى القرية المصرية ، فكان لابد من أن يفرد للنظام التعليمى فصلا مستقلا لمعرفة الأسباب التى أدت الى تخلف القرية تعليميا ، وراء تقدم المدينة وتحضرها .

— ويمثل الفصل الخامس بالنسبة للدراسة مدخلا للجانب الميدانى فيها ، وفيه يضع الباحث خطة الدراسة الميدانية ، وأجراءاتها ، حيث تم تقييم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، يعرض الأول منها لنظرة عامة على مجتمع الدراسة متضمنا موقع القرية جغرافيا وتاريخيا — قريتي كفر المصلحة ، وكفر البتانون — ومظاهرها العمرانية . ويختتم هذا المبحث بعرض بيانات احصائية عن اعداد ونسب المتعلمين والاميين فى كل من القريتين من عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩٦٦ أما المبحث الثانى فيفرد الباحث لعرض أهداف دراسته ، وتحديد مشكلة بحثه ، والتساؤلات التى تثيرها الدراسة ، ثم صياغة فروضها الأساسية . وأما المبحث الثالث فيتناول الاجراءات التى اتبعتها الدراسة ، والاداة التى استخدمتها ، ثم مجالها الجغرافى والبشرى ، وكيفية اختيار العينة وحجمها وخصائصها ، ثم خطة التحليل الاحصائى .

— أما الفصلين السادس والسابع فقد خصصهما الباحث لمناقشة فرضى الدراسة ، فعرض فى فيها — على التوالى — للانفتاح على العالم الخارجى ، والاتجاهات .

— أما الفصل الثامن والآخر فقد أفرده الباحث لعرض نتائج دراسته ومناقشتها .

ويمكن أن نتناول اقسام الدراسة بقدر من التفصيل وذلك على النحو التالى :

(١) فى عرض الباحث لمفهوم التعليم وتطوره وتكامل أسسه ، نجده يسوق عددا من التعريفات لهذا المفهوم كما وردت فى التراث

الفكرى الانسانى على يد انفلاسفة — كأفلاطون ، وأرسطو ، وكانط — والعلماء — كجون ستيورات مل ، ودور كايم — ثم ينتهى الى تعريف اجرائى يتبناه فى دراسته ، فيوضح أنه يقصد بكلمة « التعليم » المعنى الانجليزى (Education) بشكلة المحدد وليس التربة بمعناها الواسع الشامل ، والتي تحوى التعليم كعميق من أعماقها . ويعنى التعليم « تلك العملية التى تكسب الفرد المعرفة ، وتنمى فيه القدرات والاستعدادات ، ويحدث ذلك عن طريق محورين : الأول مباشر ويهدف الى مساعدة الفرد لى يصبح عضوا أكثر توافقا مع المجتمع ، وذلك هدف تتولاه المؤسسات التعليمية المتخصصة والمخصصة لذلك . بينما يهدف المحور الثانى غير المباشر الى منح الأفراد الفرص وتزويدهم بالوسائل التى تمكنهم من زيادة انفتاح آفاقهم ، لى يكونوا أكثر تفاعلا ونتاجية فى المجتمع ، الذى يعيشون فيه من خلال وسائل الاتصال الجمعى ، والمؤسسات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والتربوية المتاحة أمام أفراد المجتمع . اى أن التعليم هو تهيئة الأفراد من خلال هذين المحورين لمساعدتهم على تخير مجتمعهم بنائيا ووظيفيا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف فى نهاية الأمر الى اسمرارية وتقدم المجتمع » .

(ب) فى تناول الباحث لمفهوم التعليم اثنار الى بعض المراجع التى تتناول موضوعات مثل اقتصاديات التعليم ، وتكلفة التعليم ، والتعليم وقوة العمل ، والتعليم والموارد البشرية ، والتعليم والنمو الاقتصادى . ومن هذا المراجع ما يلى :

- Charles S. Benson; Perspectives on the Economics of Education, Houghton, N.Y., 1961.
- H. A. Halsey (ed.); Education, Economy and Society, The Free Press, Glencoe, 1961.
- Paul R. Hanna; Education, an Instrument of National Goals, McGraw Hill, London, 1962.
- Seymour E. Harris; How Shall We pay for Education approaches to the Economics of Education, Harper & Bros, N.Y., 1949.
- Theodor W. Schultz; Economic value of Education, Columbia University, N.Y., 1963.

(ج) في تناوله لنظريات التغير الاجتماعى التى سبق الإشارة إليها ،
ينتهى الباحث الى ما يلى :

١ - أن التغير الاجتماعى سمة أساسية من سمات المجتمع فى
الماضى والحاضر ، وأنه لا يوجد مجتمع من المجتمعات يبقى ساكنا دون تغير .

٢ - أن التغير قد يكون شاملا لكل قطاعات المجتمع ، وقد يحدث
فى قطاع واحد فقط ، وتبقى بقية القطاعات فى حالة ثبات أو بطء نسبي .

٣ - يكون التغير أسرع فى درجته ومحتواه فى جانب الثقافة المادية
والتكنولوجية ، بينما يكون أبطأ نسبيا فيما يمس القيم والعادات والتقاليد
والاتجاهات أى مظاهر الثقافة اللا مادية .

٤ - أن هناك نوعين من التغيرات : أحدهما يسمى بالتغير البنائى ،
والآخر يسمى بالتغير الوظيفى ، وأن الأول يصيب الهياكل والبنىات
الاجتماعية ، بينما الآخر يحدث فى وظيفة تلك الهياكل والبنىات .

٥ - أن كلمة تغير لاتعنى أساسا التقدم ، وإنما تعنى التبدل والتحول
من وضع الى وضع ، وقد يكون هذا انحرافا عن المسار الذى رسمه المجتمع
لنفسه ، وقد يكون عكس ذلك . أى أن كلمة التغير لاشير أساسا الى
التقدم ، بل تعنى التخلف والتدهور .

٦ - أن التغيرات المعاصرة أسرع فى درجتها ومضمونها ومحتواها من
تلك التغيرات التى حدثت فى العصور القديمة ، وذلك يرجع أساسا الى
الثورة الصناعية وما أحدثته من تطوير وتعديل فى تكنولوجيا المادة ، ووسائل
الاتصال ، وتقارب المجتمعات ، وانتشار الثقافات .

٧ - تنقسم المجتمعات من حيث درجة تغيرها الى قسمين :

- **مجتمعات تقليدية** : وهى تلك التى لاتقبل الأنماط التكنولوجية
أو الثقافية بسهولة ويسر ، وذلك لأن هذه المجتمعات تسود فيها النزعة

المحافظة ، وتسيطر على أفرادها العادات والتقاليد بحيث تمارس عليهم
ضغطا والزاما في قبولهم أو عدم قبولهم لتلك الأنماط التكنولوجية .

— **مجتمعات متغيرة** : وهى تلك التى تتقبل الجديد من الأنماط
التكنولوجية أو الثقافية بسهولة ، وتتفاعل معها وتأخذ منها بما يتناسب
مع حضاراتها وثقافتاتها ، ونجد أن العادات والتقاليد لا تمارس ضغطا
على الأفراد فى قبول الجديد .

٨ — تختلف نتائج التغير الاجتماعى باختلاف طبيعة وظروف كل
مجتمع ، وهذا لا يمنع من القول بأن التغير الاجتماعى عبارة عن سلسلة متصلة
الحلقات ، وأن أى تغير يحدث فى أى بقعة من العالم مهما كان ضئيلا يمكن
ربطه بالتغيرات الأخرى التى تحدث فى العالم ككل ، وأننا وإن كنا نشاهد
سرعة التغيرات فى هذا العصر فهذا لا يعنى أنه لم تكن هناك تغيرات فى العصور
السابقة ، ولكن يمكن اعتبارها تراثا تركيا ثقافيا لما يأتى بعد ذلك من تغيرات .

٩ — تنقسم عوامل التغير الى قسمين :

— عوامل ارادية ، ترجع التغير الاجتماعى الى تحكم الانسان فى
التغيرات العديدة التى توجد فى المجتمع بهدف السيطرة عليها لاجتبات
التغيرات من خلال الوسائل التكنولوجية ومعرفة ماهية هذه التغيرات .
ومن هذه العوامل : التقدم التكنولوجى ، والعوامل الاقتصادية .

— **عوامل لا ارادية** ، ترجع التغير الذى يحدث فى المجتمع الى عوامل
ثقافية لا يظهر فيها التدخل الادارى واضحا . أما لأن الانسان لا يستطيع
التحكم فيها لعدم معرفة ماهيتها ، واما لأنه يعرفها ولكنه لا يعرف الوسائل
أو المعرفة التى تمكنه من السيطرة عليها . وتتبل تلك العوامل فى التغيرات
الجغرافية ، والديموجرافية . غير أن الانسان استطاع أن يسيطر على تلك
العوامل — وبخاصة الديموجرافية — بالاستعانة بالامكانيات العلمية
والتكنولوجية .

كما أن عملية التغير تسهم فيها عوامل جغرافية ، وديموجرافية ،
وتكنولوجية ، واقتصادية وتعليمية ، وايدولوجية .

(د) في عرضه لمفهوم الانفتاح على العالم الخارجى يشير الباحث الى بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع (والى سبق أن عرض لها محمود عودة في دراسته عن أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى) مثل دراسة أيفريت روجرز Rogers في خمس من قرى كولومبيا بهدف الوقوف على العلاقة بين التعرض لوسائل الاتصال الجمعى وبين التحضر Urbanization ، ودراسة إبراهيم أبو لغد في ست قرى بمحافظة المنوفية في مصر عن دور وسائل الاتصال الجمعى في حياة القرية المصرية ، ودراسة هيرابيايش Hirabayushi وفتح الله الخطيب في ست قرى بمحافظة المنوفية في مصر عن الوعى الاجتماعى وعلاقته بوسائل الاتصال ، فضلا عن دراسة محمود عودة عن أنماط الاتصال والتغير الاجتماعى في احدى قرى محافظة الغربية (المنشورة في كتاب بعنوان أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١) .

وينتهى الباحث في هذا الصعيد من خلال ما تتضمنه هذه الدراسات الى ان التعليم يلعب دورا أساسيا في زيادة انفتاح افراد المجتمع على العالم الخارجى ، وذلك من خلال وسائل الاتصال الجمعى . ومن الدلائل التفسيرية الهامة التى كشفت عنها الدراسات الخاصة بموضوع الاتصال في المجتمعات القروية واثرها في التغير الاجتماعى ، أن القروى بعد انتشار التعليم وزيادة انتشار وسائل الاتصال الجمعى لم يعد مستغرقا في شئون تربيته فقط ، وانما أصبح مشاركا بدرجة أكثر وضوحا في المسائل القومية والعالمية التى أصبحت تؤثر تأثيرا واضحا في مجتمعه المحلى والمحدود ، نظرا لأن هذه العملية لا تتوقف عند حد الانفتاح النظرى فقط ، ولكن هناك ما هو أهم من ذلك ، لأنه نتيجة لذلك الانفتاح يحدث التغير الحقيقى معبرا عن نفسه في امتصاص للقيم والنماذج الثقافية ، والاتجاهات الموجودة في المجتمعات الخارجية التى تتناسب مع طبيعة المجتمع المنقولة اليه ، وهذا يتوقف أساسا على درجة تعليم افراد المجتمع الذين سيأخذون ما يناسب مجتمعهم ، ويرفضون كل ما من شأنه اعاقه نمو المجتمع وتقدمه .

كما انتهى الباحث أيضا الى ان هناك علاقة طردية وإيجابية بين

التعليم وتغيير الاتجاهات حيث أن التعليم يساعد في عملية الأفكار الجديدة واستخدام الأساليب الحديثة في الأمور الزراعية وغيرها .

الاجراءات المنهجية للدراسة

— مجالات الدراسة :

(١) المجال الجغرافى :

اجريت الدراسة فى قريتين من قري محافظة المنوفية هما « كفر المصلحة » ، « وكفر البنانون » . وعلى نحو ما اثرننا فيما سبق فان القرية الاولى تمثل القرية التى توفر لها قدر اكبر من غرض التعليم ، أما القرية الثانية فلم يتوفر لها هذا القدر وفيما يلى بعض البيانات عن القريتين :

— قرية كفر المصلحة :

من توابع ناحية المصلحة احدى قري مركز شبين الكوم القديمة ، وتقع بين غربى بحر شبين الكوم بنحو كيلو متر ، وفى الجنوب الشرقى لشبين الكوم ، وفى الجنوب الغربى لقرية ميت خلف بنحو نصف كيلو متر . وبها جامع قديم بمنارة ، وزاوية الشيخ حسن المصلى ، وقد دفن عام ١٢٩٥ هـ . ويذكر الجبرتى انه ينسب اليها المعمر الضير الشيخ محمد المصلى الشافعى . ومن أبنائها الاعلام عبد العزيز باشا فهمى ، وشقيقة المرحوم عبد الرحمن عمر وزير الصحة السابق الذى مصر المستشفيات من الأطباء الأجانب ، وغيرها من أمثال حشمت باشا ، والشيخ يوسف المصلى . ويتميز الطابع العمرانى لهذه القرية بأنه قريب من الطابع الحضرى ، حيث تكثر الفيلات المحاطة بالأسوار الحديدية والأشجار والحدائق كما تكثر المساكن المبنية من الاسمنت المسلح . ومن اللافت للنظر أن أصحاب الفيلات يعلقون على أبوابها لافتات نحاسية تحمل أسماءهم أسوة بما هو متبع فى المدن . وإلى جانب ذلك توجد المنازل التقليدية المبنية من الطين المخلوط بالقش والتبن ، والتي تلتصق ببعضها البعض حيث لاتوجد بينها فواصل .

ويوجد بالقرية عدد من المحلات التجارية الحرفية . كمحل للموبيليات ، ومحل للنجارة ، ومحلات حلاقة للرجال ، واكشاك لبيع السجاير والخردوات ، ويلاحظ استخدام أبناء القرية للوسائل الحديثة كالدراجات البخارية ، وأجهزة التليفزيون ، الى جانب أن هناك تليفزيون عام (في نادي عبد العزيز باشا فهمى) ، كما تستخدم أجهزة البوتاجاز ، ولكن ليس معنى ذلك أن أهل القرية قد استغنوا عن الفرن التقليدى ، فانه مازال يعتمد عليه اعتمادا أساسيا . والقرية قد دخلها التيار الكهربائى .

وتتصف قرية كفر المصلحة بزيادة عدد متعلميها ، وزيادة نسبة التعليم حيث تبلغ ٩٥ ٪ ، ويذهب الباحث الى أن القدوة الطيبة والتنافس المحدود كانا من العوامل التى أدت الى ارتفاع نسبة لتعليم فى القرية . فقد كان فى طليعة من أنجبتهم القرية شخصيتان عظيمتان هما : أحمد حشمت الذى عمل وزيرا للمعارف فترة طويلة ، وعبد العزيز فهمى الذى عمل وزيرا للمعدل ورئيسا لمحكمة النقض والإبرام ، كما كان أحد زعماء ثورة ١٩١٩ . فكان كلامها خير قدوة فى نهضة القرية تعليميا ، ولهما الأثر العظيم فى حسن التوجيه . وقد أخذ القرويون فى القرية بعد ذلك يتسابقون ويتنافسون فى ميدان التعليم بالرغم من الفقر وقلة زمام الأرض الزراعية ، حتى وصلت نسبة التعليم فيها أعلى من أى نسبة فى أى قرية أخرى .

ومن العوامل التى ساعدت على ارتفاع نسبة التعليم بالقرية أيضا ، « جمعية المساعى المشكورة » فقد أتاحت تلك الجمعية فرصة عظيمة لتعليم الكثيرين من أبنائها بالمجان فى مدرستها الابتدائية والثانوية بشعبين الكوم بل ان فضل جمعية المساعى تجاوز هذا الحد ، فقد أرسلت بعوثا داخلية على نفقتها الى مدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ليعودوا مدرسين بمدارسها بعد حصولهم على أجازة التدريس ، وكان من أعضاء تلك البعوث عدد كبير من طلاب كفر المصلحة .

ويقوم أغلب اهالى القرية بأعمال أخرى غير الزراعة حيث يعملون بالوظائف الكتابية والإدارية المختلفة ، ومن فى حيازته قطعة من الأرض يعتمد فى زراعتها على عمال زراعيين من خارج القرية . وتتميز كفر المصلحة بأن سلطة العمدة قد تقلصت وانتقلت الى لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى نظرا لان معظم أعضاء هذه اللجنة من المتعلمين ، وقد نجح المتعلمون من أبناء

القرية في انشاء مركز لتنظيم الأسرة عام ١٩٦٨ ، ومركز لرعاية الشباب عام ١٩٦٧ .

— كفر البنانون :

تبعد عن شيين الكوم بمسافة ستة كيلو مترات ، ولا توجد مواصلات مباشرة بينها وبين شيين الكوم حيث أن الطريق المؤدى اليها غير ممهد . والطابع العمرانى للقرية للقرية يقسم بالسمة التقليدية ، فكل المباني السكنية متشابهة ومتلاصقة . والبيوت مبنية من الطين المضروب في القش ، ولا يوجد بالقرية بيت مبنى بالسلح كما أن القرية ليس بها أى سمة من سمات الحضرية .

(ب) المجال البشرى : المبحوثين من أبناء القريتين .

— عينة الدراسة :

قام الباحث باختيار عينة من ارباب الأسر في القريتين تمثل ١٠٪ من مجموع سكان كل قرية طبقا لتعداد عام ١٩٦٦ الذى أجرى بالعينة . وقد تم اختيار أفراد عينة كفر المصلحة ٩٠ فردا ، كما بلغ عدد أفراد عينة القرية الثانية ٥٧ رب أسرة ، غير أنه قد استبعد ٤ استثمارات من أفراد عينة القرية الأولى ، فيكون مجموع عدد أفراد العينة من القريتين ١٤٣ رب أسرة .

خصائص العينة :

١ - توزيع أفراد العينة حسب فئات السن :

الجملة	- ٦٠		- ٥٠		- ٤٠		- ٣٠		- ٢٥		السن
	%	عدد									
١٠٠	٢٤٤٤	٢١	٣٠٢	٢٦	٢٩٠	٢٥	١٥٥	١٣	١٠١	١	القرية
١٠٠	٢٢٨	١٣	٢٦٣	١٥	٢٦٢	١٥	١٩٣	١١	٥٢	٣	كفر المصلحة
١٠٠	٢٣٧	٣٤	٢٨٦	٤١	٢٧٩	٤٠	١٦٧	٢٤	٢٨	٤	كفر البناتون
											الجملة

ويلاحظ من خلال هذا الجدول ان سمات العينة تعبر الى الفئات العمرية الكبيرة ، كما تتفاعل الفئات العمرية الصغيرة وذلك نظرا لاختلاف أفراد العينة من ارباب الأسر .

٢ - توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزراعية :

جميع أفراد العينة في الترتيبين من المتزوجين أى بنسبة ١٠٠٪ .

٣ توزيع أفراد العينة حسب عدد الزوجات :

جميع أفراد العينة في الترتيبين متزوجون بوحدة فقط أى بنسبة ١٠٠٪

توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية :

الإجمالي	جامعي		أعلى من المتوسط		متوسط		أقل من المتوسط		يقرأ ويكتب		أبى		التعليم
	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	
١٠٠	٤	٤	١	٥٨	١	٢١	١١	١٠	٢٣	٢٠	١٩	كفر المصليحة	
١٠٠	٨٦	١	١٠١	٥	٣٦	٢١	١١٦	١٠	٢٣	٢٠	١٩	كفر المصليحة	
١٠٠	٥٧	١	—	—	٥٢	٣	١٧	١	٢٩	١٧	٢٣	كفر البنانون	
١٠٠	١٤٢	١	٥٨	٥	٢٣	٢٤	٧٦	١١	٢٥	٢٧	٢٨	المجموع	

يتضح من هذا الجدول أن نسبة التلاميذ تزيد في قرية كفر المصليحة عنها في قرية كفر البنانون .

٥ - توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية :

٥ أعمال كتابية		٤ أعمال إدارية		٣ مهن علمية		٢ غير ميين		المهنة ١
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
١٦٢	١٤	١٢٧	١١	٦٩	٦	-	-	القرية
١٧	١	١٧	١	-	١	١٧	١	كفر المصلحة
١٠٤	١٥	٨٣	١٢	٤٢	٦	١٧	١	كفر البنانون
								المجموع

١١ الاجمالي		١٠ بالمعاش		٩ عمال		٨ مستفلون بالزراعة		٧ مستفلون بالتجارة		٦ افراد توات مسلحة وشرطة	
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
١٠٠	٨٦	١٣٩	١٢	٢٤٤	٢١	١٦٢	٥٢	٦٩	٦	٢٣	٢
١٠٠	٥٧	٧	٤	٧٤	٤	٦٦٢	٣٨	٥٢	٣	٨٧	٥
	١٤٣	١١١	١٦	١٧٤	٢٥	٣٦٣	٥٢	٦٢	٩	٤٩	٧

يتضح من هذا الجدول أن غالبية أفراد كفر المصلحة يمارسون أعمالاً غير زراعية . أما بالنسبة لقرية كفر البنانون فإن العكس هو الصحيح .

٦ - توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية للزوجة :

الاجمالي	جامعي		اعلى من الثوثة ^١		متوسط		اقل من متوسط		تترا وتكب		امية		القرية التعليم
	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
١٠٠	٨٦	١٦١	—	—	٦٦٩	٦	٢٥٤	٣	٤٠٠٧	٢٥	٤٧٥٦	٤١	كفر الصليحة
١٠	٥٧	—	—	—	—	—	—	—	٥٦٢	٢	٩٤٧٧	٥٤	كفر البنانون
١٠٠	١٤٣	١٦١	—	—	٤٦٢	٦	٢٦١	٢	٢٦٥٥	٢٦٤	٦٢٤	٩٥	الجموع

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الزوجات المتعلقات في قرية كفر الصليحة اعلى منها في كفر البنانون .

٧ - توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد (فكوراً واناثاً) :

عدد الأولاد		عدد الأولاد				
		٥ +	٣	٢	١	
القرية	%	٤	٤	٤	٤	٤
	١٠٠	٦٢,٨	١٥,٦	٨,٢	١١,٦	٢,٣
كفر المصلحة	%	٤	١٣	٧	١٠	٢
	١٠٠	٥٧	٢١,٢	٢٢,٨	١٧,٦	٢,٢
كفر البتانون	%	٤	٢٥	٢٠	١١	٢
	١٠٠	١٤,٣	١٧,٥	١٤,٣	٧,٧	٢,٢

يبدو من هذا الجدول انه لا توجد فروق احصائية ذات دلالة بين أفراد العينة في القريةين فيما يتصل بعدد الإبناء من الذكور والاثاث .

٨ - توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء المتعلمين :

الاجمالي	متوسط		+		٤	٣	٢	٢	١	عدد التلمين
	%	ع	%	ع						
١٠٠	٨٦	—	٥٤٫٧	٤٧	١٦٫٣	١٠	١٥٫١	٢٫٢	٢٦٢	كفر البتانون
١٠٠	٥٧	٢١٫٦	٨٫٨	٥	٧٫٥	٤	٢٢٫٨	١٣	٢٢٨	كفر المصيلة
١٠٠	١٤٣	١٢٫٦	٣٦٫٤	٥٢	١٢٫٦	١٤	١٨٫٢	٢٦	١٠٫٥	الجموع

يوضح هذا الجدول توزيع الأبناء (ذكورا وإناثا) المتعلمين وذلك في مختلف المراحل التعليمية . ويتضح من هذا الجدول أن فرص التعليم متاحة للقرية الأولى ، ولكنها ليست بنفس الدر في القرية الثانية .

٩ - توزيع أفراد العينة حسب ملكية الأرض الزراعية :

المساحة بالفدان	غير مدين		أقل من فدان		١ -		٢ -		٤ -		الإجمالي
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	
القرية	٤	%	٤	%	٤	%	٤	%	٤	%	٤
كفر الصيلحة	٤١	٤٧,٦	١٤	١٦,٢	٢٠	٢٣,٢	٨	٩,٣	٢	٢,٤	٨٦
كفر البتاون	١٠	١٧,٥	٢٥	٤٣,٨	١٠	١٧,٥	٩	١٥,٧	٣	٥,٢	٥٧
المجموع	٥١	٣٥,٦	٢٩	٢٧,٢	٣٠	٢٠,٩	١٧	١١,٨	٦	٤,٢	١٤٣

يتضح من هذا الجدول أن حيازة الأرض ليست مركزة في فئة واحدة ، بل أنها موزعة علي كل أفراد القرية .

١٠ - توزيع أفراد العينة طبقاً لإجمالي الدخل السنوي :

٥		٤		٣		٢		١
- ١٥٠		- ١٠٠		- ٥٠		٥٠ -		الدخل السنوي بالجنيه
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	القرية
١٢ر٨	١١	١٢ر٨	١٧	٣ر٢	٢	-	-	كفر المصليحة
١٥ر٨	٩	٢٩ر٨	١٧	١٩ر٣	١١	١٢ر٣	٧	كفر البتانون
								المجموع

١١		١٠		٩		٨		٧		٦	
المجموع		+ ٤٠٠		- ٣٥٠		- ٣٠٠		- ٢٥٠		- ٢٠٠	
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع
١٠٠	٨٦	١٧ر٤	١٥	١٢ر٨	١١	١١ر٦	١٣٠	٩و٣	٨	١٤ر-	١٢
١٠٠	٥٧	٥ر٣	٣	١ر٨	١	١ر٨	١	-	-	١٤ر-	٨

يوضح هذا الجدول انخفاض متوسط إجمالي الدخل السنوي لدى أفراد القرية الثانية .

المنهج المستخدم في الدراسة :

يذهب الباحث الى انه قد استخدم المنهج التجريبي ، والمنهج المقارن ، والمنهج الوصفي ، كذلك المنهج التاريخي في دراسته .

ادوات جمع البيانات :

اعتمد الباحث في جمع بيانات دراسته على صحيفة الاستبيان . فقد اعد استمارة لهذا الغرض تحتوي على ٤٢ سؤالاً تتعلق بالانفتاح على العالم الخارجى ، والاتجاهات ، يتصل منها ٢٢ سؤالاً بالمتغير الأول ، أما باقى الأسئلة فتتصل بالاتجاهات وهى المتغير الثانى .

نتائج الدراسة

يخلص الباحث من دراسته الى أن محاولة الوقوف على طبيعة التغير الاجتماعى ومسبباته فى كل من القرينين مجال الدراسة قد أسفرت عما يلى :

(ا) أن النتائج قد أيدت الفروض التى افترضها الباحث من حيث وجود علاقة طردية بين التعليم وبين كل من الانفتاح على العالم الخارجى ، والاتجاهات .

(ب) أن زيادة الانفتاح على العالم الخارجى ، كثرة من ثمار زيادة اتاحة فرص التعليم ، تؤدي الى :

- ١ - خروج وتردد افراد المجتمع على المجتمعات الخارجية .
- ٢ - قراءة الصحف اليومية .
- ٣ - سماع الاذاعات المحلية والأجنبية .
- ٤ - المعرفة بسمات المجتمع المحلى والخارجى .

(ج) أن تبنى وتقبل الاتجاهات الجديدة كثرة أيضا من ثمار اتاحة فرص التعليم تؤدي الى :

- ١ - الاتجاه نحو تنظيم الأسرة .
 - ٢ - الادخار فى الأوعية الاستثمارية الحديثة .
 - ٣ - تأييد تعليم البنات واشتغالها .
 - ٤ - تفضيل المتعلمين كقيادة معبرة عن القرية .
- وعلى العكس من ذلك ، فقد تبين أن انفلاق افراد المجتمع على ذواتهم نظرا لقلّة اتاحة فرص التعليم لديهم قد أدى الى :
- ١ - قلّة خروج وتردد أفراد المجتمع على المجتمعات الخارجية .
 - ٢ - انخفاض نسب من يقرعون الصحف اليومية .
 - ٣ - ضالة نسب من يستمعون الى الاذاعات وبخاصة الأجنبية .
 - ٤ - قلّة نسب المعرفة بسمات المجتمع المحلى والخارجى .

كما ان عدم تبنى وتقبل الاتجاهات الجديدة ، نظرا لثقله اناحة فرص التعليم تؤدي الى ما يلي :

- ١ — الاتجاه نحو زيادة عدد الاولاد .
- ٢ — الاتجاه نحو الاكتناز في اوعية تقليدية .
- ٣ — قلة نسب من يؤيدون تعليم البنات واشتغالها .
- ٤ — الاتجاه نحو القيادة التقليدية كالعمدة وكبار السن .

ينتهي الباحث ايضا الى ان قرية كقر البتانون تفتقر الى الفرص التعليمية المتاحة لكقر المصلحة . وقد ادى افتقار تلك القرية للفرص التعليمية الى ازدياد نسبة الامية بها ، حيث يبلغ نسبتها بين الذكور ٦٦٪ ، وبين الاناث ٩٥٪ . كذلك تفتقر الى وجود المؤسسات التعليمية المتنوعة ، حيث لا يوجد بها سوى مدرسة ابتدائية مشتركة مؤجرة وبحالة سيئة .

ومن ثم يقترح الباحث اقامة مدرستين بهذه القرية احدهما ابتدائية — بالاضافة الى المدرسة الموجودة — والاخرى اعدادية . كما يقترح انشاء فصول لحو الامية وتعليم الكبار تزاوول نشاطها في المساء . والى جانب ذلك يرى الباحث انه يجب تشديد العقوبة على ولى امر اى طفل يتغيب عن الحضور الى المدرسة والانتظام فى الدراسة ، حيث انه قد تبين ارتفاع نسبة تسرب التلاميذ وعدم مواظبتهم ، او انقطاعهم عن الدراسة نظرا لاشتغالهم فى العمل الزراعى خلال مواسم العمل فى الحقول . ومن جهة اخرى فان رصف الطريق المؤدى الى قرية كقر البتانون سوف يؤدى الى سهولة اتصال القرية بالعالم خارجها ، كما يشجع اولياء الامور على ارسال بناتهم الى المدارس .